

دراسة واختبار أثر مشاركة الإناث بمجالس إدارات
الشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي العلاقة
بين القدرة الإدارية والثقة المفرطة للمدير
التنفيذي وممارسات التجنب الضريبي

د/ عمرو محمد خميس محمد^١

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار أثر كل من القدرة الإدارية والثقة المفرطة للمدير التنفيذي علي ممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المصرية، وكذلك اختبار أثر مشاركة الإناث في مجلس الإدارة (التنوع بين الجنسين داخل المجلس) كمتغير معدل للعلاقتين محل الدراسة، وذلك في عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٨ إلي ٢٠١٩.

وخلصت الدراسة إلي وجود علاقة معنوية سلبية بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي في هذه الشركات، حيث أن المديرين الأكثر قدرة يعتقدون أن لديهم القدرة علي تحقيق تدفقات نقدية من خلال الإستغلال الفعال لموارد الشركة المحدودة بشكل أكثر كفاءة دون الحاجة للقيام بممارسات التجنب الضريبي. وعلي النقيض من ذلك، توجد علاقة معنوية إيجابية بين الثقة المفرطة للمدير التنفيذي وممارسات التجنب الضريبي في هذه الشركات، فالمدبر مفرط الثقة يبالغ في تقدير منافع التجنب الضريبي أو يخفض من تقدير تكاليف التجنب الضريبي أو كليهما معاً.

وعلي الرغم من وجود علاقة سلبية بين مشاركة الإناث في مجلس الإدارة وممارسات التجنب الضريبي كونهن أكثر تجنباً للمخاطر والممارسات الإدارية الإنتهازية ومنها التجنب الضريبي، إلا أن مشاركة الإناث في مجلس الإدارة لم يعدل العلاقتين الرئيسيتين محل الدراسة وذلك بسبب انخفاض نسبة تمثيل الإناث في مجالس إدارات الشركات المصرية وعدم توليهم للمناصب القيادية والإدارية العليا.

الكلمات المفتاحية: القدرة الإدارية، الثقة المفرطة للمدير التنفيذي، مشاركة الإناث في مجلس الإدارة، ممارسات التجنب الضريبي.

¹E.mail:amr.khamis@alexu.edu.eg

amrkhamis03@gmail.com

Study and Examination Effect of Female Participation in the Boards of Directors of Companies Listed in the Egyptian Stock Exchange on Relation between Managerial Ability, CEO Overconfidence and Tax Avoidance Practice.

Abstract

The research aimed to study and test the effect of the managerial ability and CEO Overconfidence on tax avoidance practices in Egyptian non-financial companies, as well as testing the effect of female participation in the board of directors (board gender diversity) as a moderated variable for the two relationships under study, in a sample of listed non-financial companies In the Egyptian Stock Exchange from 2018 to 2019.

The study concluded that there is a negative significant relationship between managerial ability and tax avoidance practices in these companies, and this is due to the fact that the most capable managers believe that they have the ability to achieve cash flows through the effective exploitation of the limited company's resources in a more efficient manner without tax avoidance practice. On the contrary, there is a positive significant relationship between CEO Overconfidence and the tax avoidance practices in these companies. The overconfident manager overestimates the benefits of tax avoidance or underestimates the costs of tax avoidance, or both.

Although there is a negative relationship between female participation in the board of directors and tax avoidance practices because they are more avoidant to risks and opportunistic management practices, as tax avoidance, female participation in the board of directors did not alter the two main relationships under study due to the low percentage of female representation in the boards of directors of Egyptian companies and their lack of leadership and senior management positions.

Keywords: Managerial ability, CEO Overconfidence, Female participation; Board gender diversity (BGD), Tax avoidance.

١ - مقدمة

يختلف سلوك المديرين في عملية إتخاذ القرار بإختلاف مهاراتهم وقدراتهم وخبراتهم وسمعتهم ونمط إدارتهم التي والتي تمكنهم كمتخذين قرار من توقع كافة الأحداث المستقبلية، والمفاضلة بين البدائل المتاحة، وتقدير العواقب والنتائج المتعلقة بإختيار كل بديل من تلك البدائل المتاحة. (Gan, 2019) (Park et al., 2016); علاوة علي ذلك، يتأثر سلوك الإدارة في عملية إتخاذ القرار بشكل كبير بالتحيزات السلوكية والمعرفية لمتخذ القرار مثل (التفاؤل، التشاؤم، الإنتهازية، الثقة المفرطة بالنفس، سياسة القطيع) والتي يمكن أن تؤثر على الرشد الإقتصادي أو السلوك العقلاني Rational behavior لمتخذ القرار. (Yung and Chen (2018) لذا أصبح من الأهمية بمكان تطبيق العلوم السلوكية على العديد من القضايا المحاسبية، وذلك من أجل إكتشاف نموذج أكثر شمولاً لتفسير السلوك البشري في عملية إتخاذ القرار. (Al Islami and Madyan (2020) حيث لم يعد ممكناً تجاهل دور القدرات والسمات الإدارية والتحيزات المعرفية والسلوكية للمديرين التنفيذيين في شرح وتفسير سلوك وأداء الشركة خاصة مع التشكيك في السلوك العقلاني أو الرشد للإدارة. (He et al., 2019; Ruhs and Østerås, 2019; Khurana et al., 2018)

لذلك شهدت السنوات الاخيرة إهتماماً كبيراً من جانب أدبيات المحاسبة والتمويل باختبار تأثير الخصائص والسمات الشخصية للمدير التنفيذيين (القدرة، أو الموهبة، أو السمعة، أو نمط الإدارة) علي قراراتهم المختلفة ونواتجها الاقتصادية، حيث أن الاختلافات في أداء وقرارات وقيمة الشركات قد ينبع بشكل رئيسي من اختلاف سمات وقدرات المديرين. (Andreou et al. (2017) وهذا يتفق مع ما أشارت إليه العديد من نظريات الإدارة مثل نظرية المراتب العليا Upper-Echelons Theory بأن الاختلافات الفردية في الأساليب الشخصية والمهارات والمعرفة التجارية للمديرين تؤثر على الإختيارات الإستراتيجية ونواتج الأعمال؛ وكذلك نظرية الاعتماد على الموارد Resource Dependence Theory التي تري بأن القدرة الإدارية هي مورد ذو قيمة يزيد من المزايا التنافسية للشركات من خلال معارفهم وخبراتهم التي تمكنهم من إتخاذ قرارات سليمة والتنبؤ بالأداء المستقبلي. (García Sánchez (2017; Habib and Hasan, 2017; and García-Meca, 2018) علي الجانب الأخر، ركزت العديد من الدراسات الأخرى علي تأثير العديد من التحيزات المعرفية والسلوكية للمديرين والتي من أهمها الثقة المفرطة والتفاؤل والتشاؤم للمديرين التنفيذيين على قراراتهم المختلفة والتي يمكن أن تدفعهم إلي إتخاذ قرارات تتحرف عن الرشد الإقتصادي. (Gan and Park (2017)

ويجد المتتبع للعديد من الأدبيات المحاسبية أنها عند دراسة واختبار تأثير السمات الشخصية والتحيزات النفسية والأخطاء الإدراكية للمديرين التنفيذيين علي قراراتهم ركزت علي مفهومين هما الأبرز في هذا الشأن (١) الأول مفهوم القدرة الإدارية Managerial Ability والذي يشير إلي كافة الخصائص

والسمات الإدارية مثل المعرفة والخبرة والمهارات الإدارية ونمط الإدارة والسمعة والتي تمكن المديرين من استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وتحويلها إلى إيرادات، حيث اتفق الباحثين علي أن المديرين الأكثر قدرة هم أفضل فهمًا لاتجاهات التكنولوجيا والصناعة، ولديهم القدرة علي التنبؤ بشكل موثوق بالطلب على المنتجات، والاستثمار في المشاريع ذات القيمة الأعلى، وإدارة موظفيهم بشكل أكثر كفاءة من المديرين الأقل قدرة. (Habib and Hasan, 2017; Demerjian et al., 2012) علاوة علي أن المديرين الأكثر قدرة يمكنهم تحديد التغييرات التي تطرأ على البيئة التشغيلية والقانونية والمحاسبية وتغييرات أحوال السوق، وبالتالي اتخاذ أحكام وقرارات أفضل، كما تزيد قدرتهم علي صناعة قرارات إستراتيجية قادرة علي إحداث تغييرات جوهرية في قيمة الشركات الذين هم علي رأس إدارتها وإحداث طفرة في - ثروات ومصالح المساهمين. (Koester et al, 2016; Demerjian et al,2013)

(٢) والثاني هو مفهوم الثقة المفرطة Overconvidence كأحد أبرز النزعات الإدراكية والتحيزات المعرفية والسلوكية التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تم دراستها بشكل موسع في الأدب المحاسبي كونها سلوك تحيز إدراي يشير إلى مبالغة الأفراد في تقدير صحة آرائهم وأحكامهم وآفاقهم لتحقيق نتائج إيجابية في المستقبل، والمبالغة في تقدير احتمالية حدوث الأحداث الإيجابية المرغوبة وتهوين احتمالية حدوث الأحداث غير المرغوبة. علاوة علي أنهم لا يرون أي احتمال بأن يرتكبوا أي أخطاء، وعادة ما يعززون الفضل لأنفسهم عند نجاحهم في الأداء أو عندما تكون توقعاتهم صحيحة، لكن وفي حال وقوعهم في الخطأ أو ثبوت فشلهم، يلجأون إلى لوم الحظ وعوامل أخرى غير متوقعة. (Kim et al., 2012; Hirshleifer et al., 2016) وأشارت العديد من الدراسات السابقة إلي وجود تأثير معنوي للثقة الإدارية المفرطة للمديرين على العديد من قرارات الشركة مثل قرار الإندماج والإستحواذ، والاستثمار في أنشطة البحث والتطوير، وتوزيعات الأرباح، وممارسات إدارة الأرباح. (Al Islami and Madyan, 2020; Sutrisno and Pirzada,2020; Longjie ans Anfeng, 2017)

وتعد من أبرز القرارات الهامة والخيارات الإستراتيجية للشركات التي حظيت بإهتماما متزايدا في الفكر المحاسبي في الأونة الأخيرة لمحاولة معرفة محدداتها وعواقبها من جهة، وربطها بالسمات والتحيزات السلوكية والمعرفية للمديرين من جهة أخرى هو ممارسات التجنب الضريبي. حيث تسعى الإدارة من خلال ممارسات التجنب الضريبي إلي تخفيض الضرائب المستحقة لتحقيق وفورات ضريبية وزيادة صافي الربح بعد الضريبة المتاح للمساهمين. (Koester et al., 2017; Hanlon and Heitzman, 2010) ولقد اختلف الباحثون حول دوافع الإدارة في هذا الشأن، فالبعض يري أنها تهدف من وراء ذلك إلي تحقيق تدفقات نقدية موجبة يمكن إستغلالها لتمويل الفرص الإستثمارية المتاحة بما يتفق مع نظرية ترتيب أولويات مصادر التمويل (Pecking Order Theory) , خاصة الشركات التي تواجه قيوداً مالية أو خلال فترات الأزمات. (Salehi et al., 2020; He et al., 2019; Khurana, et al., 2019)

(2018) ، في حين أن البعض الآخر يعتقد أن الإدارة تقوم بإستغلال التدفقات النقدية المحققة من ممارسات التجنب الضريبي بشكل إنتهازي لتحقيق مصالحها الخاصة وضمان الترسخ الإداري. Habib (2017) and Hasan ويمكن النظر إلي ممارسات التجنب الضريبي علي أنها سلسلة متصلة من استراتيجيات التخطيط الضريبي التي يقع في أحد أطرافها ممارسات التجنب الضريبي القانونية، وتقع ممارسات التهرب الضريبي غير القانوني في الطرف الآخر. (Hoseini, 2018; Khurana, et al., 2019) et al. وتتم تلك الممارسات من خلال اختيار المعالجات أو السياسات المحاسبية التي تساعد على نقل الأرباح والخسائر بين السنوات الضريبية، أو تأجيل الضريبة أو الاستفادة من فترة الإعفاء الضريبي، أو دفع ضرائب أقل مما يتطلبه التفسير المعقول للقوانين. (Koester et al., 2017; Park et al., 2016)

من ناحية أخرى، حاولت العديد من الدراسات اختبار أثر مشاركة الإناث في مجلس الإدارة أو التنوع بين الجنسين في المجلس علي ممارسات التجنب الضريبي وذلك للإستجابة لدعوة Hanlon and Heitzman (2010) بضرورة إجراء مزيد من البحوث حول تأثير الخصائص الفردية للمديرين علي الممارسات الضريبية للشركات، وخلصت الدراسات إلي نتائج متعارضة في هذا الشأن، حيث اتفق البعض علي وجود علاقة سلبية بين مشاركة الإناث في مجلس الإدارة وممارسات التجنب الضريبي، حيث أن الإناث يظهرن مستويات أعلى من الامتثال بالقوانين وبشكل أكثر تحديداً في المسائل الضريبية، علاوة علي أنهم يخشون من التكاليف الضمنية لممارسات التجنب الضريبي وزيادة مستوى المخاطر العام في الشركة مما يمكنهم من احتواء السلوكيات الإدارية الانتهازية للمجلس ومنها ممارسات التجنب الضريبي. (Francis et al., 2014; Richardson et al., 2016; Lanis et al., 2017) في حين لم يجد البعض علاقة بين مشاركة الإناث في مجلس الإدارة وممارسات التجنب الضريبي. (Karlberg, 2020; Chang et al., 2019)

وفي مصر، تظهر ضرورة ملحة لدراسة القضايا السابقة في الفكر المحاسبي، خاصة في ظل إهتمام وزارة المالية بتطوير قانون الإجراءات الضريبة الموحد لضمان تنمية الحصيلة الضريبية للدولة، علاوة علي تأكيدها بأن ملف مكافحة التهرب الضريبي يأتي علي رأس أولوياتها خاصة ما يتعلق بمواجهة ممارسات التجنب الضريبي. علاوة علي قيام هيئة الرقابة المالية، بإصدار القرارين رقمي (١٢٣ و ١٢٤) لسنة ٢٠١٩ والذان تضمنتا تعديلاً في قواعد قيد وشطب الأوراق المالية لضمان تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارة الشركات المقيدة وكذلك الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، ويأتي ذلك في إطار العمل على تحسين ترتيب مركز مصر في تقرير مناخ الأعمال، وإتساقاً مع ضرورة تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

٢ - مشكلة البحث

تناولت العديد من الدراسات السابقة (Koester et al., 2017; Park et al., 2016; Francis et al. 2013) بالبحث العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي من جهة , وكذا العلاقة بين الثقة المفرطة للمدير التنفيذي وتلك الممارسات من جهة أخرى (Shahid and Shahid, 2020; Sumunar et al., 2019; He et al., 2019; Chyz et al., 2019) وتوصلت إلي وجود علاقة ارتباط معنوية بين القدرة الإدارية والثقة المفرطة للمدير التنفيذي وممارسات التجنب الضريبي، ولكنها خلصت إلي نتائج متضاربة بشأن شكل واتجاه تلك العلاقة. علاوة علي ماسبق، تطرقت بعض الدراسات الأخرى (Lanis et al., 2017; Richardson et al., 2016) إلي الدور المعدل لمشاركة الإنثاء بمجالس الإدارة في تخفيض الممارسات الإدارية الإنتهازية ومنها ممارسات التجنب الضريبي، ولكنها توصلت أيضا إلي نتائج متضاربة في هذا الشأن. ويعتقد الباحث أن هذا التناقض الواضح في الأدلة البحثية، يتيح الفرصة للبحث الحالي لاختبار تلك العلاقات في مصر، وذلك لسد الفجوة البحثية الخاصة باختبار هذه العلاقة في الدول النامية ذات الأسواق المالية الأقل تطوراً.

وتتمثل مشكلة البحث في كيفية الإجابة نظرياً وعملياً على الأسئلة التالية: ما المقصود بالقدرة الإدارية والثقة المفرطة للمدير التنفيذي وكيفية قياسها؟ ما هي ممارسات التجنب الضريبي من منظور مهني؟ هل تؤثر القدرة الإدارية علي ممارسات التجنب الضريبي، وما هو شكل واتجاه هذه العلاقة؟ هل تؤثر الثقة المفرطة للمدير التنفيذي علي ممارسات التجنب الضريبي، وما هو شكل واتجاه هذه العلاقة؟ هل تؤثر مشاركة الإنثاء بمجلس الإدارة علي هاتين العلاقتين في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية ؟

٣- هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة واختبار أثر القدرة الإدارية والثقة المفرطة للمدير التنفيذي علي ممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية في بيئة الأعمال المصرية، وكذلك اختبار أثر مشاركة الإنثاء في مجلس الإدارة كمتغير معدل علي هاتين العلاقتين محل الدراسة.

٤ - أهمية ودوافع البحث

ترجع أهمية البحث العلمية إلي مسابره للبحوث الأكاديمية في الفكر المحاسبي والتي تهتم بتأثير السمات الشخصية والفردية والتحيزات السلوكية والمعرفية للمديرين التنفيذيين علي قرارات ونتائج شركاتهم، من خلال الاعتماد علي المقياس الأكثر شمولاً للقدرة الإدارية الذي طوره Demerjian et al. (2012)، وكذلك من خلال تطوير مقياس شامل جديد مشتق من العديد من الدراسات السابقة لقياس الثقة المفرطة للمدير التنفيذي وذلك لتفسير أسباب التباين بين الشركات غير المالية المصرية في

ممارسات التجنب الضريبي. علاوة علي تقديم أدلة إضافية بشأن أثر وجود الإناث في مجلس الإدارة في الحد من ممارسات التجنب الضريبي وتعزيز المسؤولية الإجتماعية، حيث أن العديد من هذه الدراسات لم تقدم نتائج حاسمة بشأن هذه العلاقة، خاصة مع تزايد نسبة الإناث في مجالس إدارات الشركات في مختلف دول العالم ومنها مصر للإستجابة للمتطلبات التشريعية وقواعد حوكمة الشركات.

ويستمد البحث أهميته العملية من كونه يتناول قضية مهنية هامة وهي ممارسات التجنب الضريبي والتي اجتذبت قدرًا كبيرًا من الاهتمام السياسي والحكومي في العديد من الدول، علاوة علي أن ربطها بالقدرة الإدارية والسمات الشخصية للمديرين وتحيزاتهم المعرفية والسلوكية، ومن ثم التوصل إلى بعض النتائج التي تقيد الباحثين والإدارة والسلطات الضريبية والمستثمرين. ورغم كثرة دوافع البحث إلا من أهمها ندرة البحوث المصرية التي تناولت العلاقات محل الدراسة الحالية معاً وذلك علي حد علم الباحث.

٥ - حدود البحث

وفقاً لأهداف البحث ومشكلته؛ يقتصر البحث علي دراسة أثر كل من القدرة الإدارية، وكذلك الثقة المفرطة كأحد أبرز التحيزات السوكية والمعرفية للمديرين التنفيذيين علي ممارسات التجنب الضريبي، وكذلك أثر مشاركة الإناث في مجلس الإدارة كمتغير معدل للعلاقة محل الدراسة. ويخرج عن نطاقه؛ أي سمات أو تحيزات سلوكية أخرى (مثل؛ الإنتهازية والتقاؤل المفرط والتحصين الإداري وقوة المدير التنفيذي)، وكذلك العوامل الأخرى المؤثرة على ممارسات التجنب الضريبي (مثل؛ جودة التقارير المالية، آليات حوكمة الشركة، جودة عملية المراجعة). وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم ستكون مشروطة بضوابط اختيار عينة البحث.

٦ - فروض البحث

سوف يتم لاحقاً اشتقاق فروض البحث على النحو التالي:

الفرض الأول (H1): تؤثر القدرة الإدارية إيجاباً علي ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرض الثاني (H2): تؤثر الثقة المفرطة للمدير التنفيذي إيجاباً علي ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرض الثالث (H3): يختلف التأثير الإيجابي للقدرة الإدارية علي ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مشاركة الإناث بمجلس الإدارة.

الفرض الرابع (H4): يختلف التأثير الإيجابي للثقة المفرطة للمدير التنفيذي علي ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مشاركة الإناث بمجلس

الإدارة

٧- خطة البحث

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لهدفه، ووفقاً لحدوده، سوف يستكمل البحث كالتالي:

(٧-١) القدرة الإدارية والثقة المفرطة: المفهوم والمقاييس والمردود من منظور محاسبي.

(٧-٢) ممارسات التجنب الضريبي من منظور محاسبي.

(٧-٣) تحليل العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي واشتقاق فرض البحث الأول.

(٧-٤) تحليل العلاقة بين الثقة المفرطة للمدير التنفيذي وممارسات التجنب الضريبي واشتقاق فرض

البحث الثاني

(٧-٥) تحليل الدور المعدل لمشاركة الإناث بمجلس الإدارة علي العلاقة بين القدرة الإدارية والثقة

المفرطة للمدير التنفيذي وممارسات التجنب الضريبي واشتقاق فرضي البحث الثالث والرابع.

(٧-٦) نموذج ومنهجية الدراسة التطبيقية.

(٧-٧) تحليلات إضافية.

(٧-٨) النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

(٧-١) القدرة الإدارية والثقة المفرطة: المفهوم والمقاييس والمردود من منظور

محاسبي

شهد الفكر المحاسبي في الأونة الأخيرة إهتماماً كبيراً من جانب العديد من الباحثين بقضية جدلية هامة وهي أثر السمات الشخصية والتحيزات المعرفية والسلوكية للمديرين علي سلوكياتهم وقراراتهم المختلفة. ولعل أحد أبرز المفاهيم في هذا الشأن هو مفهوم القدرة الإدارية والتي تتمثل في بعض الخصائص الإدارية Managerial Characteristics للمديرين مثل المعرفة والخبرة والمهارات الإدارية ونمط الإدارة والتي تؤثر على الأقل جزئياً في سلوك وقرارات الإدارة ، فالشركات التي يتوافر لديها المديرين الأعلى قدرة إدارية يمكنهم تحديد التغيرات التي تطرأ على البيئة التشغيلية والقانونية والمحاسبية وتغيرات أحوال السوق وبالتالي إتخاذ أحكام وقرارات أفضل تؤدي إلى تحسين أدائها وزيادة قيمتها وقدرتها التنافسية في السوق (Ruhs and Østerås,2019; Hessian ,2018; Habib and Hasan, 2017) وقد قام الباحثون بإستخدام العديد من بعض المفاهيم الأخرى للإشارة إلي السمات الشخصية للمديرين قبل ظهور مفهوم القدرة الإدارية ومنها السمعة Reputation، النفوذ Force، القوة Power، وكذلك تم إستخدام مفهومي القدرة الإدارية والسمعة الإدارية على أنها مصطلحات مترادفة في العديد من الدراسات السابقة . (مليجي، ٢٠١٩؛ حسين، ٢٠١٨)

ولقد حاول الباحثون وضع تعريف شامل لمفهوم القدرة الإدارية، فلقد عرفها Demerjian et al.

(2012) بأنها قدرة الإدارة علي تحويل موارد الشركة إلي إيرادات بالمقارنة مع منافسيهم في الصناعة،

أو تحقيق كفاءة في العملية التشغيلية من خلال استغلال الموارد المتاحة بكفاءة وخلق وتعظيم القيمة الاقتصادية للشركة في الاجل الطويل. في حين عرفها (Park et al. (2016 بأنها تصرفات وردود أفعال وقرارات المديرين نحو تحقيق الأهداف الحالية وطويلة الاجل من خلال استخدام الموارد المحدودة بكفاءة في جميع العمليات التجارية. كما عرفها (García Sánchez and García-Meca (2018 بأنها مجموعة القدرات الكامنة والمهارات الفكرية والذهنية والقدرات المادية والموهبة الإدارية والأسلوب الإداري والمعتقدات الفردية التي يمتلكها المديرين والتي لها تاثير في تحقيق أهداف الشركة ورسم سياستها المستقبلية وإستغلال الفرص الاستثمارية ومواجهة المخاطر.

وفي ضوء التعريفات السابقة، يعتقد الباحث بأنه يمكن تعريف القدرة الإدارية بأنها كافة المهارات والخصائص الشخصية والسمات الفردية التي يتصف بها المديرين التنفيذيين (مثل الموهبة، والسمعة، والأسلوب الإداري، والعمر، والتعليم، والمعرفة، والخبرة المهنية، والمهارات الشخصية، والميل إلى المخاطرة، والمعتقدات الفردية) التي تمكنهم من فهم البيئة الاقتصادية وظروف السوق والإستخدام الفعال للموارد المتاحة، وتزيد من قدرتهم علي التنبؤ بالتغيرات في البيئة التشغيلية والقانونية والمحاسبية وفي ظروف السوق بما يزيد من قدرتهم علي قيادة الشركة وخلق قيمة لها مميزة مقارنة بنظرائها في الصناعة.

وأشارت العديد من الدراسات السابقة (García Sánchez and García-Meca, 2018; Abernathy et al., 2018; Gan, 2015) إلي أن هناك العديد من النظريات التي تفسر دور القدرة الإدارية في تفسير التباين في سلوكيات وقرارات المديرين، حيث أنه وفقاً لنظرية المستويات أو المراتب العليا Upper Echelons Theory فإن الاختلافات الفردية في الأساليب الشخصية والمهارات والمعرفة التجارية يمكن أن تدفع المديرين إلى إتخاذ خيارات مختلفة تؤثر على قرارات الشركة، كما أنه وفقاً لنظرية الإعتماد علي الموارد Resource Dependence Theory فإن القدرة الإدارية هي مورد ذو قيمة يزيد من المزايا التنافسية للشركة من خلال معارفهم وخبراتهم التي تمكنهم من إتخاذ قرارات سليمة والتنبؤ بالأداء المستقبلي بما ينعكس علي قيمة الشركة.

وقد حظي موضوع تأثير القدرة الإدارية بإهتمام كبير في الأدب المحاسبي من خلال ربطها بالعديد من القضايا المحاسبية، فلقد تم إختبار تأثيرها علي ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية أو من خلال الاستحقاقات (Hessian, 2018;Huang and Sun, 2017)، وخلصت الدراسات إلي وجود علاقة عكسية بين وجود مديرين ذوي قدرة إدارية مرتفعة وممارسات إدارة الأرباح بنوعها. علي النقيض من ذلك، خلصت دراسة (Baik et al. (2020 إلي وجود علاقة إيجابية بين القدرة الإدارية وتمهيد الدخل بهدف تحسين معلوماتية الأرباح وأسعار الأسهم حول الأداء المستقبلي. من ناحية أخرى ، قامت دراسة (Baik et al. (2018 بإختبارها تأثيرها علي بيئة المعلومات للشركة، وخلصت إلي أن الشركات

التي يقوم علي إدارتها مديرين ذوى قدرات إدارية مرتفعة يكون لديها بيئة معلومات ذات جودة عالية من خلال تحسين مستوي الافصاح والشفافية فيها وتخفيض عدم تماثل المعلومات، بما يتفق مع خلصت إليه دراسة (Meca and Sanchez (2018) بإرتفاع جودة التقارير المالية في الشركات التي يقوم علي إدارتها مديرين أكثر قدرة نتيجة تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة جودة الارياح المحاسبية وارتفاع استمرارية الارياح وجودة المستحقات، وكذلك ما خلصت إليه دراسة Garcia-Meca and (2018) Garcia-Sinchez (2018) بزيادة جودة أرباح البنوك ومستوي التحفظ المحاسبي مع وجود مديرين أكثر قدرة يفصحون عن أرباح أكثر دقة ويبلغون عن معلومات أعلى قدرة تنبؤية حول أرباح البنوك المستقبلية.

وفي نفس السياق، خلصت دراسة (Abernathy et al. (2018) إلي ان المديرين الأكثر قدرة يقدمون إفصاحات مالية في الوقت المناسب (تأخر إعلان أرباح أقصر، وتأخر تقرير مراجعة أقصر، وإحتمال أقل لتأخر تقديم تقرير للجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية) نظرًا لأنهم لديهم فهم أكبر لشركاتهم، وللأحكام والتقديرات التي تنطوي عليها عملية إعداد التقارير المالية. كما أضافت دراسة LUO and Zhou (2017) أن المديرين التنفيذيين الأكثر قدرة يستخدمون لغة أكثر تقاؤلاً لتوصيل معلومات تتعلق بأداء الشركة إلى السوق لبناء سمعة جيدة والاشارة إلي قدراتهم المتميزة بهدف الحصول علي إستثمارات رأسمالية مستقبلية. في حين خلصت دراسة (Bonsall et al. (2017) إلي أن القدرة الإدارية الأعلى ترتبط بتصنيفات ائتمانية أعلى، كما خلصت دراسة (Chen et al. (2014) إلي أن القدرة الإدارية مرتبطة بشكل إيجابي بالنشاط الابتكاري للشركة، وهذا يتفق مع ما خلصت إليه دراسة Yung and Chen (2018) بان المديرين الاكثر قدرة أكثر ميلا لتقبل المخاطر لذلك ينفقون بشكل ملحوظ على مشاريع البحث والتطوير بالمقارنة مع النفقات الرأسمالية.

علاوة علي ماسبق، حاول العديد من الباحثين (Gan, 2019; Andreou et al., 2017) الربط بين القدرة الإدارية وكفاءة الإستثمار، وخلصوا إلي أن وجود المديرين الأكثر قدرة يزيد من كفاءة الإستثمار (تخفيض الاستثمار الأكثر أو الأقل من اللازم) كونهم لديهم القدرة علي إقتناص الفرص الاستثمارية المتاحة للشركة (منظور التعاقد الكفاء). ولكن علي العكس من ذلك خلصت دراسة (Habib and Hasan (2017) التي تبنت منظور التريح الإداري "استخراج الإيجار "Rent Extraction"، إلي أن المديرين الأكثر قدرة يفرطون في الاستثمار مقارنةً بنظرائهم الأقل قدرة، مما يزيد من مخاطر انهيار أسعار الاسهم من خلال قناة عدم كفاءة الاستثمار. وهو يتفق مع ما خلصت إليه لاحقا دراسة (Kim et al. (2019) بأن المديرين الأكثر قدرة يميلون للافراط في الاستثمار لتعزيز مسيرتهم المهنية وحجب الاخبار السيئة داخل الشركة لفترة طويلة مما يسمح لهم بتخزين الاخبار السيئة

بغرض تأمين الاموال الخارجية لاستثمارتهم مما يؤدي إلي استثمارات غير فعالة وتشوهات في الاستثمار وانخفاض قيمة الشركة مستقبلاً مما يؤدي إلي زيادة مخاطر انهيار أسعار الاسهم.

وفي مصر خلصت دراسة حسين (٢٠١٨) إلي أن وجود المديرين الأكثر قدرة يزيد من ممارسات التلاعب في الأرباح من خلال أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية. بينما خلصت دراسة (مليجي) ٢٠١٩ إلى وجود تأثير إيجابي للقدرة الإدارية على جودة التقرير المالي، حيث ترتبط بعلاقة موجبة وذات دلالة معنوية بكل من التحفظ المحاسبي، والتوقيت المناسب للإفصاح عن التقارير المالية، ولغة الإعلان عن الأرباح، في حين ترتبط بعلاقة سالبة وذات دلالة معنوية بكل من إدارة الأرباح الحقيقية، وعدم تماثل المعلومات، كما ترتبط القدرة الإدارية بعلاقة سالبة وذات دلالة معنوية بخطر انهيار أسعار الأسهم.

وأخيراً، توصلت دراسة حسين (٢٠٢٠) إلي وجود تأثير إيجابي معنوي للقدرة الإدارية علي نغمة الإفصاح المحاسبي للاخبار الجديدة، وتأثير سلبي معنوي علي مستوي نغمة الإفصاح المحاسبي للأخبار السيئة، وتأثير إيجابي معنوي علي معدل التوزيعات النقدية لكنها لا تؤثر علي ميلها لإجراء التوزيعات النقدية.

ويعتقد الباحث من تحليل الدراسات أعلاه، أن وجود المديرين الأكثر قدرة بما لديهم من أنماط وقدرات إدارية متميزة ، علاوة علي ميلهم إلي تبني سياسات واستراتيجيات مبتكرة لإستغلال موارد الشركة المتاحة بشكل أكثر كفاءة يؤدي إلي انخفاض ممارسات إدارة الأرباح سواء من خلال المستحقات أو الأنشطة الحقيقية، وتخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة جودة التقارير المالية، وكذلك الإفصاح عنها في التوقيت المناسب وبلغة إفصاح أكثر تفاعلاً، علاوة علي زيادة كفاءة الإستثمار لقدرتهم علي أقتناص الفرص الاستثمارية المربحة وخاصة في أنشطة البحوث التطوير بهدف تحسين أداء وقيمة الشركة وقدرتها التنافسية في الأجل الطويل.

واتفق العديد من الباحثين (Yung and Chen, 2018; Habib and Hasan, 2017; Gan and Park, 2017; Park et al., 2016) أن تحديد مقياس موثوق به للقدرة الإدارية يعد أمراً معقداً كونه مفهوم متعدد الأبعاد فهو محصلة عدة عوامل (المصادقية، والكاريزما، والنزاهة، والصدق، والرؤية، والتعليم، والذكاء) وهي سمات يصعب تحديدها وقياسها كمياً، لذا اعتمدت الدراسات السابقة علي عدة مقاييس بديلة لقياس القدرة الإدارية في الأدب المحاسبي من أهمها (١) الإشارات الإعلامية أو الاستشهاد بوسائل الإعلام على أداء المديرين التنفيذيين الموهوبين إدارياً في إدارة شركاتهم، ويعتمد على عدد المقالات التي تشيد بأداء المدير التنفيذي في وسائل الإعلام، أو عدد المقالات في الصحف العامة التي تحتوي على اسم المدير التنفيذي، (٢) وكذلك معدل العائد على الأصول المعدل بالصناعة Industry Adjusted Return on Assets لمدة ثلاثة سنوات لمدير معين لكل شركة. علاوة علي أن هناك مقاييس أخرى للقدرة الإدارية ولكن لم تحظى بقبول واسع (عوائد الأسهم التاريخية المعدلة

حسب الصناعة، مكافآت وحوافز المدير التنفيذي (CEO)، مدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه). وتعرضت تلك المقاييس غير المباشرة للانتقادات، كونها تشمل علي معلومات تتجاوز سيطرة الإدارة.

حتى قام (Demerjian et al. (2012 بتطوير مقياس مباشر أكثر شمولاً للقدرة الإدارية (Managerial Score DEA) باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA (1) يعتمد علي معلومات القوائم المالية، لقياس العلاقة بين المدخلات والمخرجات، خاصة تلك التي تساهم في توليد الإيراد وتخضع لتقدير الإدارة. وتشمل الكفاءة كل من الخصائص الخاصة بالمدير وخصائص أخرى خاصة بالشركة، ويقوم المقياس بإزالة التأثير الخاص بالشركة لإنشاء درجة القدرة الإدارية. ويطبق هذا المقياس من خلال مرحلتين: (1) المرحلة الأولى: تعتبر كل شركة وحدة لصنع القرار (DMU) تحاول استغلال كافة مواردها المتاحة (المدخلات) في تحقيق أعلى المخرجات، ولتقدير كفاءة الشركة تم الإعتماد علي ٥ عناصر للمدخلات هي الأكثر مساهمة في توليد إيرادات وارباح الشركة (صافي الممتلكات والمباني والمعدات (PP&E)، وصافي الايجارات التشغيلية Net Operating Leases، ومصاريف البحث والتطوير Net R&D، وشهرة المحل والاصول غير الملموسة الأخرى Purchased

(1) تم تطوير هذا المقياس بواسطة (Demerjian et al. (2012 باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات Data Envelopment Analysis (DEA) الذي اقترحه (Charnes et al. (1978 لنمذجة حساب كفاءة الشركة، وهي طريقة لحساب الكفاءة النسبية لوحدات اتخاذ القرار (DMUs) في تحويل المدخلات (رأس المال، ونفقات التشغيل، وما إلى ذلك) إلى مخرجات (الإيرادات، الدخل، إلخ)، وهو ما تبقى من الكفاءة الكلية للشركة بعد إزالة عدد من الخصائص الخاصة بالشركة ويتم ذلك عن طريق معادلة برمجة خطية في ظل قيود موضوعية لحساب تغيير الوزن لكل مدخل من المدخلات ومخرج من المخرجات ضمن قيود معينة كما يلي:

$$\max_{v,u,\theta} \theta = \frac{\sum_{i=1}^s u_i y_{ik}}{\sum_{r=1}^m v_r m_{rk}}$$

Subject to:

$$\frac{\sum_{i=1}^s u_i y_{ik}}{\sum_{r=1}^m v_r m_{rk}} \leq 1 \quad (k = 1, \dots, n);$$

$$v_1, v_2, \dots, v_m \geq 0;$$

$$u_1, u_2, \dots, u_s \geq 0.$$

في المعادلة، s هي المخرجات، m هي المدخلات، n هي عدد الشركات، بينما u و v تمثل الوزن الخاص بالمخرجات والمدخلات. ويقوم نموذج DEA علي عدة خطوات (1) فرز وتجميع وحدات DMU إلى مجموعات، (2) نقوم تعظيم المعادلة (1) لكل DMU عن طريق تغيير الأوزان u و v، (3) يتم ضرب الأوزان المثلى المشتقة في كميات المخرجات والمدخلات المقابلة ويتم جمعها عبر جميع المخرجات (في البسط) والمدخلات (في المقام)، (4) يتم بعد ذلك ترجيح جميع درجات الكفاءة من خلال أعلى درجة كفاءة داخل المجموعة، (5) الأوزان u و v، غير سالبة. هذا يفترض أن كل مدخلات ومخرجات لها قيمة. يعطي DEA تقدير للكفاءة بين قيم ٠ و ١. تشير القيمة ١ إلى أن DMU على حدود الكفاءة، أما وحدات DMU ذات الدرجة أقل من ١ ليست كفئة بشكل كامل، وستحتاج إما إلى تقليل المدخلات أو زيادة المخرجات.

Goodwill; Other Intangible Assets، وتكلفة البضاعة المباعة والمصاريف العامة والإدارية البيعية (SG&A) Cost of Inventory بالمعادلة الأتية (١):

$$\max_{\theta} = (Sales) \cdot (v_1 CoGS + v_2 SG\&A + v_3 PPE + v_4 OpsLease + v_5 R\&D + v_6 Goodwill + v_7 OtherIntan)^{-1}.$$

وتتراوح النتيجة بين صفر وهذا يدل علي كفاءة منعدمة، و ١ الذي يشير إلي كفاءة عالية (بمعني أن الشركة تحقق أقصى إستفادة من مواردها المتاحة بالمقارنة مع نظرائها من الشركات التي تعمل في نفس الصناعة) أما الشركات التي تقل كفاءتها عن ١ صحيح هي شركات غير كفئة وهي تحتاج إما لزيادة إيراداتها أو لتخفيض مدخلاتها لزيادة كفاءتها. وهنا تتأثر الكفاءة بالعوامل الخاصة بالشركة وخصائص الإدارة.

(٢) المرحلة الثانية: فصل القدرة الإدارية من كفاءة الشركة من خلال استبعاد أثر الخصائص الرئيسية للشركة بإستخدام معادلة الانحدار Tobit المعادلة (٢)، وتشمل تلك الخصائص علي حجم الشركة وحصتها في السوق والتدفق النقدي الحر وعمر الشركة، وكذلك تعقد العمليات التجارية والعمليات الأجنبية. نتوقع أن تكون الشركات الأكبر التي تمتلك حصة سوقية أعلى، أو التي لديها نقدية متاحة أو الأكثر نضجًا أو التي تتسم بالتنوع من الناحية التشغيلية والجغرافية هي أكثر كفاءة. ويتم قياس القدرة الإدارية من خلال البواقي من تقدير المعادلة، حيث كلما اقتربت قيمة الخطأ العشوائي (البواقي) الناتجة من معادلة الانحدار من الصفر كلما دل علي ارتفاع درجة القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وتمتعهم بخصائص فردية إدارية متميزة والعكس صحيح.

$$\begin{aligned} \text{Firm Efficiency}_i &= \alpha + \beta_1 \ln(\text{Total Assets})_i + \beta_2 \text{Market Share}_i \\ &+ \beta_3 \text{Free Cash Flow Indicator}_i + \beta_4 \ln(\text{Age})_i \\ &+ \beta_5 \text{Business Segment Concentration}_i \\ &+ \beta_6 \text{Foreign Currency Indicator}_i + \text{Year}_i + \epsilon_i. \end{aligned}$$

باختصار، يتوقع المقياس أن المديرون الأكثر قدرة قادرين على توليد إيرادات أعلى في ظل مستوى معين من الموارد أو تقليص الموارد المستخدمة لتحقيق مستوى معين من الإيرادات مقارنة بنظرائهم في نفس الصناعة، ويتميز هذا المقياس عن المقاييس السابقة بأنه يتم تقييم المديرين مباشرةً على أساس الكفاءة التي يولدون بها الإيرادات (كفاءة استخدام الموارد)، وليس من خلال رواتبهم أو وسائل الإعلام، هو أمر جذاب لأنه يتماشى بشكل أكبر مع الهدف الشامل المتمثل في تعظيم أرباح الشركة، فضلاً عن إمكانية قياسه لكل مدير على حده، وقياسه مباشرة من الأداء الفعلي للشركة، علاوة علي قدرته على عزل تأثير العنصر الإداري عن أداء الشركة. (Yung and Chen, 2018; Habib and Hasan, 2018).

(2017) وعلي النقيض من ذلك، يعتقد البعض أنه يعاب علي هذا المقياس عدم إستبعاد تأثير جميع الخصائص للشركة التي تؤثر علي كفاءة الشركة مثل آليات حوكمة الشركات ومراقب الحسابات وهيكل الملكية، كما أنه يركز علي الجوانب التشغيلية والاستثمارية للشركة ويتجاهل غيرها من الانشطة التمويلية والاجتماعية والبيئية. (Gan and Park, 2017; Park et al.,2016)

من ناحية أخرى، برز مفهوم الثقة الإدارية المفرطة *Managerial overconfidence* كأحد أهم التحيزات السلوكية والمعرفية الأكثر إنتشاراً في مجال اتخاذ القرارات والتي قدمها (Roll (1986، وهي من أكثر النزعات الإدراكية التي تم دراستها بشكل موسع في الأدب المحاسبي كونها تتباين بشكل واسع بين المديرين التنفيذيين وتؤثر علي مقدرتهم علي صياغة إستراتيجيات شركاتهم وقرارتهم المختلفة. وأبرزت دراسة (Hirshleifer et al. (2012 أن المدير مفرط الثقة يميل إلي المغالاة في احتمالات النجاح أو التفاؤل من خلال المبالغة في تقدير احتمالية حدوث الأحداث الإيجابية المرغوبة وتهوين احتمالية حدوث الأحداث غير المرغوبة. وأرجعت دراسة (Kim et al. (2016 ذلك إلي أنه يعاني مما يسمى بالتحيز التفسيري بمعنى أنه يُنظر إلي التعليقات السلبية على أنها غير دقيقة أو غير إعلامية، وكذلك من التحيز التأويلي في مرحلة ما بعد اتخاذ القرار حيث لايقوم بتحديث معتقداته بعقلانية في مواجهة ردود الفعل السلبية. وأوضحت دراسة (Nguyen et al., (2020 أن الثقة المفرطة هي الفرق بين إيمان الشخص بقدرته الذاتية وقدرته الفعلية، حيث يميل المديرون مفرطي الثقة إلى المبالغة في تقدير خصائصهم "كالمقْدِرَة"، والحكم المهني، وتتجلى عندما يبالغ المدير في معرفته بالواقع لدرجة أن يتولد لديه وهم السيطرة *Illusion of Control* في العديد من الأمور. Al Islami and Madyan (2020) ويؤدي ذلك إلي مشكلتين أساسيتين (١) سوء المعايير المستخدمة أثناء تقدير الاحتمالات، (٢) التفاؤل والمبالغة في تقديراتهم للعوائد المستقبلية. (Longjie and Anfeng (2017 بعبارة أخرى، فإن المديرون مفرطي الثقة لا يرون أي احتمال بإرتكابهم أخطاء، ويعززون الفضل لأنفسهم عند نجاحهم أو عندما تكون توقعاتهم صحيحة، لكن وفي حال وقوعهم في الخطأ أو ثبوت فشلهم، يلجأون إلى لوم الحظ وعوامل أخرى غير متوقعة. (Hsieh et al. (2014

وسعت العديد من الدراسات إلي وضع تعريف للثقة المفرطة للمدير التنفيذي، فلقد عرفتها دراسة Hsieh et al. (2014 بأنها ميل الأفراد إلى المبالغة في تقدير معارفهم وقدراتهم ودقة معلوماتهم، مما يدفعهم إلى توقع والسعي لتحقيق نتائج مرغوبة أكثر مما يوحى به التقييم الواقعي. في حين عرفتها دراسة Kim et al. (2016 بأنها مجموعة من الأوهام الإيجابية والإدراك المبالغ فيه للسيطرة والتفاؤل غير الواقعي بشأن النتائج المستقبلية. كما عرفتها دراسة (Al Islami and Madyan (2020 بأنها سلوك تحيز إداري يشير إلى مبالغة المديرين في تقدير قدرتهم الإدارية، والاعتقاد بأن أداء الشركة في نطاق سيطرتهم. واتفقت دراستي (Huang et al.,2016; Hribar and Yang, 2016

علي أن مفهوم الثقة المفرطة ينبع بشكل أساسي من فكرة "أفضل من المتوسط"، بمعنى يبالغ المديرون في تقدير قدراتهم الخاصة ويعتبرون أنفسهم أعلى من المتوسط في مهارة معينة، وأن لديهم سيطرة أكبر على الأحداث غير المؤكدة ولا يأخذون في الحسبان بشكل كامل للأحداث العشوائية أو التي لا يمكن السيطرة عليها . في حين فرقت دراستي (Aabo et al., 2020; Salehi et al., 2020) بين مفهوم الثقة المفرطة والذي يتجلى عندما يبالغ المديرون في قدراتهم الذاتية علي اتخاذ القرار والتعامل مع عدم التأكد المحيط به، ومفهوم النرجسية وهي إعتقاد المديرين أن لديهم صفات أعلى فيما يتعلق بالكفاءات والقدرات القيادية والجاذبية والذكاء، وتؤدي إلي الشعور بالانتصار، والرغبة في خلق الخوف بين المؤيدين، وعدم التسامح مع النقد، والحاجة القوية إلى الإعجاب من الآخرين.

ويعتقد الباحث أنه في ضوء التعريفات السابقة يمكن تعريف الثقة الإدارية المفرطة بأنها ميل المديرين إلى المبالغة في تقدير معارفهم ومهارتهم وقدراتهم الذاتية في التعامل مع المخاطر وعدم التأكد المحيط بعملية إتخاذ القرار؛ مما يؤدي إلى المبالغة في توقع الأحداث الجيدة أو النتائج المرغوبة أو غير الواقعية ، والتهوين من احتمالية وتأثير الأحداث السلبية.

وحاولت العديد من الدراسات السابقة بين الثقة الإدارية المفرطة (Kim et al., 2016; Hirshleifer et al., 2012; Malmendier and Tate, 2008) والعديد من القضايا المحاسبية، علي غرار قرار الإستحواذ والإندماج، وممارسات إدارة الأرباح، والتنبؤات الادارية، وسياسة التوزيعات، وكفاءة الإستثمار، ومخاطر انهيار الاسهم، ومستوي النقدية المحتفظ بها داخل الشركة. فقد خلصت دراستي (Malmendier and Tate (2005,2008) إلي أن المديرين التنفيذيين مفرطي الثقة يبالغون عادة في تقدير عوائد عمليات الاستحواذ والإندماج، ما يفسر زيادة عدد الاستحواذات وتكرارها ومستويات المخاطرة لدى الشركة. علاوة علي ميلهم إلي التمويل الداخلي بالمقارنة مع التمويل الخارجي. في حين خلصت دراسة (Hsieh et al. (2014) إلي زيادة ممارسات إدارة الأرباح في الشركات التي لديها مديرين تنفيذيين مفرطي الثقة لمحاولة إخفاء الآثار السلبية لقراراتهم. بينما خلصت دراسة Hribar and Yang (2016) إلي أن المديرين مفرطي الثقة هم أكثر عرضة لإصدار تنبؤات الأرباح أكثر تفاؤلاً. في حين أشار (Deshmukh et al. (2013) إلي ان المديرون مفرطي الثقة يعمدوا إلى دفع توزيعات أقل لإعتقادهم بأن هناك فرص نمو أفضل في المستقبل يمكن إستغلالها.

علاوة علي ماسبق، أشارت دراسة (Longjie ans Anfeng (2017) أن هناك علاقة إيجابية بين الثقة المفرطة للمدير التنفيذي والاستثمار غير الفعال، بمايتفق مع دراسة (Gan (2015) التي أوضحت أن فرضية الغطرسة hubris hypothesis تساهم في تفسير العديد من القرارات المتحيزة أو غير العقلانية مثل عدم كفاءة الاستثمار في حين أضافت دراسة (Chen et al., (2020) أن المديرين مفرطي الثقة أكثر إحتمالاً للفوز بمنصب المدير التنفيذي خاصة في الصناعات الخطرة وذات النمو

المرتفع كونهم أكثر استعدادًا لتبني المشاريع الصعبة والمحفوفة بالمخاطر. من ناحية أخرى، خلصت دراسة (Kim et al., 2016) إلي وجود علاقة قوية بين الثقة المفرطة للمدير التنفيذي ومخاطر إنهيار أسعار الاسهم، وذلك من خلال تقديم تفسيرًا جديدًا لسلوك اكتناز الأخبار السيئة الإدارية من خلال خصائص المديرين التنفيذيين أو السمات النفسية. في حين خلصت دراسة (Aabo et al., 2020) إلي ان هناك علاقة ارتباط إيجابي بين مخاطر الشركة والثقة المفرطة للمدير التنفيذي . بينما توصلت دراسة عبد الرحيم (٢٠٢٠) إلي دليلًا على أن الثقة الادارية ترتبط بعلاقة سلبية بمستوى الاحتفاظ بالنقدية في الشركات المصرية.

من ناحية أخرى، سعت العديد من الباحثين إلي محاولة وضع مقاييس للثقة المفرطة للمدير التنفيذي رغم كونها عملية معقدة لصعوبة إجراء قياسات كمية للعديد من السمات الشخصية والتحيزات السلوكية الخاصة بالمدير، أولي تلك المقاييس قدمته دراستي Malmendier and Tate (2005,2008) وهو توقيت تنفيذ خيار الأسهم، بمعنى مدي إحتفاظ المديرين التنفيذيين بخيارات الأسهم بدلاً من ممارستها عند استحقاقها. حيث أن المديرين الأكثر قدرة يميلون إلي تأجيل ممارسة الخيار والاحتفاظ به لمدة طويلة لأنهم يبالغون في تقدير العوائد المستقبلية لمشاريعهم الاستثمارية. ثم قدمت دراسة (Hribar and Yang, 2016) مقياس آخر يعتمد علي (٢) الإستشهادات الإعلامية "التغطية الصحفية للمديرين"، حيث أن المدير التنفيذي يصنف على أنه مفرط في الثقة إذا تم وصفه بشكل متكرر بأنه واثق ومتفائل في الصحف والإعلام، ويتم جمع هذا المقياس يدويًا من التغطية الصحفية للمدير التنفيذي من خلال تقييمها وفقًا لعدد المقالات التي تشير إلى أن المدير ذو ثقة أو متفائل إلى إجمالي عدد المقالات. بينما قدمت دراستي (Kim et al., 2016 ; Hsieh et al., 2014) مقياس ثالث يعتمد على قرارات الاستثمار كأحد المؤشرات التقريبية الدالة على الثقة المفرطة، من خلال قياس نسبة الإنفاق الرأسمالي إلي إجمالي الأصول في بداية السنة مقارنةً بمتوسط الصناعة لذات السنة. وأخيراً قدمت دراسة (Aliani et al., 2016) مقياس وصفي يعتمد علي إجراء مقابلات شخصية أو إستبيان مع بعض العاملين لقياس الثقة المفرطة للمدير التنفيذي.

ويعتقد الباحث أنه يجب تطوير مقياس للثقة المفرطة يلائم البيئة المصرية، حيث أن المقياس القائم على ممارسات الخيار يندر وجوده في البيئة المصرية، علاوة علي أن المقياس الثاني وهو تغطية الصحف لا يصلح للبيئة المصرية التي لايتوافر فيها صحف متخصصة في هذا الشأن توفر التغطية الإعلامية. ويمكن في هذا الشأن الإستناد إلي مقاييس بديلة قدمتها عدة دراسة مثل قيام المديرين بزيادة حصتهم من أسهم الشركة خلال السنة (Longjie and Anfeng 2017)، وتكرار الدخول في عمليات الإندماج أو الإستحواذ (Malmendier and Tate 2005,2008)، الاستثمار أكثر من اللازم في الفرص المتاحة (Kim et al. 2016)، أو دقة وتفاؤل تنبؤات الإدارة بالأرباح (Huang et al.

(2016)، حيث يميل المديرون الواثقون جداً من المبالغة في تقدير تقديرات الأرباح وأداء الشركة في المستقبل، وبالتالي يكون الدخل الفعلي للشركة في الفترة الحالية أقل من تنبؤات الإدارة Al Islami and Madyan (2020). ولقد قام الباحث، علي غرار دراسة (Kim et al., 2016) والتي استندت إلي دراسة (Schrand and Zechman (2012 لتطوير مقياس مركب لقياس درجة الثقة الإدارية المفرطة خلال السنة مكون من ٥ عناصر (١) زيادة المديرين التنفيذيين لحصتهم في أسهم الشركة خلال السنة، (٢) القيام بعمليات إندماج أو إستحواذ خلال السنة، (٣) وجود إستثمار أكثر من اللازم في الشركة، (٤) نسبة رفع مالي مرتفعة، (٥) إجراء توزيعات أرباح منخفضة خلال السنة، حيث ان المديرين الأكثر تقاؤل هم أكثر عرضة لزيادة حصتهم في رأسمال الشركة، والإفراط في الاستثمار، والدخول في عمليات الإستحواذ والإندماج، ويزيد احتمال استخدامهم للديون أكثر من حقوق الملكية، وأقل رغبة في دفع توزيعات الأرباح.

(٧-٢) ممارسات التجنب الضريبي من منظور محاسبي

تعتمد العديد من الدول ومنها مصر بشكل رئيسي علي الضرائب في تمويل إدارة وتنمية الدولة، ولكن المشكلة تكمن في تضارب المصالح بين الحكومة والموول (الشركة)، حيث تسعى الدولة لتعظيم حصيلتها أو إيراداتها الضريبية قدر الإمكان، في حين يسعى الممول أو دافع الضريبة إلي تخفيض الألتزامات الضريبية أو الضريبة المستحقة عليه. حيث اتفق الباحثون في الفكر المحاسبي (Khurana et al., 2018; Koester et al., 2017; Park et al., 2016; Lennox et al., 2013; Dyreng et al., 2010) علي أن الإدارة تنظر إلي ضريبة الدخل علي أنها عبء علي الشركة كونها مبالغ يتم إستقطاعها من الإيرادات التي تحققها الشركة لصالح الدولة، لذا فهي تلجأ إلي التخطيط الضريبي لتحقيق وفورات ضريبية من خلال تقليل مدفوعاتها الضريبية إلي الدولة قدر الإمكان، وذلك بهدف الاحتفاظ بمعدلات ضريبية منخفضة ومستقرة علي المدى الطويل وتحقيق تدفقات نقدية موجبة للشركة يمكن إستغلالها في فرص النمو المستقبلية، حيث أن كل دولار يتم إنفاقه في أنشطة تخطيط الضريبة يقابله تخفيض أربعة دولارات في الإلتزامات الضريبية علي الشركة.

ويعتبر قرار تحديد السياسة الضريبية للشركة والاختيار بين ممارسات التخطيط الضريبي من أهم القرارات الإستراتيجية والمعقدة للمديرين، نظراً لأن كل دولار من الضرائب المدفوعة هو دولار لا يمكن إعادة استثماره داخل الشركة (Park et al. (2016، خاصة في ظل ارتفاع معدل ضريبة الدخل في العديد من الدول ، حيث تتراوح مدفوعات ضريبة الدخل من ٢٠٪ إلى ٤٠٪ من الدخل قبل الضريبة لمعظم الدول (Dyreng et al. (2010) ويعد التجنب الضريبي أحد أهم هذه الممارسات القانونية والتي يتم استخدامها لتخفيض الأعباء الضريبية علي الشركة، أو تأجيل سداد الضريبة وذلك من خلال اختيار المعالجات أو السياسات المحاسبية، أو الآليات التي تساعد على نقل الأرباح والخسائر بين السنوات

الضريبية، أو تأجيل الضريبة أو الاستفادة من فترة الإعفاء الضريبي. (Sutrisno and Pirzada, 2020; Chyz et al., 2019; Koester et al., 2017)

ويعتبر التجنب الضريبي من المفاهيم الجدلية التي لا يوجد لها تعريف موحد متفق عليه علي الرغم من إنتشارها علي نطاق واسع , حيث يجد المتتبع للدراسات السابقة (Kovermann and Velte, 2016; Koester et al., 2017; Park et al., 2016) أن هناك خطأ كبيراً بين عدة مفاهيم مثل التخطيط الضريبي والتجنب الضريبي بنوعيه الفعال والتعسفي والتهرب الضريبي والتي قد تتفق من حيث الهدف وهو تخفيض الإلتزامات الضريبية ولكنها تختلف من حيث المشروعية القانونية والاخلاقية (٢)، وهو مايفسر قيام بعض الدراسات باستخدام تلك المفاهيم كمصطلحات مترادفة، علي الرغم من أن هناك خطوطاً فاصلة ومميزة بين كل مفهوم من المفاهيم السابقة. فودة(٢٠٢٠) ويعد التخطيط الضريبي هو المظلة الواسعة التي تندرج تحتها كافة المفاهيم الأخرى والتي تسبق كلاً من التجنب والتهرب الضريبي، والذي يمكن وصف على أنه تجنب ضريبي إذا تم بوسائل قانونية مشروعة، أما إذا تم بوسائل غير قانونية فيعد تهرباً ضريبياً. محمود (٢٠١٨) وأشار (Hanlon and Heitzman 2010) أنه يمكن النظر إلي التخطيط الضريبي علي أنه سلسلة متصلة من الممارسات في أحد طرفيها الممارسات القانونية مثل التجنب الضريبي، وفي الطرف الأخر تكون الممارسات غير القانونية مثل عدم الإلتزام الضريبي والتهرب والعدوانية (Noncompliance, Evasion, Aggressiveness).

(٢) يمكن التفرقة بين المفاهيم السابقة كما يلي : (Park et al., 2016; Hanlon and Heitzman, 2010; Dyreng et al., 2008)

التخطيط الضريبي Tax Planning : هو إتباع الممول لكافة الطرق والاساليب والإجراءات والسياسات لتنظيم أوضاعه في الأجل الطويل وذلك عند التعامل مع التشريعات الضريبية بهدف الوصول إلى أقل عبء ضريبي ممكن، أو حتى تجنب الضريبة بالكامل بما لا يخالف أو يتعارض مع الهدف من القانون الضريبي.

التجنب الضريبي Tax Avoidance : هو إتباع الممول لأساليب وطرق مشروعة قانوناً لتخفيض الإلتزامات الضريبية أو تأجيل سدادها دون مخالفة القوانين الضريبية المعمول بها من خلال استغلال الفجوات والثغرات الموجودة في القوانين الضريبية دون الالتفاف حول تفسير النصوص الضريبية أو كيفية تطبيقها.

التجنب الضريبي الضار (التعسفي) Aggressive Tax Avoidance: هو إتباع الممول لأساليب وطرق مشروعة قانوناً لتخفيض الإلتزامات الضريبية ولكن من خلال الإلتزام الشكلي بنص القانون دون الإخذ في الإعتبار الهدف من القانون. وهو يعمل في منطقة رمادية بين التجنب والتهرب الضريبي.

التهرب الضريبي Tax Evasion: هو إتباع الممول وسائل غير قانونية مثل إعداد إقرارات ضريبية خاطئة أو غير مكتملة أو إخفاء البيانات أو تدمير السجلات والتصرف بطريقة احتيالية مع مصلحة الضرائب بهدف الإفصاح عن دخل اقل مقارنة بالدخل الحقيقي لتخفيض العبء الضريبي، ويعرض الممول عند إكتشافه إلي عقوبات وغرامات مالية أحياناً جنائية كونها جريمة يعاقب عليها القانون.

ولعل التعريف الأبرز لممارسات التجنب الضريبي الشائع إستخدامه في الدراسات السابقة هو تعريف (Dyrenge et al., 2008) بأنه أي نشاط يؤدي إلى تخفيض الضريبة علي الدخل المحاسبي قبل الضريبة ، وكذلك تعريف (Hanlon and Heitzman (2010) بأنه كافة الممارسات التي تسعى إلي تخفيض الالتزامات الضريبية علي الشركة، ولكن دراستي (Edwards, et al., 2016; Park et al., 2016) قدمت تعريف أكثر شمولاً ووضوحاً وتحديداً بأنه كافة الممارسات التي تقوم بها الإدارة لتخفيض إلتزاماتها الضريبية من خلال تخفيض قيمة الضرائب الصريحة المستحقة علي الممول أو دفع ضرائب أقل عما يتطلبه التفسير المعقول لقوانين الدولة من خلال إستراتيجيات تتوافق مع القوانين الضريبية. وأخيراً تعريف (Hoseini et al., 2019) بأنها القدرة على دفع مبلغ منخفض من الضرائب لكل دولار من صافي الدخل المحاسبي قبل الضريبة.

وأشارت دراستي (Kubick and Lockhart, 2017; Francis et al., 2014) إلي أن هناك نوعان من ممارسات التجنب الضريبي وهما (١) التجنب الضريبي الفعال والذي يتم خلال الاستقادة من المزايا الضريبية أو الاستثمار في مجالات معفاة أو منخفضة الضرائب من خلال إستغلال الفجوات والثغرات الموجودة في القوانين الضريبية، (٢) التجنب الضريبي التعسفي الذي يتم من خلال استخدام كثيف للأدوات المالية والملاذات الضريبية. وفيما يتعلق بالأسباب التي تدفع الإدارة للقيام بأياً منهما، أشارت دراسة (Ruhs and Østerås (2019) إلي أنه لا يمتنع جميع المديرين بنفس الفرص للقيام بممارسات التجنب الضريبي الفعال، كون أن تلك الممارسات قد تعتمد علي قرارات تشغيلية وإستراتيجية يمكن ان يكون تم إتخاذها في فترة سابقة ولا يمكن تغييرها بسهولة من خلال اتخاذ قرارات إستراتيجية جديدة من شأنها تغيير مزيج الصناعة، أو نقل الموقع، أو تغيير استراتيجيات البحث والتطوير، لذا قد تلجأ الإدارة إلي ممارسات التجنب الضريبي التعسفي.

ويعتبر التجنب الضريبي جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات إدارة رأس المال للشركة (Rahimipour (2017، حيث يقوم المديرين بمجموعة من الأنشطة والخيارات المعقدة للغاية، والمحاطة بمعاملات إقتصادية ومالية غير شفافة يصعب اكتشافها بهدف تخفيض العبء الضريبي للشركة، لذلك ينظر كل من مكتب الضرائب الأسترالي (Australian Tax Office) ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OCDE) ووكالة الإيرادات الكندية (Canada Revenue Agency) إلي ممارسات التجنب الضريبي علي أنها قرارات معقدة محفوفة بالمخاطر لها آثارها السلبية في الأجل الطويل علي الشركة والمجتمع. (Boussaidi and Hamed-Sidhom (2020، لذا في الولايات المتحدة الأمريكية، يتطلب FIN (FASB ASC 740-10) 48 من الشركات الإفصاح عن المخاطر الضريبية، كما ان قانون الضرائب الأمريكي يطلب من مجلس الإدارة النظر في المخاطر الضريبية للشركة ومعالجتها بشكل كامل وزيادة

أنشطة الإلتزام الضريبي، علي أن يتم توقيع الإقرارات الضريبية للشركات من قبل مجلس الإدارة.
Lanis et al. (2017)

من ناحية أخرى، أبرزت العديد من الدراسات السابقة (Koester et al., 2017; Edwards, et al., 2016; Park et al., 2016) الطرق والممارسات والمعالجات المحاسبية التي يمكن الإعتماد عليها للقيام بممارسات التجنب الضريبي والتي من أبرزها (١) إستخدام أسعار التحويل بين الشركات التابعة لتحويل الدخل من الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة إلى الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة، (٢) إستخدام الملاذات الضريبية Tax Sheltering يمكن للشركات خاصة متعددة الجنسيات أن تتجنب الضرائب من خلال نقل الأرباح أو تغيير مكان إقامتها إلى دول لا يتم فرض ضرائب بها أو تكون ذات معدلات ضريبية منخفضة، بإعتبارها بمثابة ملاذ أو ملجأ ضريبي للشركة الأم يساعدها على تخفيض مدفوعاتها الضريبية، (٣) تأجيل الضرائب المستحقة لسنوات قادمة من خلال تعجيل الاعتراف بالإيراد وتأجيل الاعتراف بالنفقات في فترات الاعفاء من الضريبة بدلاً من فترات الخضوع للضريبة، (٤) استغلال المرونة المحاسبية من خلال استخدام بدائل القياس والتقييم المحاسبى التى تتيحها المعايير مثل التمويل بالاقتراض بدلاً من التمويل بحقوق الملكية، واللجوء إلى التأجير التمويلي أو التأجير بدلاً من الشراء بغرض تحقيق وفورات ضريبية، (٥) توجيه الاستثمارات إلى أنشطة أو مجالات يمنحها المشرع الضريبي حافزاً ضريبياً، أو تخفيضاً في سعر الضريبة.

وسعي العديد من الباحثين (Laksono and Firmansyah, 2020; Jia and Gao, 2020; Prakosa and Sari, 2019) إلي تفسير دوافع الإدارة لتبني ممارسات التجنب الضريبي في ضوء النظريات المحاسبية المختلفة فوفقاً لنظرية المشروعية Legitimacy Theory تسعى الشركة للحصول على الشرعية لإنشطتها وأعمالها من مختلف الفئات الاجتماعية، وكذلك وفقاً لنظرية أصحاب المصلحة Stakeholder Theory، تسعى إلي تلبية إحتياجات كافة أصحاب المصالح، لذلك لامتيل الإدارة إلي الانخراط في ممارسات التجنب الضريبي لأنه في حالة اكتشافها سوف يدرك المجتمع عدم وفاء الشركة بمسئولياتها الاجتماعية، مما يؤدي إلى تعرض الشركة لمزيد من العقوبات والغرامات في حال اكتشاف هذه الممارسات من قبل السلطات الضريبية المختصة، فضلا عن مقاطعة منتجات الشركة وانخفاض أرباح ومبيعات الشركة في المستقبل. وهذا يتفق مع نظرية الإشارة Signaling Theory بأن المدفوعات الضريبية تعد بمثابة إشارة إيجابية من الشركة لتحسين صورتها وقيمتها في إدراك الجمهور. علي النقيض من ذلك، وفقاً لنظرية التكاليف السياسية، تميل الإدارة للقيام بممارسات التجنب الضريبي، كون الضريبة هي أعلى تكلفة سياسية يمكن أن تشعر بها الشركة خاصة ذات الربحية العالية.

من ناحية أخرى، أبرزت العديد من الدراسات (Koester et al., 2017; Park et al., 2016; Hanlon and Heitzman 2010) أن قرار تبني الإدارة لممارسات التجنب الضريبي له منافع

وتكاليفه، لعل أبرز تلك المنافع تحقيق وفورات ضريبية وتدفقات نقدية موجبة يمكن إستغلالها في تمويل الفرص الإستثمارية المتاحة فضلاً عن زيادة الحوافز والمكافآت وتحقيق الأمان الوظيفي للإدارة. علي الجانب الأخر، توجد العديد من التكاليف الصريحة والضمنية لها مثل أتعاب وتكاليف خبراء الضرائب والإستشارات القانونية، والغرامات المفروضة على الشركة نتيجة تأخير أو تأجيل سداد الضرائب المستحقة، وتكلفة الخضوع للفحص من قبل مصلحة الضرائب، وتكاليف التقاضي نتيجة زيادة المخاطر السياسية والتنظيمية واحتمال التعرض لعقوبات مالية وإجتماعية وفقدان الشركة لسمعتها وشرعيتها. بعبارة أخرى، ينظر البعض لممارسات التجنب الضريبي علي أنها قرار له تكلفة مرتفعة أخلاقية وإجتماعية كونه يؤدي إلي تخفيض الحصيلة الضريبية للدولة التي تستخدمها للإئناق علي البنية التحتية والتعليم والصحة وغيرها وبالتالي التأثير سلباً علي رفاهية المجتمع ككل. موسي (٢٠٢٠)

ويعتقد الباحث أن قرار تبني الإدارة لممارسات التجنب الضريبي هو قرار معقد محفوف بالمخاطر، حيث أن الإفراط في ممارسات التجنب الضريبي سوف يكون له عواقب وخيمة علي الشركة مستقبلاً، لذا فإن تحديد المستوي الأمثل من ممارسات التجنب الضريبي وأفضل السياسات والمعالجات المحاسبية للقيام بذلك، يتطلب توافر مهارات وخبرات وقدرة مميزة لدي الإدارة وعدم الإفراط في الثقة بالنفس حتي يمكنها القيام بتلك الممارسات بأقل تكلفة ممكنة، فضلاً عن قدرتها علي تحقيق أقصى منفعة ممكنة من الوفورات الضريبية من خلال استغلالها في القيام بمشاريع استثمارية جديدة تزيد من أرباح وقيمة الشركة مستقبلاً.

واتفق العديد من الباحثين (Prakosa and Sari, 2019; Khurana et al., 2018; Hsieh et al., 2018; Koester et al., 2017; Kubick and Lockhart, 2017; Lanis et al., 2017; Park et al., 2016) مع النصيحة التي قدمها (Hanlon and Heitzman (2010) بأن هناك عدة مقاييس للتجنب الضريبي، ولا توجد أفضلية لمقياس علي آخر، ولكن يجب علي الباحث اختيار المقياس الأنسب لطبيعة بحثه، لذلك تعددت مقاييس التجنب الضريبي والتي سوف يتم تناولها وشرح الإختلاف بينها بشيء من التفصيل:

أ- **معدل الضريبة الفعال (ETR) Effective Tax Rate**: وهو المقياس الأبرز والأكثر شيوعاً وإستخداماً في الدراسات السابقة كونه أكثر المقاييس من حيث البساطة وسهولة في الحساب، والذي يعكس معدل الضريبة الفعلي الذي تدفعه الشركة، حيث أن انخفاض هذا المعدل يعكس ارتفاع معدل القيام بأنشطة التجنب الضريبي، وهناك عدة طرق لحسابه:

- **معدل الضريبة النقدي الفعال (CETR) Cash Effective Tax Rate** وهو الصورة المبسطة ويتم حسابه من خلال قسمة ضريبة الدخل النقدية المدفوعة للشركة في الفترة الحالية /

صافي الدخل قبل الضرائب للشركة في الفترة الحالية. ويتمتع هذا المقياس بأكبر قدر من القوة لاكتشاف كافة ممارسات التجنب الضريبي الدائمة والمؤقتة المحفوف بالمخاطر.

- معدل الضريبة المحاسبي الفعال GAAP ETR أو معدل الضريبة الحالي الفعال Current

ETR وهو المقياس الأبرز لاكتشاف الفروق الضريبية الدائمة، ولكن يعاب عليه عدم عكس الفروق المؤقتة، حيث يترتب على القيام بأنشطة التجنب الضريبي انخفاض مصروف ضريبة الدخل عن الفترة الحالية وزيادة مصروف ضريبة الدخل المؤجلة، ويتم حسابه من خلال قسمة (إجمالي مصروف ضريبة الدخل للشركة في الفترة الحالية - مصروف الضرائب المؤجلة للشركة في الفترة الحالية) / صافي الدخل قبل الضرائب للشركة في الفترة الحالية.

- معدل الضريبة النقدي الفعال طويل الأجل Cash Long Term ETR ويتم إيجاده من خلال

قسمة قيمة الضريبة المدفوعة نقدا لعدد من السنوات على إجمالي الدخل المحاسبي قبل الضريبة لعدد من السنوات، لتقليل الانحراف الناتج عن الفروق الزمنية وتخفيف التقلبات السنوية في الربح الخاضع للضريبة وكذلك الحد من الآثار المحتملة للمسموحات والإعفاءات الضريبية.

ب- الفروق الضريبة الدفترية (BTD) Book-Tax Difference وهو المقياس الثاني الأبرز

والذي يقيس الفرق بين صافي الدخل المحاسبي قبل الضريبة والدخل الخاضع للضريبة بدلالة معدل الضريبة الأسمي، ويتم حساب من خلال قسمة { صافي الدخل المحاسبي قبل الضريبة - (مصروف ضريبة الدخل للشركة في الفترة الحالية / معدل الضريبة القانوني أو الأسمي) } / إجمالي أصول الشركة في الفترة السابقة. وأشارت دراسة (Chang et al. 2019) إلي أنه تم تطوير المقياس السابق لإيجاد الفروق الضريبة الدفترية الدائمة، حيث أن إجمالي الفروق الضريبة الدفترية (TBTD) تتكون من فروق دائمة Permanent Book Tax Differences ترجع إلي المصروفات غير القابلة للخصم وهي أحد أهم مقاييس ممارسات التجنب الضريبي، وفروق مؤقتة Temporary Book-Tax Differences ناتجة عن التقدير في الاستحقاقات المحاسبية غير الضريبية ويتم حساب الفروق الضريبة الدائمة (PBTD) من خلال طرح الفروق الضريبة المؤقتة من إجمالي الفروق الضريبية، ويمكن حساب الفروق الضريبة المؤقتة من خلال قسمة مصروف الضرائب المؤجلة على معدل الضريبة القانوني.

ج- الفجوة بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة (BTG) Book-Tax Gap: وهو

لايختلف في طريقة حسابه عن المقياس السابق، ولكنه الأبرز لقياس ممارسات التجنب الضريبي التعسفية، حيث أن الاختلافات الكبيرة بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة تظهر سلوكًا أكثر عدوانية تجاه الضرائب، ولكن يعاب على هذا المقياس إنه لا يعكس استراتيجية تأجيل الضريبة، بالإضافة إلى إمكانية تأثره بممارسات إدارة الأرباح. لذلك تم تطوير هذا المقياس من

خلال استخدام الجزء غير المفسر من الفجوة ليعرف ببواقي الفجوة BTG Residual للتحكم في أنشطة إدارة الأرباح التي قد تكون مسؤولة عن فجوة الضرائب الدفترية. (Lanis et al. (2017)

د- **مقاييس أخرى**، أضاف العديد من الباحثين بعض المقاييس الأخرى لممارسات التجنب ولكنها لم تحظى بالقبول الواسع، فلقد أبرزت دراسة (Edwards et al. (2016) مقياس التأجيل الضريبي Defferred Tax Rate (DTR) من خلال قسمة مصروف الضرائب المؤجلة / صافي الدخل قبل الضريبة، وقدمت دراستي (Khurana et al., 2018; Kubick and Lockhart, 2017) مقياس مستوى التخطيط الضريبي التقديري (DTAX) وهو المتبقي الناتج عن انحدار الفروق الضريبية الدائمة كمتغير تابع في عدة متغيرات مستقلة منها الأصول غير الملموسة، والتغير في صافي الدخل التشغيلي، وكذلك مقياس آخر هو احتمال قيام الشركة بمعاملة مصنفة كملاذ ضريبي وذلك علي خطوتين (١) حساب احتمال مشاركة الشركة في ملاذ ضريبي SHELTER كدالة في العديد من المتغيرات: $SHELTER = -4.86 + 5.20 * BTD + 4.08 * |ACC| - 1.41 * LEV + 0.76 * SIZE + 3.51 * ROA + 1.72 * FI + 2.42 * R\&D$ ثم حساب (TSScore) لحساب احتمال قيام الشركة بمعاملة مصنفة كمأوى ضريبي. وقد قدمته دراسة (Garg et al. (2020) بطريقة مختلفة من خلال مقياس TAX_HAVEN لقياس القيام بمعاملة مصنفة كملاذ ضريبي، وهو يأخذ ١ عن القيام بذلك و صفر لخلاف ذلك.

بالنسبة لمصر، زاد الإهتمام في الآونة الأخيرة بتطوير المنظومة الضريبية لزيادة الإيرادات الضريبية لتمويل عملية التنمية، وذلك من خلال قيام وزارة المالية بتطوير قانون الإجراءات الضريبية الموحد بهدف إصلاح الإدارة الضريبية، وتحديث ومكينة المنظومة الضريبية لمواجهة ممارسات التجنب والتهرب الضريبي. علاوة علي تأكيد وزارة المالية بأن ملف مكافحة التهرب الضريبي يأتي رأس أولوياتها خاصة ما يتعلق بمواجهة ممارسات التجنب الضريبي، وتجسد ذلك من خلال التعاون بين وزارة المالية والعديد من الجهات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والذي تبلور بإنضمام مصر لمشروع مكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح (BEPS)، للإستفادة من الخبراء الدوليين في هذا المجال والذين قاموا بإنشاء اول إدارة خاصة بتسعير المعاملات الاقتصادية بين الاطراف المرتبطة والتي نجحت في فترة قصيرة في كشف العديد من محاولات التجنب الضريبي لشركات كبرى تعمل في مصر. علاوة علي قيام وزارة المالية بتحديث الدليل الإسترشادي لتسعير المعاملات بين الجهات المرتبطة للتحقق من تطبيق السعر المحايد في المعاملات التجارية والمالية، بما يمنع الممولين ذوى الصلة من الشركات الدولية والمحلية المرتبطة معاً من القيام بمعاملات تجنّبهم الضريبة المستحقة من خلال مقارنة أسعار المعاملات التي تتم بين الأشخاص المرتبطة، بأسعار المعاملات المماثلة بين أشخاص مستقلة. بالإضافة إلي إستحداث المشرع الضريبي المصري

للمادة (٩٢) مكرر بالقانون (٥٣) لسنة ٢٠١٤، تعديلاً لقانون الضريبة علي الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، والتي تنص علي عدم الاعتراف بالأثر الضريبي لأي معاملة يكون الغرض الرئيسي من إتتمامها تجنب أو تخفيض عب الضريبة المستحق علي الشركة من خلال التخلص منها عند الربط الضريبي. (محمد، ٢٠٢٠؛ موسى، ٢٠٢٠)

(٧-٣) تحليل العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي وإشتقاق فرض البحث الأول.

سعي العديد من الباحثين إلي اختبار العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي (Khurana et al., 2018; Koester et al., 2017; Park et al., 2016) في ظل الجدل البحثي القائم بشأن محددات ودوافع الإدارة للقيام بتلك الممارسات وتأثيرها علي أداء وقيمة وسمعة الشركة مستقبلاً. وتعد دراستي (Hanlon and Heitzman 2010; Dyreng et al. 2008) من الدراسات الرائدة في هذا الشأن التي أشارت إلي أنه علي الرغم من أن ممارسات التجنب الضريبي هي دالة في خصائص الشركة والسوق والصناعة، فإنه لم يتم الأخذ في الإعتبار تأثير خصائص وسمات المديرين وتحيزاتهم السلوكية علي قرار القيام بممارسات التجنب الضريبي، هذه الفجوة هي تفسير معقول لسبب عدم قدرة الأدبيات السابقة علي شرح التباين في ممارسات التجنب الضريبي بين الشركات. وهو ما سعت إليه دراسة (Dyreng et al. (2010 ولكنها فشلت في العثور علي علاقة إرتباط بين الخصائص الديموغرافية للمديرين (العمر، والتعليم، والجنس، والخلفية، وما إلي ذلك) وممارسات التجنب الضريبي. ولكن زاد تيار البحوث المحاسبية في السنوات الأخيرة في هذا الشأن مع تطوير مفهوم شامل يعكس خصائص وسمات المديرين وهو القدرة الإدارية، وذلك بواسطة (Demerjian et al. (2012.

وعلي الرغم من وجود إتفاق بين الباحثين علي وجود علاقة إرتباط بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي، فلقد خلصت الدراسات السابقة إلي نتائج متعارضة ومختلطة بشأن شكل أو إتجاه تلك العلاقة. وتعد أحدي الدراسات الرائدة في هذا الشأن دراسة (Park et al. (2016 والتي تبنت العلاقة السلبية، حيث سعت إلي اختبار العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي من خلال الاعتماد علي عينة من الشركات الكورية المدرجة بالبورصة خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠١١. وتشير النتائج إلي وجود علاقة سلبية بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي، بمعنى أن المديرين الأكثر قدرة لايملكون إلي الإنخراط في ممارسات التجنب الضريبي، ويرجع ذلك إلي إعتقادهم بأن تكاليف ممارسات التجنب الضريبي أعلي من منفعه، وأن لديهم القدرة علي إستخدام موارد الشركة في أنشطة الإدارة الأخرى مثل المبيعات والاستثمار من أجل توليد التدفقات النقدية بدلا من ممارسات التجنب الضريبي. علاوة علي ذلك فإن الآثار السلبية (الآثار الإيجابية) للتجنب الضريبي علي قيمة

الشركة تنخفض (تزيد) عندما يكون مستوى القدرة الإدارية مرتفعاً، بمعنى أن القدرة الإدارية المرتفعة تخفف من العلاقة السلبية بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركة. وهذا يتفق مع ماسبق وخلصت إليه دراسة Francis et al. (2013) والتي تمت علي الشركات الأمريكية، بوجود علاقة سلبية معنوية بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي العدواني Tax Aggressiveness، حيث أن المديرين الأكثر قدرة يخرطون في ممارسات عدوانية ضريبية أقل بسبب عدم التأكد بشأن ما إذا كانت المنافع الحدية تفوق التكاليف الحدية، وكذلك لتجنب الإضرار بسمعة المدير والشركة عند اكتشاف ممارسات التجنب الضريبي العدوانية.

علي النقيض من ذلك ، فإن دراسة Koester et al. (2017) هي دراسة رائدة أخرى تبنت العلاقة الإيجابية، حيث حاولت اختبار العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي باستخدام عينة من الشركات الأمريكية ، وخلصت إلي وجود علاقة إيجابية بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي، ويرجع ذلك لعدة أسباب (١) يتمتع المديرين التنفيذيين الأكثر قدرة بفهم أفضل لبيئة تشغيل شركاتهم يتيح لهم مواءمة أفضل لقرارات العمل مع الاستراتيجيات الضريبية، وتحديد فرص التجنب الضريبي واستغلالها بسهولة أكبر (٢) يمكنهم إستغلال الوفورات الضريبية في توليد عائد إيجابي على الاستثمار. وهذا يتفق مع رأي العديد من الباحثين (Gan and Park, 2017; Aliahmadi et al., 2016) بأن السبب الرئيسي لقيام الإدارة بممارسات التجنب الضريبي هو تحقيق وفورات ضريبية وزيادة حجم النقدية المحتفظ بها والتي يمكن إستغلالها في الفرص الإستثمارية المتاحة وفرص النمو نتيجة قدرتهم علي تحقيق قيمة هامشية أعلى من نفس المستوى من الموارد.

من ناحية أخرى ، أشارت العديد من الدراسات السابقة (Asiri et al., 2020; Gan, 2019; Yung and Chen, 2018; Bailing and Rui, 2018; García Sánchez and García-Meca, 2018) إلي ان قرار السياسة الضريبية للشركة هو قناة مهمة لتوفير التمويل الداخلي، حيث أنه وفقاً لنظرية ترتيب مصادر التمويل Pecking Order Theory، قد تلجأ الإدارة إلي ممارسات التجنب الضريبي بهدف توفير موارد داخلية كافية لتمويل استثماراتها وعملياتها التشغيلية، نتيجة ندرة الموارد المالية خلال فترات عدم التأكد مثل الأزمات المالية، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التمويل الخارجى خاصة للشركات التي تواجه قيوداً مالية.

وأبرزت دراسة (Habib and Hasan 2017) أنه يمكن تفسير تلك العلاقة الإيجابية بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي من منظورين مختلفين، حيث أن المديرين الأكثر يميلون للقيام بممارسات التجنب الضريبي وفقاً لوجهتي نظر وهي، (١) وجهة النظر الأولى (مشتقة من منظور التعاقد الكفاء Efficient Contracting) استغلال الوفورات الضريبية لتعظيم مصالح المساهمين ، (٢) وجهة النظر الثانية (مشتقة من منظور التبرج الإداري أو استخراج الإيجار Rent Extraction)

يتم إستغلال الوفورات الضريبية إنتهازياً لتحقيق مصالحهم الشخصية وبناء إمبرطوريتهم الإدارية وضمان الترسخ الإداري. وجهة النظر تلك تم تدعيمها من خلال دراسة (Vacca et al. (2020) التي أشارت إلي أن التعقيد والطبيعة الغامضة للممارسات التجنب الضريبي يؤدي إلى تعزيز ممارسات إستخراج الإيجار من جانب الإدارة، وكذلك دراسة (Jia and Gao (2020) التي خلصت إلي أن المديرين الأكثر قدرة يقومون بالفعل باستخراج الإيجار الإداري من ممارسات التجنب الضريبي وخاصة العدوانية، من خلال جني عوائد أعلى بكثير من عمليات الشراء الداخلية (تداول مستتير) كونهم من المطلعين بالمقارنة مع المديرين في الشركات الأقل تعسفية من خلال استغلال المعلومات الخاصة بشكل مريح واستخراج الإيجار من المساهمين غير المطلعين.

علاوة علي ماسبق هناك العديد من الدراسات (Ruhs and Qsterås, 2019; Prakosa and Sari, 2019) التي تعد إمتداد لدراستي (Koester et al., 2017; Park et al., 2016) ولكنها طبقت في بيئات مختلفة، فدراسة (Ruhs and Qsterås (2019) والتي تمت علي الشركات الأوروبية، حاوات اختبار تأثير القدرة الإدارية على ممارسات التجنب الضريبي، وتقديم أدلة تجريبية جديدة من أوروبا. وخلصت إلي أن المديرين الأكثر قدرة ينخرطون بشكل أكبر في ممارسات التجنب الضريبي بما يتفق مع دراسة (Koester et al. (2017) ويتعارض مع دراسة (Park et al. (2016) ويرجع ذلك إلي زيادة معدلات الضريبة القانونية في بعض الدول الأوروبية، الأمر الذي يشكل حافزاً كبيراً للمديرين الأكثر قدرة للقيام بممارسات التجنب الضريبي. وهو نفس ما خلصت إليه دراسة (Khurana et al. (2018) والتي طبقت علي الشركات الأمريكية، وخلصت إلي ان المديرين يميلون للقيام بممارسات التجنب الضريبي لتوفير تدفقات نقدية تمكنهم من تحقيق أهداف شركاتهم وإستغلالها في تمويل الفرص الإستثمارية المواتية لتحقيق النمو والبقاء والمنافسة، حيث أنه مع زيادة ممارسات التجنب الضريبي، فإن الشركات ذات القدرة الإدارية العالية (المنخفضة) تظهر زيادة (منخفضة) في كفاءة الإستثمار، أي انحرافات أصغر (أكبر) عن المستويات المثلي للإئفاق الإستثماري. في نفس السياق، خلصت دراسة (Nurfauzi and Firmansyah (2018) إلي أن القدرة الإدارية لها تأثير إيجابي على ممارسات التجنب الضريبي العدوانية، حيث يتمتع المديرين الأكثر قدرة بفهم أفضل لعمليات الشركة ومواردها، وهذا ما يفسر قيامهم بممارسات التجنب الضريبي لتحقيق تدفقات نقدية موجبة، حيث يمكنهم توجيه الوفورات الضريبية في أنشطة إستثمارية تولد منافع كبيرة للشركة. وهو عكس ما خلصت إليه دراسة محمد (٢٠٢٠) التي حاولت اختبار الدور المعدل للقدرة الإدارية وجودة التقارير المالية علي العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وكفاءة القرارات الإستثمارية في الشركات المصرية، وخلصت الدراسة أنه في ظل جودة التقارير المالية، توجد علاقة سلبية غير معنوية بين ممارسات التجنب

الضريبي والإستثمار الأكثر أو الأقل من اللازم، كما أنه في ظل القدرة الإدارية المرتفعة توجد علاقة سلبية معنوية بين ممارسات التجنب الضريبي والإستثمار الأكثر أو الأقل من اللازم.

علي النقيض من ذلك، فإن دراسة (Prakosa and Sari (2019) التي طبقت أيضاً علي الشركات الإندونيسية، وسعت إلي اختبار العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي باستخدام عينة من ١٧٢ شركة عامة في إندونيسيا لمدة خمس سنوات، خلصت إلي نتائج متعارضة مع دراسة (Koester et al. (2017) ومتفقة مع دراسة (Park et al. (2016) بأنه كلما زادت القدرة الإدارية للمديرين انخفضت ممارسات التجنب الضريبي التي تحدث في الشركة، حيث ان المديرين الأكثر القدرة يميلون إلي إستخدام قدراتهم لتحسين أداء الشركة من خلال العمليات العادية، خاصة عندما تزيد تكلفة ممارسات التجنب الضريبي عن منافعه. وهو نفس ما خلصت إليه دراسة (Garg et al. (2020) من خلال إضافة بعد جديد وهو مخاطر انهيار أسعار الاسهم، حيث أن وجود المديرين الأكثر قدرة يخفض من ممارسات التجنب الضريبي داخل الشركات، بهدف إضعاف العلاقة الإيجابية بين ممارسات التجنب الضريبي للشركات ومخاطر انهيار أسعار الأسهم (SPCR)، حيث يمكن لممارسات التجنب الضريبي أن تحجب الأخبار السيئة داخل الشركة مما يساعد علي زيادة مخاطر انهيار أسعار الأسهم. في حين أن دراسة (Akbari et al. (2018) التي حاولت اختبار تأثير القدرة الإدارية على التجنب الضريبي في بورصة طهران، لم تجد علاقة ذات دلالة معنوية بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي، حيث أن هناك عوامل أخرى أكثر أهمية تفسر إنخراط الإدارة في ممارسات التجنب الضريبي مثل الرغبة في تمهيد الدخل.

ويعتقد الباحث أنه يمكن تبرير تعارض تلك النتائج بشأن شكل وإتجاه العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي بأن كل رأي له ما يبرره (١) حيث يمكن تبرير وجهة النظر الأولى (العلاقة السلبية) بأن المديرين الأكثر قدرة لا يميلون إلي القيام بممارسات التجنب الضريبي من خلال عدة أسباب (أ) إعتقادهم أن التكاليف الصريحة والضمنية لممارسات التجنب الضريبي أكبر من منافعه خاصة الإضرار بسمعتهم المهنية (Sutrisno and Pirzada (2020)، (ب) علاوة علي ان المديرين الأكثر قدرة لديهم حافز أكبر لحماية سمعتهم المهنية، بخلاف المديرين الأقل قدرة الذين يتجاهلون معلوماتهم الخاصة ويميلون إلي نسخ قرارات المديرين السابقين كي لا يعاقبهم السوق. Hsieh and (2019) Huang (ج) قدرتهم علي توليد تدفقات نقدية موجبة لتمويل الفرص الإستثمارية المتاحة من خلال الإستغلال الفعال لموارد الشركة المحدودة بشكل أكثر كفاءة وتحويلها إلي معدلات عالية من الايراد دون الحاجة إلي القيام بممارسات التجنب الضريبي والتي تترك أثراً سلبياً علي الاداء المستقبلي للشركة وسمعتها في بيئة الاعمال (Park 2016; Francis et al. 2013)، (د) تجنب الإضرار بشرعية وسمعة الشركة، فعندما تكون هناك أخبار حول تورط الشركة في ممارسات التجنب الضريبي

سوف ينخفض سعر سهم للشركة (Prakosa and Sari (2019) وتزداد مخاطر إنهيار أسعار الاسهم. (Garg et al., (2020) (٢) كما يمكن تبرير وجهة النظر الثانية (العلاقة الإيجابية) بأن المديرين الأكثر قدرة ينخرطون بشكل كبير في ممارسات التجنب الضريبي من خلال عدة أسباب (أ) قدرتهم علي موامة قرارات العمل بشكل أفضل مع الاستراتيجيات الضريبية وتحديد واستغلال فرص التجنب الضريبي بسهولة أكبر نظراً لفهمهم المتفوق لبيئة عمل شركاتهم، (ب) يمكن للمديرين الأكثر قدرة إستخدام الوفورات الضريبية في اقتناص الفرص الاستثمارية المربحة لتحقيق طفرة في القيمة الاقتصادية للشركة وثروة الملاك. (Koester et al. (2017)

وفي ضوء النتائج المتعارضة التي خلصت إليها الدراسات السابقة، سوف يتبنى الباحث وجهة النظر الثانية بأن هناك علاقة إيجابية بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي، بمعنى أن المديرين الأكثر قدرة يميلون للقيام بممارسات التجنب الضريبي لتحقيق وفورات ضريبية كونها أحد قنوات التمويل الهامة التي يحتمل أن تلجأ إليها الشركات لزيادة رأس المال المستثمر في المستقبل، والتي يمكن إستغلالها في تمويل الفرص الإستثمارية المتاحة وربط أنفسهم بأفضل الفرص الاستثمارية في السوق لتعظيم أداء وقيمة شركاتهم مستقبلاً وتحسين حوافزهم ومكافأاتهم ووضعهم داخل الشركة، علاوة علي قدرتهم علي تحديد فرص وممارسات التجنب الضريبي المناسبة لطبيعة شركاتهم . وبالتالي يمكن صياغة وإشتقاق الفرض الأول للبحث كالتالي:

H1: تؤثر القدرة الإدارية إيجاباً علي ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

(٧-٤) تحليل العلاقة بين الثقة المفرطة للمدير التنفيذي وممارسات التجنب الضريبي وإشتقاق فرض البحث الثاني.

علاوة علي ماسبق، سعي العديد من الباحثين إلي اختبار تأثير أحد أبرز التحيزات النفسية والأخطاء الإدراكية التي تشكك في السلوك العقلاني للمديرين وهي الثقة المفرطة للمدير التنفيذي على ممارسات التجنب الضريبي. وعلي النقيض من القدرة الإدارية لم يكن هناك تعارض كبير في وجهات النظر بين الباحثين بشأن إتجاه وشكل تلك العلاقة، حيث أبرز العديد من الباحثين (Sumunar et al., (2017; Hsieh et al., 2018; Kubick and Lockhart, 2019) أن المدير التنفيذي مفرط الثقة يميل إلي القيام بممارسات التجنب الضريبي لسببين رئيسيين وهما: (١) يخفض المدير التنفيذي مفرط الثقة من مخاطر أفعاله ويبالغ في تقدير احتمالية التوصل إلى نتيجة إيجابية، مما يدفعه إلي المبالغة في تقدير العوائد من الوفورات الضريبية ويخفض من التكاليف المحتملة لممارسات التجنب الضريبي مثل احتمالية التعرض لموقف ضريبي غير مؤكد يتم الطعن فيه بنجاح من قبل السلطات الضريبية.

(٢) كما يعتقد المدير المفرط الثقة أن لديه سيطرة أكبر على نتائج قراراته، من خلال اختيار وتخفيف أفضل مخططي الضرائب داخل الشركة أو تحديد وتنفيذ فرص وممارسات التجنب الضريبي بكفاءة. وتعد أولى الدراسات في هذا الشأن هي دراسة (Chyz et al. (2014 التي طبقت على الشركات الأمريكية بعد إصدار FIN 48 الذي يسعى لزيادة شفافية خيارات السياسة الضريبية للشركات، وخلصت إلي أن الشركات ذات المديرين التنفيذيين المفرط الثقة تقوم بإتخاذ مواقف ضريبية أكثر صرامة حتي مع إصدار FIN 48. حيث يؤدي الإفراط في التفاؤل إلى مستويات أعلى من ممارسات التجنب الضريبي العدوانية. تلك النتيجة تم دعمها لاحقاً من خلال دراسة أخرى (Chyz et al. (2019، التي قامت باستخدام مجموعة بيانات عن دوران المديرين التنفيذيين غير القسري لتحديد الصدمات الخارجية للثقة المفرطة لدى المدير التنفيذي، وخلصت إلي وجود علاقة إيجابية بين الثقة المفرطة للمدير والتنفيذي وممارسات التجنب الضريبي كونهم يكونوا أكثر راحة في إدارة المخاطر الفريدة والتكاليف والتعقيدات الفنية الملازمة للسياسة الضريبية.

وهو يتفق مع ما خلصت إليه عدة دراسات لاحقة في دول مختلفة ومنها دراسة Aliani et al. (2016) التي طبقت على الشركات التونسية، وتشير نتائجها إلي وجود علاقة إيجابية بين الثقة المفرطة للمدير التنفيذي والميل إلى تخفيض الضرائب المستحقة على الشركات من خلال تخفيض معدلات الضرائب الفعالة، حيث أن الثقة المفرطة تدفع المديرين إلى المبالغة في تقدير قدرتهم على توليد العوائد، مما يؤدي إلى سياسات مؤسسية أكثر خطورة. وكذلك ما خلصت إليه دراسة Kubick and Lockhart (2017) التي أبرزت طريقة جديدة لقياس الثقة المفرطة للمدير التنفيذي وهو حصول المديرين علي جوائز وسائل الإعلام كصدمة خارجية تولد الثقة المفرطة للمدير التنفيذي، وخلصت الدراسة إلي أن الشركات التي لديها مدير تنفيذي حائز على جوائز تقوم بممارسات تجنب ضريبي عدوانية أكبر بشكل ملحوظ بعد الجائزة، حيث يمكن أن حصول المدير التنفيذي علي جوائز يزيد من ثقته في قدرته الخاصة، ويشجعه ذلك على متابعة الأنشطة واعتماد السياسات التي تزيد من مخاطر الشركة. وهو نفس ما خلصت إليه دراسة (Sumunar et al. (2019 التي طبقت في إندونيسيا، وتوصلت إلي أن الثقة المفرطة للمدير التنفيذي لها تأثير إيجابي كبير على ممارسات التجنب الضريبي من خلال انخفاض معدلات الضريبة الفعالة في شركاتهم، لأنها يمكن أن تساعد في تخفيف العبء الضريبي على الشركة وتوفير المزيد من الموارد المالية لاستغلالها في تمويل المشروعات الاستثمارية للشركات.

وقد حاولت العديد من الدراسات الأخرى إضافة أبعاد أخرى للعلاقة محل الدراسة، حيث حاولت دراسة (Hsieh et al. (2018 اختبار كيف يتفاعل المديرون التنفيذيون والمديرون الماليون المفرط الثقة للتأثير على ممارسات التجنب الضريبي للشركات. وخلصت الدراسة إلي أن الشركات الأكثر

عرضة للانخراط في ممارسات التجنب الضريبي هي التي لديها مديرون تنفيذيون وماليون مفرطون في الثقة وليس عند توافر احدهم فقط، كون المدير المالي مفرط الثقة يمكنه تنفيذ التوجيهات وخريطة الطريق لممارسات التجنب الضريبي التي يروج لها المدير التنفيذي مفرط الثقة بسبب تطابق أهدافهم. وهو ما يتوافق مع نظرية تأثير الإجماع الخاطئ False Consensus Effect Theory حيث تقترض النظرية النفسية أن الناس يميلون إلى التعامل بشكل انتقائي مع أولئك الذين يمتلكون نفس سماتهم الشخصية. في حين ان دراسة (Sutrisno and Pirzada (2020) قامت باختبار ما إذا كان حجم مكتب المراجعة كمتغير معدل Modrate variable يخفف من العلاقة بين الثقة المفرطة لدى المدير التنفيذي والتجنب الضريبي. تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الثقة المفرطة لدى المدير التنفيذي ترتبط ارتباطاً إيجابياً بممارسات التجنب الضريبي، يمكن تخفيف تلك العلاقة من خلال وجود مراجع قوي يعمل علي الحد من تلك الممارسات . في حين أن دراسة (Salehi et al.,(2020) كانت أكثر شمولاً، من خلال سعيها إلي اختبار العلاقة بين كل من النرجسية والثقة المفرطة للمديرين وتقبل المخاطرة في الشركات المدرجة في بورصة طهران خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧. وخلصت الدراسة إلي أن نرجسية المدير التنفيذي وثقته المفرطة تؤثر بشكل كبير على تقبل للمخاطر مما يقسر إنخراطهم في العديد من الممارسات المحفوفة بالمخاطر مثل التجنب الضريبي.

وفي ضوء النتائج التي خلصت إليها الدراسات السابقة، يعتقد الباحث ان هناك اتفاق علي وجود علاقة إيجابية بين الثقة المفرطة للمدير التنفيذي وممارسات التجنب الضريبي، نتيجة أن المدير مفرط الثقة يبالغ في تقدير منافع التجنب الضريبي أو يخفض من تقدير تكاليف التجنب الضريبي أو كليهما معاً. علاوة علي أن المديرين مفرطي الثقة يرغبون في تحقيق وفورات ضريبية أو تدفقات نقدية، بسبب مبالغتهم في تقدير العوائد المستقبلية للفرص الإستثمارية المتاحة وقدرتهم علي الاستخدام الفعال للوفورات الضريبية في الفرص الإستثمارية المتاحة لتحقيق طفرة في ثروات المساهمين، وبالتالي يمكن صياغة وإشتقاق الفرض الثاني للبحث كالتالي:

H2: تؤثر الثقة المفرطة للمدير التنفيذي إيجاباً علي ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

(٧-٥) تحليل الدور المعدل لمشاركة الإناث بمجلس الإدارة علي العلاقة بين القدرة الإدارية والثقة المفرطة للمدير التنفيذي وممارسات التجنب الضريبي وإشتقاق فرضي البحث الثالث والرابع.

شهدت السنوات الأخيرة ضغطاً متزايداً من قبل الهيئات الحكومية وواضعي السياسات والمنظمات المهنية في العديد من الدول لتطوير سياسات تضمن مشاركة الإناث في مجالس إدارات الشركات، حيث

تعتبر المرأة اليوم أحد أهم الركائز الأساسية لتطوير وتنمية المجتمع، علاوة على دورها الفعال في مراقبة وتحسين الأداء الإداري (Hoseini and Safari Gerayli (2018) ويتفق ذلك مع نظرية المراتب العليا (Upper echelon theory) بأن نوع الجنس يلعب دوراً رئيسياً في عملية صنع القرار في الشركات، وكذلك مع أشارت إليه النظرية الاجتماعية-النفسية Socio-Psychological Theory، بأن مشاركة الإناث في مجلس الإدارة يشجع علي التفكير المتباين بين أعضاء المجلس ليكونوا قادرين على معالجة مجموعة واسعة من المشاكل، ومواجهة ضغوط الأغلبية علي عملية صنع القرار. Hoseini et al. (2019)

وسعت المفوضية الأوروبية 2012/0299/EC إلي دعم التنوع بين الجنسين من خلال آليات حوكمة الشركات وذلك من خلال جعل نسبة مشاركة الإناث في مجالس إدارة الشركات تصل إلى ٤٠٪. بالإضافة إلى ذلك، وافقت الأمم المتحدة في ٢٠١٥ على وثيقة للتنمية المستدامة تتكون من ١٧ هدفاً رئيسياً و ١٦٩ هدفاً فرعياً لمكافحة الفقر وتغيير المناخ وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والتي من أبرزها المساواة ومشاركة الإناث في عمليات صنع القرار السياسي والإداري للحكومات والشركات. (Vacca et al., (2020) من ناحية أخرى، علي الرغم من عدم وجود متطلبات إلزامية تلزم الشركات بالتنوع بين الجنسين مجالس إدارة الشركات في بعض الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، قامت لجنة الأوراق المالية والبورصات SEC بتعديل قواعد الإفصاح (c) of Reg S-K 407 لمطالبة الشركات بالإفصاح عن مدي وجود تنوع داخل المجلس. وعلي الرغم من زيادة مشاركة الإناث في مجالس إدارات الشركات، لانتزال نسبة مشاركتهم في المناصب العليا منخفضة للغاية في معظم البلدان، ففي الولايات المتحدة الأمريكية ١٦.٦٪ من مديري الشركات الأمريكية Fortune 500 هم من الإناث، في حين أن فقط ٩.٢٪ من مديري الشركات الأوروبية ASX 500 من الإناث، وفي أستراليا تبلغ تلك النسبة ١٢.٣٪ في الشركات الأسترالية ASX 200. (Chang et al. (2019)

وفي مصر، أصدر رئيس هيئة الرقابة المالية، القرارين رقمي (١٢٣ و ١٢٤) لسنة ٢٠١٩ اللذان تضمنتا تعديلاً في قواعد قيد وشطب الأوراق المالية لضمان تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وكذلك الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية. ويأتي ذلك في إطار العمل على تحسين ترتيب مركز مصر في تقرير مناخ الأعمال (Doing Business) من خلال إدخال تعديل على قواعد القيد باستحداث شرط بالمادة السادسة من قرار المجلس رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية يتمثل في وجوب تمثيل عنصر نسائي بمجلس الإدارة، وكذلك تعديل القرار رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط منح الترخيص واستمرارها وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية. حيث أن ضمان وجود تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات يحقق العديد من الأهداف الوطنية والدولية ومنها

تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ والتي تستهدف تولى المرأة للمناصب الإدارية العليا بنسبة ٣٠% بحلول ٢٠٣٠، إضافة إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وحاول العديد من الباحثين الربط بين مشاركة الإناث في مجلس الإدارة والعديد من النواحي الإدارية والسلوكية داخل المجلس، باعتبار أن الذكور أكثر (عدوانية، تنافسية، وسيطرة) بينما الإناث أكثر (هدوءاً، تحفظاً، تجنباً للمخاطر). (Chang et al. (2019). فلقد أشار الباحثون أن تحسين التوازن بين الجنسين في مجلس الإدارة يعزز من فعاليته ودوره الإشرافي والرقابي نتيجة التنوع في المهارات والخبرات والمعارف والقيم الأخلاقية، مما يؤدي إلى تحسين جودة قرارات مجلس الإدارة وتعزيز شرعية ممارسات الشركة. (Khaoula et al. (2012). ويرجع ذلك إلى أنه عند مشاركة الإناث في مجلس الإدارة تكون معدلات حضور الاجتماعات أعلى، وتتحسن جودة المناقشات في نطاق أوسع من البدائل، وتكون المداولات أكثر جدية، ويتم اتخاذ قرارات أفضل لأنها تتعارض مع ظاهرة التفكير الجماعي التي يمكن أن تحدث بين المجموعات المتجانسة، حيث أن تنوع الآراء مهم بشكل خاص لمراقبة مجلس الإدارة نيابة عن المساهمين (Chen et al. (2019). من ناحية أخرى، تظهر المديرات معايير أخلاقية أعلى مقارنة بالمديرين الأمر الذي ينعكس في إيلاء مزيد من الاهتمام بالمسؤوليات الأخلاقية والبيئية والمجتمعية للشركة، وتجنب الانخراط في سلوكيات غير أخلاقية. (Oyenike et al. (2016).

يعتقد الباحث انه بشكل عام، أن الدراسات المذكورة أعلاه توفر دليلاً علي أن وجود المديرات الإناث داخل المجلس يعمل علي تحقيق مراقبة فعالة على أعمال مجلس الإدارة وتحسين وظيفة وكفاءة اللجان المنبثقة من المجلس بما ينعكس علي تحسين الأداء الإداري للمجلس، ويرجع ذلك إلي كونهن أكثر نفوراً من المخاطر، ولديهن معايير أخلاقية أعلى، ويظهرن قدرًا أكبر من التفكير النقدي المستقل، ويجلبن وجهات نظر مختلفة وتنوع في الخبرات والمعرفة، ويعملن علي التفكير خارج الصندوق وإيجاد حلول إبداعية تؤدي إلي اتخاذ قرارات مستنيرة تزيد من مستوى الشفافية وتعزز من مصداقية مجلس الإدارة.

علي الرغم من ذلك، تعد المنافع من مشاركة الإناث في مجلس الإدارة أحد أهم القضايا الجدلية في الفكر المحاسبي، لذا حاولت العديد من الدراسات السابقة ربط مشاركة الإناث في مجالس إدارة الشركات بالعديد من القضايا المحاسبية، مثل انخفاض ممارسات إدارة الأرباح وزيادة جودة الأرباح Khaoula et al. (2012)، وإتخاذ قرارات تمويل وإستثمار أقل خطورة (Oyenike et al. (2016)، وزيادة مستوي التحفظ المحاسبي وجودة وشفافية القوائم المالية وتخفيض احتمالية الغش وعدم إكتمال القوائم المالية (Chang et al. (2019)، وتخفيض عدم تماثل المعلومات ومشاكل الوكالة والممارسات الإنتهازية (Novita (2016، وتعزيز المسؤولية الإجتماعية للشركات (Hoseini et al. (2019) وتخفيض مستوي المخاطر داخل الشركة. (Chen et al. (2019).

ومع تزايد نسبة الإناث في مجلس إدارات الشركات في مختلف دول العالم للإستجابة للمتطلبات التشريعية وقواعد حوكمة الشركات، وإجتذاب قضية التجنب الضريبي قدرًا كبيرًا من الاهتمام العام والسياسي والحكومي في العديد من الدول، زاد تيار البحوث المحاسبية التي سعت إلى اختبار أثر مشاركة الإناث في مجلس الإدارة علي مدي القيام بالممارسات الانتهازية وغير الاخلاقية من جانب مجلس إدارة الشركة ومنها ممارسات التجنب الضريبي. وتعد دراسة (Francis et al. (2014 أحد الدراسات الرائدة في هذا الصدد التي قامت باختبار تأثير نوع أو جنس المدير المالي على ممارسات التجنب الضريبي العدوانية (التعسفية) للشركات مع التركيز علي حالات تغيير المدير المالي من ذكر إلى أنثى، وخلصت إلي أن المديرات الماليات (الإناث) مرتبطتين بعدوانية ضريبية أقل مقارنة بالمديرين الذكور، ويرجع ذلك إلي أن نفورهم من المخاطر. وهو يختلف مع سبق وأن خلصت إليه دراسة (Khaoula et al. (2012 بأن التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة ليس مهمًا وليس له تأثير على ممارسات التخطيط الضريبي بسبب انخفاض نسبة المديرات الإناث داخل مجلس الإدارة.

وتعد أحدثي الدراسة الرائدة الأخرى في هذا الشأن التي قام بها (Richardson et al. (2016 لإختبار تأثير مشاركة الإناث في مجلس الإدارة على ممارسات التجنب الضريبي للشركات في أستراليا ، وخلصت الدراسة إلي أن وجود الإناث (أي أكثر من عضو واحد) في مجلس الإدارة يقلل من احتمالية ممارسات التجنب الضريبي التعسفي. ثم اتبعتها دراسة (Oyenike et al. (2016 بنفس المنهجية ولكن علي قطاع واحد وهو البنوك التجارية وفي بيئة مختلفة وهي نيجيريا، ولكن خلصت إلي أنه لا توجد علاقة معنوية بين وجود المديرات الإناث وممارسات التجنب الضريبي التعسفي، وأرجعت ذلك إلي التمثيل المنخفض للإناث في المجلس أو في المناصب الإدارية العليا والرئيسية مما يجعل وجودهم غير ذو أهمية لإحداث تأثير مناسب على السياسات الضريبية للشركة. ثم دراسة (Lanis et al. (2017 والتي تمت في الولايات المتحدة الأمريكية، وخلصت إلي وجود ارتباط سلبي معنوي بين مشاركة الإناث في مجلس الإدارة وممارسات التجنب الضريبي التعسفية. وهو يتفق مع ما خلصت إليه دراسة (Rahimipour (2017 التي حاولت تطبيق نفس المنهجية ولكن في إيران، بما يعني أن وجود الإناث في مجلس الإدارة يقلل من السلوكيات الانتهازية للإدارة . في نفس السياق، اتفق العديد من الباحثين (Anggraenia and Kurniantob 2020; Hoseini and Safari Gerayli, 2018) علي أن وجود الإناث في مجلس الإدارة يخفض من ممارسات التجنب الضريبي، لأن الإناث أكثر فعالية في مراقبة عملية تحقيق التوازن بين مصالح المساهمين والمجتمع، علاوة علي أنهن ينجحن في احتواء السلوكيات الانتهازية للمديرين ومنع إحساسهم الزائف بأن الهدف من ممارسات التجنب الضريبي هو تعظيم مصالح المساهمين.

من ناحية أخرى، خلصت دراسة (Chen et al. (2019) إلى وجود ارتباط سلبي بين التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة (BGD) Board Bender Biversity وممارسات التجنب الضريبي والتي تعد مؤشر علي مخاطر السمعة المحتملة والتي يمكن أن تعرض الشركة للمزيد من المخاطر المالية. وهو نفس ما خلصت إليه دراسة (Boussaidi and Hamed-Sidhom (2020) بأن مشاركة الإناث في مجلس إدارة الشركة يضبط بشكل كبير سلوك الإدارة للمشاركة في ممارسات التجنب الضريبي التسفي ويخفض من مخاطر الشركة الكلية. وقد أضافت دراسة (Jarbou et al. (2020) التي طبقت في المملكة المتحدة بعداً جديداً للعلاقة وهو الأء المستدام، حيث أن مشاركة الإناث في مجلس الإدارة يحسن من الأداء المستدام للشركة SP الذي يتوسط العلاقة بين التنوع بين الجنسين BGD وممارسات التجنب الضريبي، وهو يتفق مع ما خلصت إليه دراسة (Widuri et al. (2020) بأنه كلما زادت نسبة الإناث في مجلس الإدارة، كان أداء الشركة المستدام أفضل كمتغير وسيط يساعد علي تفسير أسباب انخفاض ممارسات التجنب الضريبي. علي النقيض من ذلك، خلصت دراسة (Chang et al. (2019) إلى أنه لا توجد اختلاف أو فروق جوهرية بين المديرين الذكور أو المديرات الإناث في الميل لممارسات التجنب الضريبي، وتتناقض هذه النتائج مع وجهة النظر الغربية التقليدية القائلة بأن المديرات لديهن موقف أعلى من النفور من المخاطرة. كما خلصت دراسة (Karlberg (2020) إلى أن مشاركة الإناث في مجلس الإدارة لا يرتبط بأي علاقة مع ممارسات التجنب الضريبي.

بالإضافة إلى ماسبق، شهدت البحوث المحاسبية بعداً آخر عند اختبار تأثير التنوع بين الجنسين أو مشاركة الإناث في مجلس الإدارة وهو محاولة اختياره كمتغير معدل moderating role للعلاقة بين بعض المتغيرات وممارسات التجنب الضريبي، فلقد حاولت دراسة (Khaoula and Moez (2019) اختبار التأثير المعدل للتنوع بين الجنسين علي العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة، وخلصت إلي أن مشاركة الإناث في مجلس الإدارة يخفض من العلاقة السلبية بين ممارسات التخطيط الضريبي وقيمة الشركة، حيث أن الإناث يظهرن مستويات أعلى من الامتثال بالقوانين وبشكل أكثر تحديداً في المسائل الضريبية، علاوة علي أنهم يخشون من التكاليف الضمنية لممارسات التخطيط الضريبي وزيادة مستوى المخاطر العام في الشركة. في نفس هذا الصدد، سعت دراسة (Riguen et al. (2019) إلي اختبار الدور المعدل لتمثيل الإناث في مجلس الإدارة علي العلاقة بين جودة المراجعة وممارسات التجنب الضريبي، وخلصت إلي أن الشركات التي يظهر في مجالس إدارتها تنوعاً بين الجنسين تدفع أتعاب مراجعة أعلى وتختار مراقبي حسابات متخصصين لزيادة جودة عملية المراجعة بهدف تحقيق مزيداً من الاشراف والرقابة من أجل حماية سمعة الشركة وتجنب المسؤولية القانونية، مما يؤدي إلي انخفاض ممارسات التجنب الضريبي. علي النقيض من ذلك، حاولت دراسة (Vacca et al. (2020) اختبار الدور المعدل للتنوع بين الجنسين داخل مجلس إدارة الشركة علي العلاقة بين

المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) وممارسات التجنب الضريبي العدوانية، وتشير النتائج إلى وجود الإنثاء في مجلس الإدارة لايؤثر علي العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) وممارسات التجنب الضريبي العدوانية، ولكن شغل الإنثاء بمنصب المدير التنفيذي له تأثير إيجابي على تلك العلاقة.

ويعتقد الباحث أن نوع الجنس هو أحد أهم الخصائص الديموغرافية للمديرين التي يمكن اختبارها كمتغير معدل للعلاقة بين كل من القدرة الإدارية والثقة المفرطة علي ممارسات التجنب الضريبي، بمعنى هل مشاركة الإنثاء في مجلس الإدارة سوف يخفض (يزيد) العلاقة السلبية (الإيجابية) بين القدرة الإدارية والثقة المفرطة وممارسات التجنب الضريبي لتقييم الفروق بين الجنسين في تقبل المخاطر. حيث يتفق الباحث مع الدراسات السابقة (Richardson et al., 2016; Francis et al., 2014; Hoseini et al., 2019; Lanis et al., 2017) علي ضرورة وجود تنوع بين الجنسين داخل المجلس للتخفيف من ممارسات إستخراج الإيجار من جانب الإدارة، حيث أن وجود الإنثاء داخل مجلس الإدارة يمكن أن يساعد علي زيادة الأفكار والرؤي داخل المجلس وتحسين جودة صنع القرار في الشركات، علاوة علي جعل المديرين الأكثر قدرة أكثر ميلا للحفاظ علي سمعتهم ومراعاة الجوانب الأخلاقية لسلوكياتهم، وتخفيض الممارسات الإنتهازية للمديرين الذكور مفرضي الثقة نتيجة الفروق بين الجنسين في سلوكيات المخاطرة، فضلا عن وجود الإنثاء يزيد من مستوى الإمتثال للقوانين الضريبية مما ينعكس سلباً علي ممارسات التجنب الضريبي، وفي ضوء ما تقدم يمكن إشتقاق الفرضيين الثالث والرابع للبحث كالتالي:

H3: يختلف التأثير الإيجابي للقدرة الإدارية علي ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مشاركة الإنثاء بمجلس الإدارة.

H4: يختلف التأثير الإيجابي للثقة المفرطة للمدير التنفيذي علي ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مشاركة الإنثاء بمجلس الإدارة.

(٦-٧) نموذج ومنهجية الدراسة التطبيقية

يستهدف هذا الجزء من الدراسة عرض منهجية البحث؛ متضمناً هدف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة الدراسة، وأدوات وإجراءات الدراسة، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة لإختبار فروض الدراسة، ونتائج اختبار الفروض، والتحليلات الأخرى علي النحو التالي:

(١-٦-٧) هدف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار أثر كل من القدرة الادارية والثقة المفرطة للمدير التنفيذي علي ممارسات التجنب الضريبي قياساً علي (Ruhs and Qsterås, 2019; Prakosa and Sari, 2019; Chyz et al., 2019; Koester et al., 2017; Park et al., 2016) المقيدة بالبورصة المصرية، بالإضافة إلي اختبار تأثير مشاركة الإنثاء في مجلس الإدارة كمتغير معدل

علي العلاقتين الرئيسيتين محل الدراسة، علاوة علي إجراء تحليل إضافي لزيادة القوة التفسيرية للنموذج، وكذلك تحليل الحساسية لإختبار متانة وقوة النموذج.

(٧-٦-٢) مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كل الشركات غير المالية المقيدة والمتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام (٢٠١٨) حتى عام (٢٠١٩)، لتجنب الفترات السابقة والتي كانت تشهد فيها مصر حالة من عدم إستقرار سياسي وإقتصادي، وكذلك تجنب الفترة التي تشهد جائحة الكورونا، مع إستبعاد البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي لها طبيعة خاصة في قرار الإستثمار، وكان إجمالي عدد المشاهدات خلال تلك الفترة ٣٤٥ (١٧٢ شركة غير مالية في ٢٠١٨، ١٧٠ شركة غير مالية في ٢٠١٩) وقام الباحث بتحديد حجم العينة وفقاً لنموذج Thompson بإستخدام المعادلة الآتية : محمد (٢٠٢٠)

$$n = \frac{Np(1-p)}{(N-1)\left(\frac{d^2}{z^2}\right) + p(1-p)}$$

حيث:

n: حجم العينة

N : حجم المجتمع , إجمالي عدد المشاهدات خلال العاميين (٣٤٢) مشاهدة

Z² : مربع الدرجة المعيارية عند مستوى الثقة ٩٥% (١, ٩٦)

d² : مربع معدل الخطأ (٠, ٠٥)

P : الإحتمالية أو النسبة المتبقية (٥٠%)

بعد تطبيق المعادلة بلغ الحد الأدنى لحجم العينة ١٨٠ مشاهدة، ولقد اعتمد الباحث علي عينة من ٢٤١ مشاهدة سنوية لعدد ١٢١ شركة لمدة عامين في أربعة قطاعات رئيسية (٣). وقد اختار الباحث

(٣) لأغراض التحليل الإحصائي للبيانات تم دمج عدد من القطاعات في قطاع واحد وذلك لزيادة الملاحظات والمشاهدات داخل كل قطاع، لتبلغ أربع قطاعات،(١) قطاع العقارات ومواد البناء والتشييد ويضم الشركات المنتمية الي قطاع العقارات وقطاع مواد البناء والتشييد، (٢) القطاع الصناعي ويضم الشركات المنتمية الي قطاعات الكيماويات، والمنتجات المنزلية والشخصية، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، والاغذية والمشروبات، (٣) قطاع الخدمات ويضم لشركات المنتمية إلى قطاعات الاعلام والادوية والاتصالات والسياحة،(٤) قطاع الطاقة والموارد الأساسية والغاز والبتترول ويضم الشركات المنتمية إلى قطاع الموارد الأساسية وقطاع الغاز والبتترول.

عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية: (١) أن تتوفر التقارير المالية عن الشركة بانتظام، (٢) وأن تتوفر فيها بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة، (٣) استمرار تسجيل الشركة في البورصة خلال فترة الدراسة وألا تكون قد تعرضت للشطب أو الاندماج أو التوقف، (٤) استبعاد المنشآت التي تعرض قوائمها المالية بعملة بخلاف الجنيه المصري.

(٧-٦-٣) أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية

تم إجراء الدراسة التطبيقية قياساً علي منهجية غالبية الدراسات السابقة التي تمت في نفس مجال البحث وهو جمع البيانات الفعلية من القوائم المالية للشركات لقياس متغيرات الدراسة من خلال الاعتماد علي مقياس (Demerjian et al. (2012) الذي طوره لقياس القدرة الإدارية (MA Score) بإستخدام تحليل مغلف البيانات DEA، مع تطوير مقياس شامل لقياس الثقة المفرطة يلائم البيئة المصرية قياساً علي (Kim et al., 2016; Longjie ans Anfeng, 2017; He et al., 2019)، مع الاعتماد علي المقياس الأكثر إستخداماً وشيوعاً لقياس ممارسات التجنب الضريبي وهو معدل الضريبة الفعال. اعتمد الباحث عند إجراء الدراسة التطبيقية علي البيانات الثانوية من التقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال فترة الدراسة، وتم جمع البيانات الخاصة بالدراسة من خلال تحليل محتوى التقارير المالية للشركات خلال الفترة من عام (٢٠١٨) حتى عام (٢٠١٩) والمتاحة على مواقعها الإلكترونية ، وموقع أرقام (argamm.com)، وموقع معلومات مباشر (www.mubasher.info)، وموقع شركة مصر لنشر المعلومات (www.egidegypt.com)، وكذلك موقع البورصة المصرية (www.egx.com.eg).

٧-٦-٤) توصيف وقياس متغيرات الدراسة

يوضح الجدول التالي توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

جدول (١) قياس وتوصيف متغيرات الدراسة

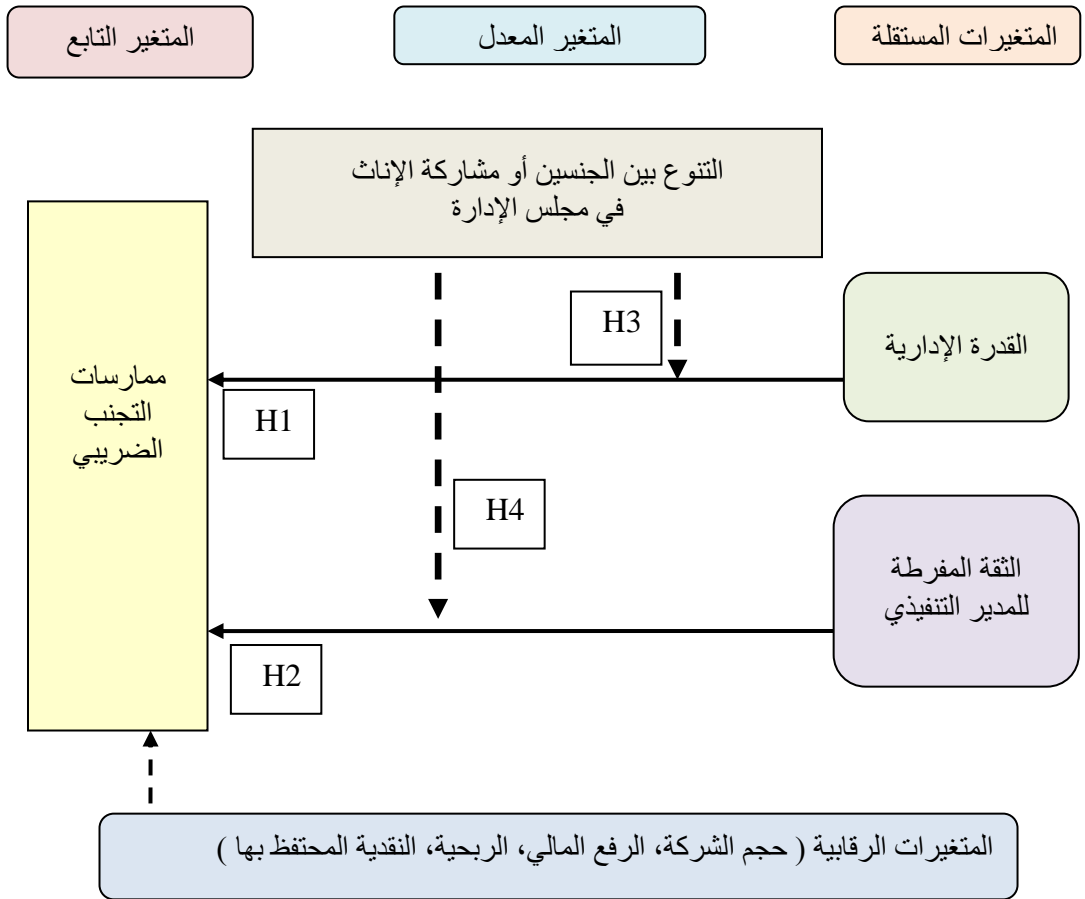
العلاقة المتوقعة	توصيفه وقياسه	نوعه	المتغير ورمزه
	<p>اعتمد الباحث علي المقياس المباشر والأكثر شيوعاً لقياس مدى وجود ممارسات التجنب الضريبي في الشركات وهو معدل الضريبة الفعال ETR إستنادا إلي العديد من الدراسات السابقة; Koester et al., 2017; (Khurana et al., 2018; Huang, et al., 2016; Park et al., 2016), ولكن سوف يتم الاعتماد علي مقياسين وهما:</p> <p>١- معدل الضريبة النقدي الفعال Cash Effective Tax Rate (CETR) للتحليل الأساسي</p> $CETR_{i,t} = (\text{Cash Tax Paid}_{i,t} / \text{Pre Tax Income } i,t)$ <p>حيث أن:</p> <p>$CETR_{i,t}$: معدل الضريبة النقدي الفعال للشركة (i) في الفترة الحالية (t).</p> <p>$\text{Cash Tax Paid}_{i,t}$: ضريبة الدخل النقدية المدفوعة للشركة (i) في الفترة الحالية (t).</p> <p>$\text{Pre Tax Income}_{i,t}$: صافي الدخل قبل الضرائب للشركة (i) في الفترة الحالية (t).</p> <p>٢- معدل الضريبة الحالي أو المحاسبي الفعال GAAP ETR, Current ETR للتحليل الإضافي.</p> $\text{Current ETR}_{i,t} = (\text{Total Tax Expense}_{i,t} - \text{Defferred Tax Expense}_{i,t}) / \text{Pre Tax Income}_{i,t}$ <p>حيث أن:</p> <p>$\text{Current ETR}_{i,t}$: معدل الضريبة المحاسبي الفعال للشركة (i) في الفترة الحالية (t).</p> <p>$\text{Total Tax Expense } i,t$: إجمالي مصروف ضريبة الدخل للشركة (i) في الفترة الحالية (t).</p> <p>$\text{Defferred Tax Expense}_{i,t}$: مصروف الضرائب المؤجلة للشركة (i) في الفترة الحالية (t).</p> <p>$\text{Pre Tax Income}_{i,t}$: صافي الدخل قبل الضرائب للشركة (i) في الفترة الحالية (t).</p> <p>ويتم مقارنته مع معدل الضريبة القانوني (الإسمى) Statutory Tax Rate (STR) المطبق بالدولة، حيث يبلغ معدل الضريبة القانوني (الإسمى) للدولة وفقاً للقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ما قيمته ٢٢.٥% ابتداءً من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٩. وسوف يكون معدل الضريبة الفعال مساوياً لصفر عندما يكون هناك خسارة أو أن صافي الربح الضريبي بالسالب للشركة. وفي ضوء المعادلة السابقة كلما انخفض معدل الضريبة النقدي الفعال كلما زادت احتمالية القيام بممارسات التجنب الضريبي. وتوافقاً مع الدراسات السابقة يتم ضرب الفرق بين معدل الضريبي النقدي الفعال والقانوني (الإسمى) في (1-) لتعكس زيادة الفرق زيادة في أنشطة التجنب الضريبي. (فودة, ٢٠٢٠; محمد, ٢٠٢٠; موسى, ٢٠٢٠)</p>	تابع	التجنب الضريبي (TaxAVi,t)
+	اعتمد الباحث في قياس درجة القدرة الإدارية (DEA Score) علي المقياس الأكثر شيوعاً وإستخداماً الذي قدمته دراسة (Demerjian et al, 2012) والذي يطبق علي مرحلتين هما:		

العلاقة المتوقعة	توصيفه وقياسه	نوعه	المتغير ورمزه
	<p>١- المرحلة الأولى: تقدير الكفاءة الكلية للشركة: تقدر الكفاءة الكلية للشركة على مستوى كل صناعة باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات Data Envelopment Analysis كونه أحد الطرق غير المعلمية الذي يستخدم العديد من المدخلات والمخرجات لقياس الكفاءة النسبية لوحدة إتخاذ القرار DMU من خلال المعادلة التالية:</p> $\max_t \theta = \frac{Sales}{v_1 COGS + v_2 SG\&A + v_3 PPE + v_4 OL + v_5 R\&D + v_6 GDWL + v_7 OtherIn\&A}$ <p>حيث أن: المخرجات تتمثل في Sales هي مبيعات السنة t، أما المدخلات تتمثل في كل من COGS تكلفة البضاعة المباعة للسنة t, SG&A المصروفات الإدارية والبيعية العامة للسنة t, PPE صافي الأصول والممتلكات والمعدات في بداية السنة t. ولم يتناول الباحث جميع المتغيرات في نموذج (Demerjian et al, 2012) ولكن أقتصرت على الثلاث السابقين بسبب عدم توافر بيانات لباقي العناصر في عينة الدراسة مثل عقود الإيجار التشغيلي المرسملة OL، الشهرة المشتركة GD، نفقات البحث والتطوير المرسملة R&D، الأصول غير الملموسة الأخرى OtherIn وهذا لا يؤثر على صلاحية النتائج وفقاً للدراسات السابقة (Ruhs and Østerås, 2019; Prakosa and Sari, 2019) تتراوح درجة الكفاءة الكلية للشركة ما بين الصفر والواحد الصحيح، فالشركات التي تأخذ القيمة (١) هي الشركات الأكثر كفاءة، أما الشركات التي تقل عن الواحد الصحيح هي الشركات الأقل كفاءة وتحتاج إما لزيادة إيراداتها أو لتخفيض مدخلاتها.</p> <p>٢- المرحلة الثانية: تعديل درجة كفاءة الشركة: ترجع درجة الكفاءة الكلية المحسوبة في المرحلة الأولى إلى كل من الإدارة والشركة، لذلك يجب تعديلها عن طريق استبعاد تأثير بعض خصائص الشركة المؤثرة عليها، ويتم ذلك من خلال نموذج الإنحدار التالي (Demerjian et al, Tobit Regression) (2012):</p> $\begin{aligned} Firm\ Efficiency = & \beta_0 + \beta_1 Ln(Total\ Assets) + \beta_2 MarketShare \\ & + \beta_3 PositiveFreeCashFlow + \beta_4 Ln(Age) \\ & + \beta_5 ForeignCurrencyIndicator + Year\ Indicators + \epsilon \end{aligned}$ <p>حيث أن: FirmEfficiency هي الكفاءة الكلية للشركة المقدره من المعادلة رقم (١)، Ln (Total Assets) هي اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية السنة t، Market Share هي النصيب السوقي للشركة، وهو نسبة مبيعات الشركة إلى إجمالي مبيعات الصناعة في السنة t، Positive Free Cash, Flow التدفقات النقدية الحرة الموجبة، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا حققت الشركة تدفقات نقدية حرة موجبة، والقيمة (صفر) إذا حققت الشركة تدفقات نقدية حرة سالبة، Ln (Age) اللوغاريتم الطبيعي لعمر الشركة ويعبر عنه بعدد سنوات قيد الشركة في البورصة المصرية حتى السنة t، Foreign Currency Indicator: مؤشر للعملة الأجنبية وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا حققت الشركة أرباح موجبة من العملات الأجنبية في السنة t، Year Indicator: مؤشر متغير وهمي للسنة t.</p> <p>وتعد البواقي (النسبة غير المفسرة من النموذج) من معادلة Tobit هي درجة القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين. ويرجع استخدام نموذج انحدار Tobit لما يتميز به من إيجابية كبيرة عند تقدير المعادلات التي يكون المتغير التابع فيها محدوداً بمدى معين، حيث أن كفاءة الشركة (المتغير التابع) تقع بين الصفر والواحد الصحيح. ولقد قام (Demerjian et al 2012) بتقسيم بواقي النموذج إلى ٤ ربيعات تعبر بواقي الربيع الأول عن القدرة الإدارية المرتفعة، في حين تعبر بواقي الربيع الرابع عن قدرة إدارية منخفضة وذلك لكبير حجم العينة الخاصة به، ونظراً لانخفاضها في البحث الحالي لا يمكن إجراء ذلك وذاك إتساقاً مع دراسة</p>	مستقل	القدرة الإدارية (MA i,t)

العلاقة المتوقعة	توصيفه وقياسه	نوعه	المتغير ورمزه
	Habib and Hasan (2017)		
+	قام الباحث، علي غرار دراستي (He et al., 2019; Longjie ans Anfeng, 2017; Kim et al., 2016) والتي استندت إلى دراسة Schrand and Zechman, (2012) بتطوير مقياس مركب متعدد الأبعاد لقياس درجة الثقة الإدارية المفرطة مكون من ٥ عناصر (١) زيادة المديرين التنفيذيين لحصتهم في أسهم الشركة خلال السنة، (٢) القيام بعمليات إندماج أو إستحواذ، (٣) الإستثمار أكثر من اللازم في الشركة، (٤) نسبة الديون إلى حقوق الملكية أكثر من ٥٠%، (٥) توزيعات الأرباح منخفضة، حيث أن المديرين الأكثر تفاؤلاً هم أكثر عرضة لزيادة حصتهم في رأسمال الشركة، والإفراط في الإستثمار، والدخول في عمليات الإستحواذ والإندماج، ويزيد استخدامهم للديون، وأقل رغبة في دفع توزيعات الأرباح. وعند توافر أي عنصر من العناصر السابقة تأخذ الشركة القيمة ١ وصفر لخلاف ذلك، وتقاس الثقة المفرطة من خلال قسمة الدرجات التي تم الحصول عليها / إجمالي النقاط (٥ درجات)	مستقل	الثقة المفرطة للمدير التنفيذي (OCi,t)
+	تم قياس مشاركة الإناث في المجلس بعدة طرق منها (١) مدى وجود الإناث في مجلس الإدارة هو متغير وهمي يأخذ القيمة ١ إذا كانت الإناث مشاركة في تكوين مجلس الإدارة، وصفر لخلاف ذلك (Hoseini et al., 2019)، (٢) تم قياس مشاركة الإناث من خلال حساب النسبة المئوية للإناث إلى إجمالي عدد الأعضاء في مجلس إدارة الشركة (Jarbouy et al., 2020; Widuri et al., 2020)، (٣) يتم قياس ذلك من خلال ٣ مقاييس بديلة وهي (١) Female Dummy هو متغير وهمي يأخذ قيمة ١ إذا كان هناك عضوات في مجلس الإدارة من الإناث في سنة معينة، و صفر لخلاف ذلك، (٢) FemaleRatio هي نسبة إجمالي عضوات مجلس الإدارة من الإناث إلى إجمالي أعضاء مجلس الإدارة، (٣) FemaleKeyboard هو العدد الإجمالي للمناصب الرئيسية في مجلس الإدارة التي تشغلها عضوات مجلس الإدارة؛ مثل لجنة حوكمة الشركات ولجنة المكافآت ولجنة المراجعة (Lanis et al., 2017; Richardson et al., 2016)، واتباع الباحث المقياس الأول كونه الأكثر سهولة في تطبيقه في البيئة المصرية والتي في إتجاهها لتشهد طفرة حقيقية في مشاركة الإناث في مجالس الإدارة والمناصب العليا.	معدل	التنوع بين الجنسين داخل المجلس أو مشاركة الإناث (BGD i,t)
+	يعبر عن القدرات والإمكانيات والموارد المالية المتاحة للشركة ومن ضمنها القدرة الإدارية لمديريها، حيث أن الشركات الكبرى يمكنها جذب المديرين الأكثر قدرة، من ناحية أخرى، لديها حوافز كبرى للإنخراط في ممارسات التجنب الضريبي لتخفيض عبء الضريبة المرتفع عليها، ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي القيمة الدفترية للأصول الشركة t في نهاية السنة المالية i. قياساً علي (Lee et al., 2018; Habib and Hasan, 2017)	رقابي	حجم الشركة (SIZE i,t)
-	يعبر عن قدرة الشركة على استخدام أصولها في تحقيق الأرباح والتي تعد أحد المؤشرات علي توافر مديرين ذوي قدرة إدارية مرتفعة يمكنهم إستغلال مواردهم بكفاءة وفعالية في توليد الإيراد، كما أنه مؤشر علي انخفاض ممارسات التجنب الضريبي ويقاس بنسبة صافي الدخل بعد الضريبة t نهاية السنة إلى إجمالي الأصول. قياساً علي (Asiri et al., 2020; Lee et al., 2018; Habib and Hasan, 2017)	رقابي	الربحية (ROA i,t)
+	يعبر عن مدى إعتداد الشركة علي الديون أو الأموال المقترضة من الغير في هيكل تمويلها لأصولها وعملياتها التشغيلية، وهي مؤشر علي أحمال مواجهة الشركة لقيود تمويلية تعوق كفاءة عملياتها، وكذلك حاجتها للقيام بممارسات التجنب الضريبي لتوفير الأموال اللازمة لتمويل عملياتها ويقاس بإجمالي الإلتزامات / إجمالي الأصول. قياساً علي (Asiri et al., 2020; Habib and Hasan, 2017)	رقابي	الرفع المالي (LEV i,t)

العلاقة المتوقعة	توصيفه وقياسه	نوعه	المتغير ورمزه
-	وهي مؤشر علي مدى توفر النقدية اللازمة لتمويل الفرص الاستثمارية المتاحة وكذلك علي مدى إنخراط الشركات في ممارسات التجنب الضريبي , سيعتمد الباحث علي قياس النقدية المحتفظ بها من خلال قياس نسبة النقدية وما في حكمها إلى القيمة الدفترية لإجمالي الأصول (Asiri etal., 2020; Lee etal., 2018; Habib and Hasan ,2017;).		النقدية المحتفظ بها (Cash holding i,t)

ووفقاً لما سبق يظهر نموذج البحث كالتالي:



شكل (1): نموذج البحث (من إعداد الباحث)

(٧-٦-٥) الأساليب والنماذج الإحصائية المستخدمة لإختبار فروض البحث

اعتمد الباحث علي نموذج الإنحدار (Tobit Regression) لحساب القدرة الإدارية علي غرار دراسة (Demerjian et al, 2012) وذلك لإن قيمة المتغير التابع وهو كفاءة الشركة تتراوح بين صفر وواحد، علاوة علي إستخدام تحليل الإنحدار المتعدد لإختبار فروض الدراسة وذلك بإستخدام حزمة البرامج الإحصائية SPSS24. كما تم اختبار فروض البحث عند مستوي معنوية ٥% من خلال تحويل صيغة الفرض البديل إلي فرض العدم، بحيث يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، إذا كانت القيمة الإحتمالية (P-Value) للنموذج أو (Sig) لمعاملات الإنحدار ذات العلاقة أقل من ٥%، بينما يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، إذا كانت القيمة الإحتمالية (P-Value) للنموذج أو (Sig) لمعاملات الإنحدار ذات العلاقة أكبر من ٥%.

وتعتمد الدراسة علي (F-Test) من خلال تحليل التباين ANOVA للحكم على صلاحية نموذج الدراسة المقترح، من خلال أختبار فرض العدم القائل بأن جميع معاملات الإنحدار تساوي الصفر، في مقابل الفرض البديل بأنه واحدة على الأقل من معاملات الإنحدار لا تساوي الصفر. ويعني قبول فرض العدم أن نموذج الانحدار لا يفسر معنويًا التغيرات في المتغير التابع وبالتالي تتعدم قيمة هذا النموذج، أما رفض فرض العدم يعني أن النموذج يمكنه معنويًا تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، رغم إمكانية عدم معنوية بعض معاملات الانحدار. كما تم الإعتماد علي استخدام معامل التحديد (RSquare) للحكم على القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة. علاوة علي استخدام مقياس (Collinearity Diagnostics) للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity، وهو يقوم على احتساب معامل التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم إيجاد معامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة. وكذلك إيجاد مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين جميع المتغيرات المستقلة وذلك قياساً علي (Khurana et al., 2018; Hsieh et al., 2018; Koester et al., 2017; Park et al., 2016).

وقد تم الإعتماد علي عدة نماذج للإنحدار لإختبار فروض البحث، كالتالي:

(٧-٦-٥-١) نموذج الفرض الأول (H1)

إختبار أثرالقدرة الإدارية علي ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية تم إستخدام نموذج الإنحدار التالي:

$$\text{TaxAV}_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \text{MA}_{i,t} + \beta_2 \text{SIZE}_{i,t} + \beta_3 \text{ROA}_{i,t} + \beta_4 \text{LEV}_{i,t} + \beta_5 \text{Cash holding}_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \quad (1)$$

حيث أن:

$TaxAV_{i,t}$: درجة التجنب الضريبي للشركة i في نهاية السنة المالية t .

β_0 : الجزء المقطوع ثابت في المعادلة.

β_1 إلى β_4 : معاملات الانحدار لكل متغير مستقل من المتغيرات المستخدمة في النموذج.

$MA\ score_{i,t}$: درجة القدرة الإدارية للشركة i في نهاية السنة المالية t مقاسة بنموذج (Demerjian et al, 2012).

$SIZE_{i,t}$: حجم الشركة مقاساً بلوغاريتم إجمالي الأصول للشركة i في نهاية السنة المالية t .

$ROA_{i,t}$: معدل العائد علي الأصول للشركة i في نهاية السنة المالية t .

$LEV_{i,t}$: درجة الرفع المالي للشركة i في نهاية السنة المالية t .

$Cash\ holding_{i,t}$: نسبة النقدية المحتفظ بها للشركة i في نهاية السنة المالية t

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي.

(٧-٦-٥-٢) نموذج الفرض الثاني (H2)

لإختبار أثر الثقة المفرطة للمدير التنفيذي علي ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية تم استخدام نموذج الإنحدار التالي:

$$TaxAV_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 OC_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 ROA_{i,t} + \beta_4 LEV_{i,t} + \beta_5 Cash\ holding_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \quad (2)$$

حيث أن:

$OC_{i,t}$: درجة الثقة المفرطة للمدير التنفيذي للشركة i في نهاية السنة المالية t .

باقي متغيرات النموذج كما سبق

(٧-٦-٥-٣) نموذج الفرض الثالث (H3)

لإختبار الاثر المعدل لمشاركة الإناث في المجلس علي العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية تم استخدام نموذج الإنحدار التالي:

$$TaxAV_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 MA_{i,t} + \beta_2 BGD_{i,t} + \beta_3 MA_{i,t} * BGD_{i,t} + \beta_4 SIZE_{i,t} + \beta_5 ROA_{i,t} + \beta_6 LEV_{i,t} + \beta_7 Cash\ holding_{i,t} + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

حيث أن:

$BGD_{i,t}$: مشاركة الإناث بمجلس إدارة الشركة i في نهاية السنة المالية t .

$MA_{i,t} * BGD_{i,t}$: هو متغير تفاعلي بين القدرة الإدارية ومشاركة الإناث بمجلس إدارة الشركة i في نهاية السنة المالية t

باقي متغيرات النموذج كما سبق

(٧-٦-٥-٤) نموذج الفرض الرابع (H4)

لإختبار الاثر المعدل لمشاركة الإناث في المجلس علي العلاقة بين الثقة المفرطة للمدير التنفيذي وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية تم إستخدام نموذج الإنحدار التالي:

$$\text{TaxAV}_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \text{OC}_{i,t} + \beta_2 \text{BGD}_{i,t} + \beta_3 \text{OC}_{i,t} * \text{BGD}_{i,t} + \beta_4 \text{SIZE}_{i,t} + \beta_5 \text{ROA}_{i,t} + \beta_6 \text{LEV}_{i,t} + \beta_7 \text{Cash holding}_{i,t} + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

حيث أن :

$\text{BGD}_{i,t}$: مشاركة الإناث بمجلس إدارة الشركة i في نهاية السنة المالية t .
 $\text{OC}_{i,t} * \text{BGD}_{i,t}$: هو متغير تفاعلي بين الثقة المفرطة للمدير التنفيذي ومشاركة الإناث بمجلس إدارة الشركة i في نهاية السنة المالية t .
 باقي متغيرات النموذج كما سبق

(٧-٦-٦) تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة التطبيقية:

(٧-٦-٦-١) الإحصاءات الوصفية

يوضح الجدول رقم (٢) الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة والتي تتمثل في الوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري (StdDeviation)، وأدنى قيمة (Minimum) وأقصى قيمة (Maximum). بالنسبة للمتغير التابع وهو ممارسات التجنب الضريبي ETR1، يتضح أن مداها بين (0.1 % كأدنى قيمة ، 23.8 % كأقصى قيمة)، والمتوسط الحسابي (11772.0)، كما لا يوجد تفاوت كبير بين الشركات في ممارسات التجنب الضريبي حيث بلغ الانحراف المعياري (083448.0)، وهو يعني أن معظم الشركات المصرية تلجأ إلي ممارسات التجنب الضريبي لمحاولة تخفيض عبء الضريبة المستحقة عليها، علاوة علي ان جزء من العينة كان يتضمن شركات حققت خسائر او كانت تحصل علي إعفاء ضريبي وبالتالي كان معدل الضريبة الفعال لها صفر، مما أدى إلي زيادة درجة ممارسات التجنب الضريبي في عينة الدراسة.

جدول (٢): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic
ETR1	241	.001	.238	.11772	.083448
MA	241	.0012	.333	.0754	.221756
OC	241	.200	.800	.54357	.173596
SIZE	241	13.241	25.367	20.11071	2.235105
ROA	241	-.943	52.757	.52306	4.435053
LEV	241	.009	2.248	.48119	.261703
CASH	241	.001	.707	.09429	.118737
BGD	241	.00	1.00	.5228	.50052
ETR2	241	-.714	1.491	.14212	.152375

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة، فإن درجة القدرة الإدارية (DEA Score) تتراوح بين (0.012% كحد أدنى، 33% كحد أقصى)، وقد بلغ متوسط درجة القدرة الإدارية (0.0754). وبإنحراف معياري منخفض (0.221756). مما يعني أن هناك انخفاض كبير في درجة القدرة الإدارية وفي كافة القطاعات المصرية وهو يتفق مع ما سبق وخلصت إليه دراسة محمد (٢٠٢٠) وكذلك مع الدراسات التي تمت في الدول النامية (Park et al., 2016; Aliahmadi et al., 2016)، ولكنه يختلف مع نتائج الدراسات التي تمت في الدول المتقدمة (Khurana et al., 2018; Habib and Hasan, 2017; Gan and Park, 2017) ويرجع ذلك إلي ان غالبية الشركات المقيدة في البورصة المصرية هي أما شركات عائلية أو شركات مملوكة للحكومة وبالتالي فإن تعيين مجلس الإدارة لا يتم إعتقاداً علي قدرتهم الإدارية، بالإضافة إلي غياب التغطية الصحفية التي تبرز المواهب والكفاءات الإدارية لتحفيزهم داخل الشركات المصرية. علي النقيض من ذلك، فإن الثقة المفرطة للمدير التنفيذي OC تتراوح بين (20% كحد أدنى، 80% كحد أقصى) وبمتوسط (54%) وبإنحراف معياري منخفض (0.173596). وهو يتفق مع ما خلصت إليه العديد من الدراسات السابقة (He et al., 2019; Longjie ans Anfeng, 2017; Kim et al., 2016) وخاصة التي تمت في الدول النامية، وقد يرجع الباحث ذلك إلي الموروث الثقافي والإجتماعي في تلك الدول بأن المدير التنفيذي يمتلك رؤية أفضل من الآخرين وبالتالي يبلغ في تقدير قدراته وكفاءته الخاصة وتخيل نفسه أعلي في القدرات والمهارات من الآخرين.

أما بالنسبة للمتغيرات الرقابية، فإن متوسط حجم الشركة (20.11071) مقاسا من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة، كما يوجد تفاوت كبير بين أحجام شركات العينة حيث يبلغ الانحراف المعياري (2.235105). أما بالنسبة لمتوسط الربحية (52%) مقاسا من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الأصول، يتراوح مداها بين (-0.943, 52.757) وبنحرف معياري منخفض (4.435053) مما يعني أن هناك تفاوت كبير في ربحية تلك الشركات. أما بالنسبة للرفع المالي، بلغ بالمتوسط نسبة المديونية للشركة في عينة الدراسة (48%) مقاسة من خلال قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول، كما يوضح الانحراف المعياري عدم وجود تباين كبير حيث يبلغ الانحراف المعياري (261703). مما يعني أن غالبية شركات العينة تعتمد على الاقتراض بصورة كبيرة لتمويل مشروعاتها وهو مؤشر على الحاجة إلى ممارسات التجنب الضريبي لتحقيق وفورات نقدية موجبة. أما بالنسبة لمستوي الاحتفاظ بالنقدية CASH فهي في المتوسط (0.09429) وهي نسبة منخفضة وكذلك بانحراف معياري (118737). مما يعني عدم وجود تفاوت كبير بين شركات العينة في انخفاض نسبة النقدية المحتفظ بها وهي مؤشر آخر على حاجة تلك الشركات للقيام بممارسات التجنب الضريبي. أخيراً ، بالنسبة للتنوع بين الجنسين BGD او مشاركة الإناث في المجلس فهي في المتوسط نسبة معقولة (52%) مما يدل على زيادة مشاركة الإناث في مجالس إدارة الشركات المصرية في السنوات الاخيرة حتي قبل إصدار قرار الهيئة العامة للرقابة المالية كدليل على تنامي دور المرأة في المجتمع .

(٧-٦-٢) نتائج تحليل الارتباط Correlation Analysis

قام الباحث بإعداد مصفوفة معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين جميع المتغيرات المستقلة، لإختبار مدى الارتباط بين المتغيرات ببعضها البعض في نموذج الدراسة، حيث أن وجود ارتباط بين متغيرين مستقلين يفوق (٧٠%) يشير إلى وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد. ومع ذلك، فإن الإختبار الذي يحسم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد هو الإعتماد على مقياس Collinearity Diagnostics وهو يقوم على احتساب معامل التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم إيجاد معامل تضخم التباين Variance-Inflation-Factor (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، واعتمد الباحث على كلا الأسلوبين في الدراسة. ويظهر الجدول رقم (٤) نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمتغيرات الدراسة كما يلي:

جدول (٣) مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة Pearson Correlation

		ETR1	MA	OC	BGD	SIZE	ROA	LEV	CASH
ETR1	Pearson Correlation	1	- .414**	.147*	-.099	.087	-.086	.157*	-.150*
	Sig. (2-tailed)		.000	.022	.126	.178	.183	.015	.020
MA	Pearson Correlation	.414**	1	.060	-.011	.000	.149*	.008	.122
	Sig. (2-tailed)	.000		.350	.863	1.000	.021	.899	.059
OC	Pearson Correlation	.147*	.060	1	.063	.227**	-.067	.193**	-.006
	Sig. (2-tailed)	.022	.350		.331	.000	.297	.003	.925
BGD	Pearson Correlation	-.099	-.011	.063	1	.049	-.107	.002	-.085
	Sig. (2-tailed)	.126	.863	.331		.451	.097	.971	.189
SIZE	Pearson Correlation	-.087	.000	.227**	.049	1	-.238**	.271**	.036
	Sig. (2-tailed)	.178	1.000	.000	.451		.000	.000	.581
ROA	Pearson Correlation	.086	.149*	-.067	-.107	-.238**	1	.134*	.043
	Sig. (2-tailed)	.183	.021	.297	.097	.000		.037	.503
LEV	Pearson Correlation	.157*	.008	.193**	.002	.271**	.134*	1	-.114
	Sig. (2-tailed)	.015	.899	.003	.971	.000	.037		.076
CASH	Pearson Correlation	-.150*	.122	-.006	-.085	.036	.043	-.114	1
	Sig. (2-tailed)	.020	.059	.925	.189	.581	.503	.076	

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ويتضح من خلال مصفوفة الارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة للدراسة أن هناك ارتباطاً معنوياً بين العديد من المتغيرات المستقلة و المتغير التابع وهو أمر ضروري قبل تطبيق نموذج الانحدار المتعدد، كما أظهرت معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة في الدراسة وجود ارتباط ضعيف (أقل من 50%) وهذا يشير إلى عدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة ، بمعنى أن الارتباط بين معظم المتغيرات المستقلة غير ذي دلالة إحصائية ومنخفض المعنوية ، وهذا يدل على قوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع وتحديده. كما يتضح من خلال حساب معامل تضخم التباين (VIF) والتباين المسموح Tolerance بين المتغيرات المستقلة عند تشغيل نماذج الانحدار، أن تلك المشكلة غير موجودة لأن قيمة معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (١٠) علي مستوى متغيرات النموذج، وقيمة مؤشر التباين المسموح به (Tolerance) لهذه المتغيرات أقل من الواحد الصحيح.

(٧-٦-٦-٣) نتائج اختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي

فيما يلي يعرض الباحث نتائج اختبار الفروض كمايلي:

(٧-٦-٦-٣-١) نتائج اختبار الفرض الأول (H1)

استهدف الفرض الأول (H1)، إختبار ما إذا كان هناك علاقة معنوية إيجابية بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج نموذج الانحدار رقم (١) كما يلي:

جدول (٤): نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الأول (H1)

Variables	β	Std. Error	T	Sig	Collinearity Statistics	
					Tolerance	VIF
Con	.214	.045	4.736	.000		
MA	-.148	.022	-6.739	.000	.963	1.038
SIZE	.006	.002	2.610	.010	.841	1.189
ROA	-.002	.001	-1.493	.137	.875	1.143
LEV	.067	.020	3.386	.001	.866	1.155
CASH	-.048	.041	-1.177	.240	.963	1.039
R2 = 0.228 Adjusted R Square = 0.211						
F = 13.874				(0.000)	DF = 5 N = 240	

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيمة (F) المحسوبة بلغت 13.874 وهي معنوية إحصائياً حيث $P = 0.000$ Value وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وهذا يبين أن هناك معامل واحد على الأقل من معاملات نموذج الانحدار يختلف عن الصفر (معنوي)، بمعنى أن النموذج يصلح لاختبار فرض الدراسة وتفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (ممارسات التجنب الضريبي). ولكن يبلغ معامل التحديد للنموذج الأول ($R^2=0.228$) وهو يشير إلي قدرته التفسيرية المنخفضة، حيث أن 22.8% فقط من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ممارسات التجنب الضريبي) يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج الحالي في حين أن باقي التغيرات ترجع إلي الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج لزيادة قوته التفسيرية.

وبالرجوع للجدول السابق، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل H_1 ، حيث توجد علاقة معنوية سلبية بين درجة القدرة الإدارية (DEA Score) وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ($0.05 < 0.000 = \text{sig.}$)، ($\beta_1 = -0.148$) وهذا يختلف مع العديد من الدراسات السابقة التي تدعم العلاقة الإيجابية (Ruhs and Qsterås, 2019; Koester et al., 2017)، ولكنه علي الجانب الأخر، يتفق مع ما خلصت إليه العديد من الدراسات السابقة (Nurfauzi and Firmansyah, 2018; Park et al., 2016; Francis et al. 2013) والتي تدعم العلاقة السلبية، بأن المديرين الأكثر قدرة لا يميلون للقيام بممارسات التجنب الضريبي. حيث سبق وأن أشار الباحث أن هناك وجهتي نظر بشأن العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي، وعلي عكس توقع الباحث فإن المديرين الأكثر قدرة في الشركات المصرية لا ينجحون في ممارسات التجنب الضريبي لإعتقادهم بأن التكاليف الصريحة والضمنية لممارسات التجنب الضريبي أكبر من منافعها خاصة الإضرار بسمعتهم المهنية وسمعة الشركة، أو لقدرتهم علي توليد تدفقات نقدية موجبة من خلال الإستغلال الفعال لموارد الشركة المحدودة بشكل أكثر كفاءة دون الحاجة إلي القيام بممارسات التجنب الضريبي. علاوة علي ماسبق، يعتقد الباحث أن هناك سبب آخر لتلك العلاقة السلبية يلائم البيئة المصرية وهو أن نسبة كبيرة من الشركات المصرية المقيدة بالبورصة هي شركات عائلية وبالتالي لا يوجد حافز للمديرين في تلك الشركات للقيام بممارسات التجنب الضريبي بغرض تحقيق تدفقات نقدية موجبة أو وفورات ضريبية يمكن إستغلالها في التبرج الإداري أو إستخراج الإيجار، علاوة علي ما شهدت مصر خلال تلك السنوات من إصلاحات ضريبية لمحاولة تخفيض ممارسات التجنب الضريبي من قبل مصلحة الضرائب المصرية. وبالنسبة للمتغيرات الرقابية، يوجد تأثير معنوي إيجابي لحجم الشركة (SIZE) علي ممارسات التجنب الضريبي ($0.05 < 0.010 = \text{sig.}$)، ($\beta_2=0.006$)، وهذا يتفق مع ما خلصت إليه العديد من الدراسات السابقة (Asiri et al., 2020; Lee et al., 2018; Habib and Hasan, 2017) حيث أن الشركات كبيرة الحجم تتعرض لتكاليف سياسية عالية أبرزها

الضرائب المرتفعة ، لذلك تميل إلي القيام بممارسات التجنب الضريبي لتخفيض العبء الضريبي . كما أنه يوجد تأثير معنوي إيجابي للرفع المالي (LEV) علي ممارسات التجنب الضريبي (sig.= 0.001) < 0.05 ، (β4= 0.067) ، حيث أن زيادة نسبة الرفع المالي هو مؤشر علي أحتمال مواجهة الشركة لقيود تمويلية تعوق كفاءة عملياتها ، وبالتالي حاجتها للقيام بممارسات التجنب الضريبي لتوفير التدفقات النقدية اللازمة . وعلي عكس المتوقع ، فإن الربحية (ROA) لم ترتبط بعلاقة معنوية مع ممارسات التجنب الضريبي (sig.= 0.137 > 0.05) ، ويرجع الباحث ذلك إلي ان الشركات المصرية بغض النظر عن ربحيتها تميل إلي القيام بممارسات التجنب الضريبي حتي لو حققت خسارة لكي يمكنها ترحيل تلك الخسارة مستقبلاً لتخفيض العبء الضريبي مستقبلاً ، وهذا يتفق مع ما خلص إليه مليجي (٢٠١٨) لأن الشركات التي تحقق خسائر قد تسعى الإدارة لزيادة الخسائر Big Bath حي يمكنها الإستفادة من ترحيلها للأمام طبقاً للمادة (٢٩) من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ للضرائب علي الدخل ، كما أنه يمكن لإدارة الشركة خلال فترات الإعفاء تأجيل بعض النفقات إلي فترات الخضوع للضريبة أو تعجيل الاعتراف بالإيراد حتي تستفيد من ميزة الإعفاء الضريبي، نفس الأمر ينطبق علي نسبة النقدية المحتفظ بها (CASH) (sig.= 0.240 > 0.05) ب معني ان القيام بممارسات التجنب الضريبي ليس له علاقة بمستوي النقدية المحتفظ بها داخل الشركة.

(٧-٦-٢-٣-٢) نتائج اختبار الفرض الثاني (H2)

استهدف الفرض الثاني (H2)، إختبار ما إذا كان هناك علاقة معنوية إيجابية بين الثقة المفردة للمدير التنفيذي وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ويوضح الجدول رقم (5) نتائج نموذج الإنحدار رقم (٢) كما يلي:

جدول (٥): نتائج تحليل الإنحدار لاختبار الفرض الثاني (H2)

Variables	β	Std. Error	T	Sig	Collinearity Statistics	
					Tolerance	VIF
Con	.245	.049	5.010	.000		
OC	.082	.031	2.679	.008	.928	1.078
SIZE	.005	.003	2.158	.032	.820	1.220
ROA	-.003	.001	-2.449	.015	.892	1.121
LEV	.076	.021	3.558	.000	.847	1.180
CASH	-.079	.044	-1.792	.074	.975	1.025
R2 =0.106 Adjusted R Square = 0.087						
F = 5.574				(0.000)	DF = 5 N = 240	

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيمة (F) المحسوبة بلغت 5.574 وهي معنوية إحصائياً حيث $P = 0.000$ Value وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وهذا يبين أن هناك معامل واحد على الأقل من معاملات نموذج الانحدار يختلف عن الصفر (معنوي)، بمعنى أن النموذج يصلح لاختبار فرض الدراسة وتفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (ممارسات التجنب الضريبي). ولكن يبلغ معامل التحديد للنموذج الثاني ($R^2=0.106$) وهو يشير إلي قدرته التفسيرية المنخفضة، حيث أن 10.6% فقط من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ممارسات التجنب الضريبي) يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج الحالي في حين أن باقي التغيرات ترجع إلي الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج لزيادة قوته التفسيرية.

وبالرجوع للجدول السابق، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (H_2)، حيث توجد علاقة معنوية إيجابية بين الثقة المفرطة للمدير التنفيذي وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ($0.05 < sig. = 0.008$)، ($\beta_1 = 0.082$) وهذا يتفق مع ماخلصت إليه العديد من الدراسات السابقة (Sumunar et al., 2019; Kubick and Lockhart, 2017; Aliani et al, 2016) .، بأن المدير مفرط الثقة يبالغ في تقدير منافع التجنب الضريبي أو يخفض من تقدير تكاليف التجنب الضريبي أو كليهما معاً. علاوة علي أن المديرين مفرطي الثقة يرغبون في تحقيق وفورات ضريبية أو تدفقات نقدية يمكن إستغلالها لتعظيم مصالح المساهمين، بسبب مبالغتهم في تقدير العوائد المستقبلية للفرص الإستثمارية المتاحة وقدرتهم علي الاستخدام الفعال للموارد المحدودة المتاحة وتحقيق أقصى منفعة منها. أو أنه علي الرغم من أن ممارسات التجنب الضريبي تمنح الإدارة مصدرًا محتملاً للتمويل الداخلي من خلال التدفقات النقدية نتيجة خفض الضرائب الصريحة المدفوعة للسلطات الضريبية، إلا أن تلك الممارسات يمكن أن تؤدي إلي تفاقم مشاكل الوكالة (المخاطر الأخلاقية) ومشكلة عدم تماثل المعلومات خاصة في البيئات التي ينخفض فيها الرقابة الفعالة، وبالتالي يزيد احتمالية إستخدام الوفورات الضريبية بشكل إنتهازي من جانب المدير مفرط الثقة لتحقيق مصالح الخاصة خاصة إذا استغل المدير الطبيعة المعقدة للتجنب الضريبي.

وبالنسبة للمتغيرات الرقابية ، يوجد تأثير معنوي إيجابي لحجم الشركة (SIZE) علي ممارسات التجنب الضريبي ($0.05 < sig. = 0.032$)، ($\beta_2 = 0.005$)، وتأثير سلبي للربحية (ROA) علي ممارسات التجنب الضريبي ($0.05 < sig. = 0.015$)، ($\beta_3 = -0.003$)، وأخيراً تأثير إيجابي للرفع المالي ($0.05 < sig. = 0.000$)، ($\beta_4 = 0.076$)، بمعنى أن الشركات الأكبر حجماً والأقل ربحية والأكثر مديونية أو رفع مالي تميل إلي القيام بممارسات التجنب الضريبي لتحقيق وفورات ضريبية أو تدفقات نقدية موجبة يمكن إستغلالها في تعظيم قيمة الشركة وتحسين أدائها.

(H3) نتائج اختبار الفرض الثالث (3-3-6-6-7)

استهدف الفرض الثالث (H3) ، إختبار الدور المعدل لمشاركة الإناث بمجلس الإدارة علي العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، ويوضح الجدول رقم (6) نتائج نموذج الانحدار رقم (3) كما يلي:

جدول (6): نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الثالث (H3)

Variables	β	Std. Error	T	Sig	Collinearity Statistics	
					Tolerance	VIF
Con	.220	.045	4.900	.000		
MA	-.173	.030	-5.873	.000	.525	1.905
BGD	-.019	.010	-1.955	.042	.981	1.019
MA*BGD	.057	.044	1.305	.193	.541	1.849
SIZE	.006	.002	2.521	.012	.839	1.191
ROA	-.002	.001	-1.481	.140	.850	1.176
LEV	.064	.020	3.266	.001	.858	1.166
CASH	-.054	.041	-1.321	.188	.956	1.046
R2 =0.246 Adjusted R Square = 0.223						
F = 10.864				(0.000)	DF = 5 N = 240	

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيمة (F) المحسوبة بلغت 10.864 وهي معنوية إحصائيا حيث P. Value= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% ، وهذا يبين أن هناك معامل واحد على الأقل من معاملات نموذج الانحدار يختلف عن الصفر (معنوي) ، بمعنى أن النموذج يصلح لاختبار فرض الدراسة وتفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (ممارسات التجنب الضريبي). ولكن يبلغ معامل التحديد للنموذج الثالث (R2=0.246) وهو لا يختلف بقدر كبير عن معامل التحديد للنموذج الأول (R2=0.228) حتي بعد إدخال متغير التنوع بين الجنسين أو مشاركة الإناث في المجلس في النموذج، كما لاتزال قدرته التفسيرية المنخفضة، حيث أن 24.6% فقط من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ممارسات التجنب الضريبي) يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج الحالي في حين أن باقي التغيرات ترجع إلي الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج لزيادة قوته التفسيرية.

وبالرجوع للجدول السابق، يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل (H3)، حيث لا يوجد اختلاف في تأثير القدرة الإدارية علي ممارسات التجنب الضريبي حتي بعد إدخال مشاركة الإناث بالمجلس كمتغير معدل، حيث مازالت هناك علاقة معنوية سلبية بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ($0.05 < \text{sig.} = 0.000$) ، ($\beta_1 = -0.173$) ، علاوة علي أن الأثر التفاعلي بين القدرة الإدارية ومشاركة الإناث بالمجلس MA*BGD ، لم يرتبط بعلاقة معنوية مع ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ($0.05 > \text{sig.} = 0.193$) ، ($\beta_3 = 0.057$)، ولكن كما كان متوقع فإن مشاركة الإناث ترتبط بعلاقة سلبية مع ممارسات التجنب الضريبي بما يتفق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة في هذا الشأن، (Hoseini et al., 2019; Lanis et al., 2017; Richardson et al., 2016; Francis et al., 2014) كونهن أكثر نفوراً من المخاطر، ولديهن معايير أخلاقية أعلى، وبالتالي يميلن إلي تخفيض الممارسات الإنتهازية للإدارة وزيادة مستوى الإمتثال للقوانين الضريبية مما يعكس سلباً علي ممارسات التجنب الضريبي. ويرجع الباحث عدم معنوية الأثر التفاعلي إلي التمثيل المنخفض للإناث في المجلس الإدارة أو في المناصب الإدارية العليا والرئيسية مما يجعل وجودهم غير ذات أهمية لإحداث تأثير مناسب على السياسات الضريبية للمجلس. بعبارة أخرى ، يجب وجود ثلاث مديرات على الأقل في مجلس الإدارة للتأثير على قرارات المجلس كونها تشكل كتلة حرجة في المجلس تكون كافية للحد من ممارسات التجنب الضريبي للمديرين الأكثر قدرة بما يتفق مع دراستي (Chen et al., 2019; Oyenike et al., 2016) وبالنسبة للمتغيرات الرقابية ، ظل هناك تأثير معنوي إيجابي لحجم الشركة (SIZE) علي ممارسات التجنب الضريبي ($0.05 < \text{sig.} = 0.012$) ، ($\beta_4 = 0.006$) ، وتأثير إيجابي للرفع المالي ($\text{sig.} = 0.001$) ($\beta_6 = .064$) < 0.05 علي ممارسات التجنب الضريبي، بمعنى أن الشركات الأكبر حجماً والأكثر مديونية أو رفع مالي تميل إلي القيام بممارسات التجنب الضريبي لتحقيق وفورات ضريبية أو تدفقات نقدية موجبة يمكن إستغلالها في تعظيم قيمة الشركة.

(٧-٦-٦-٣-٤) نتائج اختبار الفرض الرابع (H4)

استهدف الفرض الرابع (H4) ، إختبار الدور المعدل لمشاركة الإناث بمجلس الإدارة علي العلاقة بين الثقة المفرطة للمدير التنفيذي وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج نموذج الإنحدار رقم (٤) كما يلي :

جدول (٧): نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الرابع (H4)

Variables	β	Std. Error	T	Sig	Collinearity Statistics	
					Tolerance	VIF
Con	.241	.051	4.770	.000		
OC	.054	.042	1.281	.202	.495	2.021
BGD	.011	.034	.321	.749	.090	11.082
OC*BGD	.054	.060	-.903	.367	.081	12.347
SIZE	.005	.003	2.164	.031	.819	1.222
ROA	-.003	.001	-2.549	.011	.882	1.134
LEV	.075	.021	3.509	.001	.845	1.183
CASH	-.088	.044	-2.007	.076	.962	1.039
R2 =0.121 Adjusted R Square = 0.095						
F = 4.583				(0.000)	DF = 5 N = 240	

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيمة (F) المحسوبة بلغت 4.583 وهي معنوية إحصائياً حيث $P = 0.000$ وهي أقل من مستوى المعنوية 5% ، وهذا يبين أن هناك معامل واحد على الأقل من معاملات نموذج الانحدار يختلف عن الصفر (معنوي) ، بمعنى أن النموذج يصلح لاختبار فرض الدراسة وتفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (ممارسات التجنب الضريبي). ولكن يبلغ معامل التحديد للنموذج الرابع ($R^2=0.121$) وهو لا يختلف بقدر كبير عن معامل التحديد للنموذج الثاني ($R^2=0.106$) حتى بعد إدخال متغير التنوع بين الجنسين أو مشاركة الإناث في المجلس في النموذج ، كما لاتزال قدرته التفسيرية المنخفضة، حيث أن 12.1% فقط من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ممارسات التجنب الضريبي) يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج الحالي في حين أن باقي التغيرات ترجع إلي الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج لزيادة قوته التفسيرية.

وبالرجوع للجدول السابق، يتم قبول فرض عدم ورفض الفرض البديل (H4)، حيث لا يوجد اختلاف في تأثير الثقة المفرطة للمدير التنفيذي علي ممارسات التجنب الضريبي حتى بعد إدخال مشاركة الإناث بالمجلس كمتغير معدل، بل علي العكس لم تعد هناك علاقة معنوية بين الثقة المفرطة للمدير التنفيذي وممارسات التجنب الضريبي ($sig. = 0.202 > 0.05$) ، ($\beta_1 = 0.054$)، علاوة علي أن

الأثر التفاعلي بين الثقة المفرطة للمدير التنفيذي ومشاركة الإناث بالمجلس OC*BGD , لم يرتبط بعلاقة معنوية مع ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (sig.= $0.367 > 0.05$ ، علاوة على أنه على عكس المتوقع، فإن مشاركة الإناث لم ترتبط مع ممارسات التجنب الضريبي بما يتفق مع دراسة (Chang et al. (2019، وقد يرجع الباحث ذلك إلى أنه على الرغم وجود تنوع بين المجلسين في مجالس إدارات الشركات المصرية، فإنها لم تشغل مناصب قيادية أو إدارية عليا داخل الشركة ولكنه كان مجرد تمثيل رمزي للإناث داخل المجلس، بعبارة أخرى لم تقم الإناث بشغل منصب المدير التنفيذي في الشركات المصرية للحد من الثقة المفرطة لدى المديرين التنفيذيين الذكور والذين يبالغون في تقدير قدراتهم ومهاراتهم وقدرتهم على تحمل نتائج ممارساتهم غير الأخلاقية. ويعتقد الباحث أن شغل الإناث للمناصب العليا مثل منصب المدير التنفيذي قد يحد مستقبلاً من تلك الممارسات الإدارية الإنتهازية للمديرين الذكور مثل القيام بممارسات التجنب الضريبي نتيجة الفروق بين الجنسين في سلوكيات المخاطرة .

(٧-٧) تحليلات إضافية

يعرض الباحث هنا لبعض التحليلات الإضافية للوقوف على مدى دقة النتائج في التحليل الأساسي من جهة وسلامة بناء نماذج البحث في التحليل الأساسي من جهة أخرى.

(١-٧-٧) تحليل الحساسية

يعتبر تحليل الحساسية أحد المنهجيات المستخدمة لتقييم مدى قوة ومثانة النتائج التي تم التوصل إليها بالتحليل الأساسي، عن طريق التحقق من أثر اختلاف افتراضاته على ما تم التوصل إليه من نتائج . كما يمكن إجراء تحليل الحساسية في ظل ثلاث بدائل رئيسية وهما (١) اختلاف طرق قياس المتغيرات، (٢) اختلاف حجم العينة، (٣) وأخيراً اختلاف الفترة الزمنية مجال الدراسة . موسي (٢٠٢٠) وقد قامت الباحثة باستخدام البديل الأول في اختبار فروض البحث في ظل تحليل الحساسية، حيث تم استخدام معدل الضريبة الفعال الحالي أو المحاسبي GAAP ETR, Current ETR بدلا من معدل الضريبة النقدي الفعال كمتغير تابع في نماذج الانحدار الأربعة بما يتفق مع دراسة (Hanlon and Heitzman (2010 بأن هناك عدة مقاييس للتجنب الضريبي، ولا توجد أفضلية لمقياس على آخر، ولكن يجب على الباحث اختيار المقياس الأنسب لبحثه ، وأنا إختلاف المقياس المستخدم قد يؤثر على النتائج التي تم التوصل إليها. ويوضح الجدول رقم (٨) نتائج نماذج الانحدار الأربعة في ظل تحليل الحساسية:

جدول (٨): نتائج تحليل الإنحدار للنماذج الأربع في ظل تحليل الحساسية

varibales	H1		H2		H3		H4	
	β	Sig	β	Sig	β	Sig	β	Sig
Con	.190	.031	.212	.024	.194	.029	.203	.038
MA	-.222	.000	-	-	-.173	.003	-	-
SIZE	.003	.446	.004	.396	.004	.419	.004	.392
ROA	-.001	.570	-.003	.203	-.002	.455	-.003	.211
LEV	.063	.049	.036	.108	.068	.078	.065	.114
CASH	-.084	.292	-.131	.119	-.087	.279	-.135	.111
OC	-	-	.008	.887	-	-	.016	.846
BGD	-	-	-	-	-.003	-.046	.023	.725
MA*BGD	-	-	-	-	-.108	.209	-	-
OC*BGD	-	-	-	-	-	-	-.049	.670
R Square	R2 = 0.129		R2 = 0.029		R2 = 0.135		R2 = 0.030	
F	F = 6.987		F = 1.411		F = 5.211		F = 1.030	
Sig.	Sig. =0.000		Sig. =0.221		Sig. =0.000		Sig. =0.410	

يتضح من الجدول رقم (٨) ان تغير طريقة القياس للمتغير التابع وهو ممارسات التجنب الضريبي من المعدل الفعال النقدي إلي المعدل الفعال المحاسبي أو الحالي لم يؤدي إلي نتائج مختلفة عند اختبار الفرض الأول H1 وكذلك الفرض الثالث H3 , فلقد ظلت هناك علاقة سلبية معنوية بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في ظل الفرض الأول (sig.=) $0.05 < 0.000$ وكذلك في الفرض الثالث عند إدخال التنوع بين الجنسين كمتغير معدل للعلاقة محل الدراسة ($0.05 < 0.003 = \text{sig}$) , علي الرغم من انخفاض المقدرة التفسيرية للنموذج بعد تغيير طريقة القياس , فعلي سبيل المثال في النموذج الأول انخفضت إلي $R2 = 0.129$ بدلا من $R2 = 0.228$ في ظل التحليل الاساسي . بعبارة أخرى, ظل المديرين الأكثر القدرة لا يرغبون في القيام بممارسات التجنب الضريبي لتوفير تدفقات نقدية موجبة للشركة أياً كانت الأساليب والطرق المحاسبية المستخدمة في تلك الممارسات لتخفيض عبء الضريبة المستحقة علي الشركة والتي تختلف باختلاف طريقة القياس (من خلال الفروق الدائمة أو المؤقتة أو الإعفاءات أو التأجيل الضريبي) كونهم لديهم

إعتقاد تام بأن تكاليف ممارسات التجنب الضريبي تفوق منافعه بغض النظر عن أساليب أو ممارسات التجنب الضريبي.

علي النقيض من ذلك، فإن تغير طريقة القياس للمتغير التابع، أدى إلي عدم وجود علاقة معنوية بين الثقة المفرطة للمدير التنفيذي وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وذلك عند اختبار الفرض الثاني H2 وكذلك عند الفرض الرابع H4، فضلا عن انخفاض القدرة التفسيرية للنماذج بشكل كبير مع تغيير طريقة القياس، فعلي سبيل المثال في النموذج الثاني انخفضت إلي $R^2 = 0.029$ بدلا من $R^2 = 0.087$ في ظل التحليل الاساسي، وقد يرجع الباحث ذلك إلي ان الثقة المفرطة للمدير التنفيذي تؤثر علي الأساليب والطرق التي يستخدمها في ممارسات التجنب الضريبي والتي تتأثر بأختلاف طريقة القياس المتبعة في البحث. بما يتفق مع (Khurana et al., 2018; Kubick and Lockhart, 2017; Koester et al., 2017; Park et al., 2016) ويعتقد الباحث انه يجب استخدام مقاييس متعددة لممارسات التجنب الضريبي للتحقق من صحة ودقة ومثانة النتائج.

(٧-٧-٢) التحليل المجمع

في ظل نماذج الإنحدار الأربع السابقة كان الباحث يقوم بإدخال كل متغير علي حده، وبالتالي تظهر الحاجة إلي نموذج إنحدار مجمع يقوم بإختبار تأثير كافة المتغيرات السابقة (القدرة الإدارية، الثقة المفرطة للمدير التنفيذي، التنوع بين الجنسين أو مشاركة الإناث في المجلس) كمتغيرات مستقلة علي ممارسات التجنب الضريبي كمتغير تابع من خلال نموذج الإنحدار رقم (٥) وهو يأخذ الشكل الآتي:

$$\text{TaxAV}_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \text{MA}_{i,t} + \beta_2 \text{OC}_{i,t} + \beta_3 \text{BGD}_{i,t} + \beta_4 \text{SIZE}_{i,t} + \beta_5 \text{ROA}_{i,t} + \beta_6 \text{LEV}_{i,t} + \beta_7 \text{Cash holding}_{i,t} + \varepsilon_{it} \quad (5)$$

ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج نموذج الإنحدار رقم (٥) كما يلي:

جدول (٩): نتائج تحليل الإنحدار المجمع

Variables	β	Std. Error	T	Sig	Collinearity Statistics	
					Tolerance	VIF
Con	.237	.045	5.254	.000		
MA	-.144	.022	-6.641	.000	.959	1.043
OC	.067	.028	2.363	.019	.921	1.086
BGD	-.018	.010	-1.869	.043	.979	1.022

Variables	β	Std. Error	T	Sig	Collinearity Statistics	
					Tolerance	VIF
SIZE	-.005	.002	-2.185	.030	.819	1.221
ROA	-.002	.001	-1.812	.071	.865	1.156
LEV	.073	.020	3.747	.000	.847	1.181
CASH	-.055	.041	-1.347	.179	.956	1.046
R2 =0.358 Adjusted R Square = 0.336						
F = 11.594				(0.000)	DF = 5 N = 240	

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيمة (F) المحسوبة بلغت 11.594 وهي معنوية إحصائياً حيث $P = 0.000$ وهي أقل من مستوى المعنوية 5% ، وهذا يبين أن هناك معامل واحد على الأقل من معاملات نموذج الانحدار يختلف عن الصفر (معنوي) ، بمعنى أن النموذج يصلح لاختبار فرض الدراسة وتفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (ممارسات التجنب الضريبي). ولقد ارتفع معامل التحديد للنموذج الخامس ($R^2=0.358$) وهو يعني أن 35.8% فقط من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ممارسات التجنب الضريبي) يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج الحالي في حين أن باقى التغيرات ترجع إلي الخطأ العشوائي في التقدير ، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج لزيادة قوته التفسيرية . ويتضح أن هناك علاقة معنوية سلبية بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ($\beta_1 = -0.144$) ، $0.000 < 0.05$) ، وعلاقة معنوية إيجابية مع الثقة المفرطة للمدير التنفيذي ($\beta_2 = -0.067$) ، $0.019 < 0.05$) ، وعلاقة سلبية كذلك مع وجود تنوع بين الجنسين في المجلس أو مشاركة الإنات في المجلس ($\beta_3 = -0.018$) ، $0.043 < 0.05$) . بعبارة أخرى أن وجود المديرين الأكثر قدرة أو مشاركة الإنات بمجلس إدارات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية يساهم في الحد من ممارسات التجنب الضريبي ويعزز من المسؤولية الاجتماعية، علي النقيض من ذلك فإن وجود المديرين المفرطي الثقة يبالغون في تقدير مهاراتهم ويفرطون في النقاؤل بشأن المستقبل وفي قدرتهم علي السيطرة علي نتائج قراراتهم يزيد من ممارسات التجنب الضريبي أما لتحقيق مصالحهم الخاصة (التربح الإداري) أو لإستغلال الوفورات الضريبية في الفرص الاستثمارية المتاحة لتعظيم قيمة الشركة مستقبلاً.

(٧-٨) نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث دراسة واختبار أثر كل من القدرة الإدارية والثقة المفرطة للمدير التنفيذي علي ممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المصرية، وكذلك اختبار أثر مشاركة الإناث بمجلس الإدارة كمتغير معدل للعلاقتين الرئيسيتين محل الدراسة، وذلك من خلال الإعتماد علي دراسة تطبيقية علي عينة من ٢٤١ مشاهدة سنوية لعدد ١٢١ شركة غير مالية مقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١٨ إلي ٢٠١٩. وخلص الباحث إلي وجود علاقة معنوية سلبية بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية . بمعنى أن المديرين الأكثر قدرة لايمليون إلي القيام بممارسات التجنب الضريبي لإعتقادهم بأن التكاليف الصريحة والضمنية لممارسات التجنب الضريبي أكبر من منافعه خاصة الإضرار بسمعتهم المهنية وسمعة الشركة، أو قدرتهم علي توليد تدفقات نقدية موجبة من خلال الإستغلال الفعال لموارد الشركة المحدودة بشكل أكثر كفاءة دون الحاجة إلي القيام بممارسات التجنب الضريبي. ولكن يعتقد الباحث أن هناك سبب آخر يلائم البيئة المصرية وهو أن نسبة كبيرة من الشركات المصرية المقيدة بالبورصة هي شركات عائلية وبالتالي لا يوجد حافز للمديرين في تلك الشركات للقيام بممارسات التجنب الضريبي بغرض تحقيق تدفقات نقدية موجبة أو وفورات ضريبية يمكن إستغلالها في التريح الإداري أو إستخراج الإيجار، علاوة علي ما شهدته مصر خلال الفترة الأخيرة من إصلاحات ضريبية لتخفيض ممارسات التجنب الضريبي من قبل مصلحة الضرائب المصرية.

علي النقيض من ذلك، توجد علاقة معنوية إيجابية بين الثقة المفرطة للمدير التنفيذي وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، نتيجة أن المدير مفرط الثقة يبالغ في تقدير منافع التجنب الضريبي أو يخفض من تقدير تكاليف التجنب الضريبي أو كليهما معاً. بعبارة أخرى، يرغب المدير مفرط الثقة في تحقيق وفورات ضريبية أو تدفقات نقدية موجبة، بسبب مبالغته في تقدير العوائد المستقبلية للفرص الإستثمارية المتاحة وقدرته علي الاستخدام الفعال للموارد المحدودة المتاحة وتحقيق أقصى منفعة منها، لتحقيق طفرة في ثروات ومصالح المساهمين. من ناحية أخرى، فإنه علي الرغم من وجود علاقة سلبية معنوية بين مشاركة الإناث في مجلس الإدارة وممارسات التجنب الضريبي كونهن أكثر نفوراً من المخاطر، ولديهن معايير أخلاقية أعلى، وبالتالي يميلن إلي تخفيض الممارسات الإنتهازية للإدارة وزيادة مستوي الإمتثال للقوانين الضريبية مما ينعكس سلباً علي ممارسات التجنب الضريبي. فإن مشاركة الإناث في مجلس الإدارة كمتغير معدل لم يعدل العلاقتين الرئيسيتين محل الدراسة، ويرجع الباحث ذلك إلي التمثيل المنخفض للإناث في المجلس الإدارة أو في المناصب الإدارية العليا والرئيسية مما يجعل وجودهم غير ذات أهمية لإحداث تأثير مناسب على السياسات الضريبية للمجلس. بعبارة أخرى، يجب وجود ثلاث مديرات على الأقل في مجلس الإدارة للتأثير على قرارات

المجلس كونها تشكل كتلة حرجة في المجلس تكون كافية للحد من ممارسات التجنب الضريبي . وتعد نتائج هذه الدراسة محل إهتمام العديد من الجهات من المنظمين والمستثمرين والإدارة. وفي ظل التحليل الإضافي، وعند إجراء تحليل الحساسية من خلال تغيير طريقة قياس المتغير التابع وهو ممارسات التجنب الضريبي من المعدل الفعال النقدي إلي الحالي، تم دعم وجود علاقة سلبية بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي، ولكن لم يدعم العلاقة الإيجابية للثقة المفرطة للمدير التنفيذي أو الدور المعدل لمشاركة الإناث في المجلس، ويرجع ذلك إلي أن هناك جوانب وطرق متعددة للقيام بممارسات التجنب الضريبي أفضليتها أو سبب اختيارها يعتمد علي مستوى الثقة التي يتمتع بها المدير التنفيذي والتي تختلف طريقة قياسها بإختلاف المقياس المطبق في الدراسة. وفي ظل التحليل المجمع، تشير النتائج إلي ان وجود المديرين الأكثر قدرة أو مشاركة الإناث بالمجلس يخفض من ممارسات التجنب الضريبي، في حين أن وجود مدير مفرط الثقة يزيد من ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

في ضوء طبيعة ما انتهى إليه البحث من نتائج، وفي ضوء حدوده يُوصى الباحث بما يلي:

- ضرورة إهتمام الحكومة والجهات المعنية بالإستثمار بتطوير وتنمية قدرات ومهارات المديرين في الشركات المصرية بشكل مستمر، إلي جانب محاولة مساعدتهم علي التغلب علي تحيزاتهم السلوكية أو المعرفية مثل التفاؤل او التشاؤم او الإفراط في الثقة من خلال وجود حوكمة جيدة تضمن وجود تنوع داخل المجلس للحد من حرية التصرف الإداري للمديرين التنفيذيين مفرطي الثقة وممارستهم الإنتهازية . علاوة علي ضرورة وجود بعض الصحف المتخصصة أو الجهات المهنية والتي يمكن ان تبرز المديرين الأكثر قدرة في السوق المصري والذين يمكنهم توفير الاحتياجات التمويلية وجذب الإستثمارات وخلق السيولة لشركاتهم .
- ضرورة قيام مجالس إدارات الشركات المصرية بالسعي إلي إستقطاب المديرين التنفيذيين ذوي القدرات الإدارية المرتفعة من خلال تبني آليات مناسبة لتعيينهم ولتحديد حوافزهم ومكافأاتهم بما يضمن إستغلال قدراتهم الإدارية في الإستخدام الكفاء والفعال لمواردها المتاحة في أنشطة الشركة المختلفة، الأمر الذي ينعكس علي زيادة مستوي شفافية وجودة القوائم المالية، ويحد من الممارسات الإدارية الإنتهازية داخل الشركة مثل ممارسات إدارة الأرباح والتجنب الضريبي، ويزيد من قيمة الشركة ويخفض من خطر انهيار أسعار الاسهم من خلال مراقبة ومنع السلوك الإداري من تخزين الأخبار السيئة لمدة طويلة.
- ضرورة قيام الإدارة الضريبية المختصة بإعادة النظر في القانون الضريبي المصري بهدف تخفيض الثغرات والتعارضات التي يمكن إستغلالها في ممارسات التجنب الضريبي ، علي سبيل المثال (التطوير المستمر للدليل الإسترشادي لتسعير المعاملات بين الجهات المرتبطة للتحقق من تطبيق

السعر المحايد فى المعاملات التجارية والمالية ، خضوع الشركات التي تقوم بمعاملات مع دول تعتبر ملاذ ضريبي للفحص، تقنين الامتيازات الضريبية الممنوحة للمناطق الحرة والإعفاءات الضريبية الممنوحة لقطاعات معينة، تغليظ العقوبات على الممولين الذي يقومون بممارسات التجنب الضريبي بشكل مستمر خاصة ممارسات التجنب الضريبي العدوانية أو التعسفية).

– ينبغي أن تقوم الإدارة الضريبية بعقد ندوات للممولين والمحاسبين القانونيين المهنيين حول مفهوم التجنب الضريبي وآلياته والأضرار المترتبة عليه والتي تفوق منافعه ، حيث لا تقتصر إضرار ممارسات التجنب الضريبي على فقد الدولة لمبالغ كبيرة من حصيلتها الضريبية ، ولكن تمتد إلى الشركة نفسها من خلال زيادة مستوي المخاطر داخل الشركة وزيادة احتمالية فقدان شرعيتها وسمعتها داخل المجتمع.

– يجب على الهيئة العامة للرقابة المالية إلزام الشركات بالافصاح عن معدلات الضريبة الفعالة في قوائمها المالية، والافصاح عن مدى إلزامها الضريبي كجزء من مسؤوليتها الإجتماعية تجاه المجتمع، ووضع إجراءات خاصة لمراقب الحسابات للتأكد من مستوي الإلتزام الضريبي للشركة.

– ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية كخطوة مقبلة بوضع نسبة محددة لمشاركة الإنثاء في مجلس الإدارة وعدم الإكتفاء فقط بمشاركتهم الرمزية ، وكذلك ما يضمن تقلدهم للمناصب الإدارية العليا والرئيسية داخل الشركة، لتشكيل كتلة حرجة يمكنها التأثير على سلوكيات المجلس وقراراته.

– وأخيراً، فيما يتعلق بمجالات البحث المقترحة، فإن الباحث يقترح المجالات البحثية التالية:

– أثر القدرة الإدارية والثقة المفرطة للمدير التنفيذي على جودة التقارير المالية وإنعكاسها على كفاءة الإستثمار في الشركات المصرية – دراسة تطبيقية.

– الدور المعدل للقدرة الإدارية والثقة المفرطة للمدير التنفيذي على العلاقة بين مستوي الاحتفاظ بال نقدية وكفاءة الإستثمار في الشركات المصرية – دراسة تطبيقية

– أثر القدرة الإدارية والثقة المفرطة للمدير التنفيذي على مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي وإحتمال التعثر المالي للبنوك التجارية – دراسة تطبيقية.

– أثر القدرة الإدارية والثقة المفرطة للمدير التنفيذي على مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي وإحتمال التعثر المالي للبنوك التجارية – دراسة تطبيقية.

– الدور المعدل للقدرة الإدارية على العلاقة بين مستوي التحفظ المحاسبي وممارسات الإرباح في الشركات المصرية – دراسة تطبيقية

– أثر مشاركة الإنثاء في مجلس الإدارة على تخفيض مخاطر الشركة والحد من الممارسات الإدارية الإنتهازية – دراسة تطبيقية.

- الدور المعدل للقدرة الإدارية علي العلاقة بين جودة المراجعة وممارسات التجنب الضريبي -دراسة تطبيقية.
- أثر القدرة الإدارية والثقة المفرطة للمدير التنفيذي علي مخاطر إنهيار أسعار الأسهم في الشركات المصرية-دراسة تطبيقية.
- أثر القدرة الإدارية والثقة المفرطة للمدير التنفيذي علي أتعاب عملية المراجعة في الشركات المصرية-دراسة تطبيقية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- حسين، محمد إبراهيم محمد (٢٠١٨). تأثير القدرة الإدارية للمديرين علي العلاقة ما بين إدارة الارباح الحقيقية والأداء المستقبلي لمنشات الأعمال: دراسة تطبيقية. *مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة بني سويف، العدد الثالث، ص: ٢٥١- ٢٨٧.*
- حسين، علاء علي أحمد (٢٠٢٠). قياس تأثير القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين علي نغمة الافصاح المحاسبي وسياسة التوزيعات النقدية: دليل تطبيقي من البورصة المصرية . *مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة - عين شمس ، مجلد ٢٢، العدد الثاني، ص: ٩٩٥- ١٠٦٣.*
- عبد الرحيم، أسماء إبراهيم (٢٠٢٠). أثر الملكية الإدارية والثقة الإدارية المفرطة للمدير التنفيذي علي مستوى الاحتفاظ بالنقدية في الشركات المساهمة المصرية " دراسة اختبارية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية ". *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد الأول - المجلد الرابع ص: ٢٤٧-٢٩٠.*
- فودة، السيد أحمد محمود (٢٠٢٠). الأثر الوسيط للتجنب الضريبي على العلاقة بين القيود المالية للشركات والاحتفاظ بالنقدية - دراسة إختبارية . *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد الثاني - المجلد الرابع ص: ٨٧-١٧٢.*
- محمد، عبد الله حسين يونس (٢٠٢٠). أثر جودة التقارير المالية والقدرة الإدارية علي العلاقة بين ممارسات تجنب الضريبة وكفاءة القرارات الإستثمارية في بيئة الأعمال المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - عين شمس . مجلد ٢٤، العدد الثالث، ص: ٥٤٣- ٥٩٣.*
- محمود , عمرو السيد زكي , (٢٠١٧) دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية في مصر . *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - عين شمس . مجلد ٢١، العدد الأول، ص: ٣٠٧- ٣٦١.*
- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (٢٠١٨). تحليل العلاقة بين الاحتفاظ بالنقدية والمسئولية الاجتماعية والتجنب الضريبي وأثرها علي قيمة الشركة: أدلة عملية من بيئة الأعمال المصرية.

مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - عين شمس. مجلد ٢٢، العدد الأول، ص: ٣٣١-٤٠١.

مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (٢٠١٩). قياس أثر القدرة الإدارية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد الثالث- المجلد الثالث ص: ٢٩٣-٣٨٦.

موسي، بوسي حمدي حسين (٢٠٢٠). أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وممارسات التجنب الضريبي دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد الثالث- المجلد الرابع ص: ١-٧٠.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Aabo, T., Hvistendahl, N. T., & Kring, J. (2020). Corporate risk: CEO overconfidence and incentive compensation. *Managerial Finance*, 47 (2), 244-265.

Abernathy, J. L., Kubick, T. R., & Masli, A. (2018). Evidence on the relation between managerial ability and financial reporting timeliness. *International Journal of Auditing*, 22(2), 185-196.

Akbari, F., Salehi, M., & Vlashani, M. A. B. (2018). The effect of managerial ability on tax avoidance by classical and Bayesian econometrics in multilevel models. *International Journal of Emerging Markets*, 13 (6), 1656-1678

Al Islami, M. A. F., & Madyan, M. (2020). THE EFFECT OF MANAGERIAL OVERCONFIDENCE ON CORPORATE INVESTMENT. *Manajemen Bisnis*, 10(1), 49-57

Aliahmadi, S., Jamshidi, A., & Mousavi, R. (2016). The Managerial Ability and Value of Cash: Evidence from Iran. *Advances in Mathematical Finance and Applications*, 1(1), 19-31.

Aliani, K., Mhamid, I., & Rossi, M. (2016). Does CEO overconfidence influence tax planning? Evidence from Tunisian context. *International Journal of Managerial and Financial Accounting*, 8(3-4), 197-208.

- Andreou, P. C., Karasamani, I., Louca, C., & Ehrlich, D. (2017). The impact of managerial ability on crisis-period corporate investment. *Journal of Business Research*, 79, 107-122.
- Anggraenia, D. P. W., & Kurniantob, S.(2020). The Effect of Board Size and Female Directors on Tax Avoidance .*International Journal of Innovation, Creativity and Change*, 13(8), 1127-1141.
- Asiri, M., Al-Hadi, A., Taylor, G., & Duong, L. (2020). Is corporate tax avoidance associated with investment efficiency?.*The North American Journal of Economics and Finance*, 52 101143.
- Baik, B., Brockman, P. A., Farber, D. B., & Lee, S. (2018). Managerial ability and the quality of firms' information environment. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 33(4), 506-527.
- Baik, B., Choi, S., & Farber, D. B. (2020). Managerial ability and income smoothing. *The Accounting Review*, 95(4), 1-22.
- Bailing, J., & Rui, J. (2018). The impact of tax avoidance on enterprise investment efficiency. *Journal of Discrete Mathematical Sciences and Cryptography*, 21(6), 1293-1298.
- Bonsall IV, S. B., Holzman, E. R., & Miller, B. P. (2017). Managerial ability and credit risk assessment. *Management Science*, 63(5), 1425-1449.
- Boussaidi, A., & Hamed-Sidhom, M. (2020). Board's characteristics, ownership's nature and corporate tax aggressiveness: new evidence from the Tunisian context.*EuroMed Journal of Business*. 1450-2194.
- Chang, M. L., Huang, D. F., Ting, C. C., & Chang, H. S. (2019). Gender, political connection, and tax avoidance in China. *Theoretical Economics Letters*, 9(8), 2839-2863.
- Chen, J., & Chen, J. (2019). Does managerial ability affect the quality of environmental financial disclosure?. *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal*, 11 (6), 1055-1073.
- Chen, L. H., Gramlich, J., & Houser, K. A. (2019). The effects of board gender diversity on a firm's risk strategies. *Accounting & Finance*. 59(2), 991-1031.

- Chen, S. S., Ho, K. Y., & Ho, P. H. (2014). CEO overconfidence and long-term performance following R&D increases. *Financial Management*, 43(2), 245-269.
- Chen, Y. R., Ho, K. Y., & Yeh, C. W. (2020). CEO overconfidence and corporate cash holdings. *Journal of Corporate Finance*, 62, 101577.
- Chyz, J. A., Gaertner, F. B., Kausar, A., & Watson, L. (2019). Overconfidence and corporate tax policy. *Review of Accounting Studies*, 24(3), 1114-1145.
- Chyz, J. A., Gaertner, F., Kausar, A., & Watson, L. (2014). Overconfidence and aggressive corporate tax policy. *In Proceedings. Annual Conference on Taxation and Minutes of the Annual Meeting of the National Tax Association. (Vol. 107, pp. 1-47).*
- Demerjian, P. R., Lev, B., Lewis, M. F., & McVay, S. E. (2013). Managerial ability and earnings quality. *The accounting review*, 88(2), 463-498
- Demerjian, P., Lev, B., & McVay, S. (2012). Quantifying managerial ability: A new measure and validity tests. *Management science*, 58(7), 1229-1248
- Deshmukh, S., Goel, A. M., and Howe, K. M. (2013). CEO overconfidence and dividend policy. *Journal of Financial Intermediation*, 22-(3), 440-463
- Dyreng, S. D., M. Hanlon, and E. L. Maydew. (2008). "Long-Run Corporate Tax Avoidance." *The Accounting Review*. 83 (1): 61-82.
- Dyreng, S. D., M. Hanlon, and E. L. Maydew. (2010). "The Effects of Executives on Corporate Tax Avoidance." *The Accounting Review*, 85 (4): 1163-1189.
- Edwards, A., Schwab, C, and Shevlin, T., 2016, "Financial Constraints and Cash Tax Saving", *The Accounting Review*, Vol. 91 (3): 859 – 881.
- Francis, B. B., Hasan, I., Wu, Q., & Yan, M. (2014). Are female CFOs less tax aggressive? Evidence from tax aggressiveness. *The Journal of the American Taxation Association*, 36(2), 171-202.
- Francis, B. B., Sun, X. & Wu, Q., (2013). Managerial Ability and Tax Aggressiveness. *Available at SSRN 2348695*.

- Gan, H. (2015). CEO managerial ability, corporate investment quality, and the value of cash. A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of **the Doctor of Philosophy in Business (Concentration in Accounting) at Virginia Commonwealth University**. <https://scholarscompass.vcu.edu/etd>.
- Gan, H. (2019). Does CEO managerial ability matter? Evidence from corporate investment efficiency. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 52(4), 1085–1118.
- Gan, H., & Park, M. S. (2017). CEO managerial ability and the marginal value of cash. *Advances in accounting*, 38, 126–135.
- García-Meca, E., & García-Sánchez, I. M. (2018). Does managerial ability influence the quality of financial reporting?. *European Management Journal*, 36(4), 544–557
- Garg, M., Khedmati, M., Meng, F., & Thoradeniya, P. (2020). Tax avoidance and stock price crash risk: mitigating role of managerial ability. *International Journal of Managerial Finance*, 1743–9132.
- Habib, A., & Hasan, M. M. (2017). Managerial ability, investment efficiency and stock price crash risk. *Research in International Business and Finance*, 42, 262–274.
- Hanlon, M., and S. Heitzman. (2010). “A Review of Tax Research.” *Journal of Accounting and Economics*. 50 (2–3): 127–178.
- He, Y., Chen, C., & Hu, Y. (2019). Managerial overconfidence, internal financing, and investment efficiency: Evidence from China. *Research in International Business and Finance*, 47, 501–510.
- Hirshleifer, D., Low, A., and Teoh, S. H. (2012). are overconfident CEOs better innovators?. *The journal of finance*, 67(4), 1457–1498.
- Hoseini, M., & Safari Gerayli, M. (2018). The presence of women on the board and tax avoidance: Evidence from Tehran Stock Exchange. *International Journal of Finance & Managerial Accounting*, 3(9), 53–62.

- Hoseini, M., Gerayli, M. S., & Valiyan, H. (2019). Demographic characteristics of the board of directors' structure and tax avoidance. *International Journal of Social Economics* .Vol. 46 No. 2, pp. 199-212
- Hribar, P., & Yang, H. (2016). CEO overconfidence and management forecasting. *Contemporary accounting research*,33(1), 204-227
- Hsieh, T. S., Bedard, J. C., & Johnstone, K. M. (2014). CEO overconfidence and earnings management during shifting regulatory regimes. *Journal of Business Finance & Accounting*,41(9-10), 1243-1268.
- Hsieh, T. S., Wang, Z., & Demirkan, S. (2018). Overconfidence and tax avoidance: The role of CEO and CFO interaction. *Journal of Accounting and Public Policy*, 37(3), 241-253.
- Huang, R., Tan, K. J. K., & Faff, R. W. (2016). CEO overconfidence and corporate debt maturity. *Journal of Corporate Finance*, 36, 93-110
- Huang,X., and L.,Sun.(2017)." Managerial ability and real earnings management". *Advances in Accounting*. 3(4):1-14.
- Jarboui, A., Saad, M. K. B., & Riguen, R. (2020). Tax avoidance: do board gender diversity and sustainability performance make a difference?. *Journal of Financial Crime*, 27 (4), 1389-140.
- Jia, Y., & Gao, X. (2020). Is managerial rent extraction associated with tax aggressiveness? Evidence from informed insider trading. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 1-30.
- Karlberg, M. (2020) "The Effects of CSR and Female Presence in Corporate Governance on Firm Tax Avoidance". *Honors Theses and Capstones*. 489. <https://scholars.unh.edu/honors/489>
- Khaoula, A. L. I. A. N. I., & Ali, Z. M. (2012). Demographic Diversity in the board and corporate tax planning in American firms. *Business Management and Strategy*, 3(1), 72-86.
- Khaoula, F., & Moez, D. (2019). The moderating effect of the board of directors on firm value and tax planning: Evidence from European listed firms. *Borsa Istanbul Review*, 19(4), 331-343.

- Khurana, I. K., Moser, W. J., & Raman, K. K. (2018). Tax avoidance, managerial ability, and investment efficiency. *Abacus*, 54(4), 547-575.
- Kim, J. B., Wang, Z., & Zhang, L. (2016). CEO overconfidence and stock price crash risk. *Contemporary Accounting Research*, 33(4), 1720-1749.
- Koester, A., Shevlin, T., & Wangerin, D. (2017). The role of managerial ability in corporate tax avoidance. *Management Science*, 63(10), 3285-3310.
- Kovermann, J., & Velte, P. (2019). The impact of corporate governance on corporate tax avoidance—A literature review. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 36, 100270.
- Kubick, T. R., & Lockhart, G. B. (2017). Overconfidence, CEO awards, and corporate tax aggressiveness. *Journal of Business Finance & Accounting*, 44(5-6), 728-754.
- Lanis, R., Richardson, G., & Taylor, G. (2017). Board of director gender and corporate tax aggressiveness: *An empirical analysis. Journal of Business Ethics*, 144(3), 577-596.
- Laksono, D. G. D., & Firmansyah, (2020). The Role of Managrial Ability in Indonsia: Investment opportunity sets environmental uncertainty, tax avoidance. *Humanities & Social Sciences Reviews*. 2395- 8(4), 1305-1318. .
- Lennox, C., Lisowsky, P. and Pittman, J. (2013), “Tax aggressiveness and accounting fraud”, *Journal of Accounting Research*, 51 (4), 739-778.
- Longjie, X., & Anfeng, Z. (2017). The Impact of Managers Overconfidence on Corporate Investment. *International Journal of Social Science and Humanity*, 7(2), 109-114.
- Luo, Y., & Zhou, L. (2017). Managerial ability, tone of earnings announcements, and market reaction. *Asian Review of Accounting*. 25 (4), 454-471.
- Malmendier, U., & Tate, G. (2005). CEO overconfidence and corporate investment. *The journal of finance*, 60(6), 2661-2700

- Malmendier, U., & Tate, G. (2008). Who makes acquisitions? CEO overconfidence and the market's reaction. *Journal of financial Economics*, 89(1), 20–43..
- Meca,E., I.,Sanchez.(2018)." Does managerial ability influence the quality of financial reporting ?". *European Management Journal*. 36(1):544–577
- Nguyen, D. V., Dang, D. Q., Pham, G. H., & DO, D. K. (2020). Influence of Overconfidence and Cash Flow on Investment in Vietnam. *The Journal of Asian Finance, Economics, and Business*, 7(2), 99–106.
- Novita, N. (2016). Executives Characters, Gender and Tax Avoidance: A Study on Manufacturing Companies in Indonesia. *In 2016 Global Conference on Business, Management and Entrepreneurship (pp. 92–95). Atlantis Press.*
- Nurfauzi, R., & Firmansyah, A. (2018). Managerial Ability, Management Compensation, Bankruptcy Risk, Tax Aggressiveness. *Media Riset Akuntansi, Auditing & Informasi*,18(1), 75–100.
- Oyenike, O., Olayinka, E., & Emeni, F. (2016). Female directors and tax aggressiveness of listed banks in Nigeria .*nternational Conference on African Development Issues, pp. 293–299.*
- Park, J., Ko, C. Y., Jung, H., & Lee, Y. S. (2016). Managerial ability and tax avoidance: evidence from Korea. *Asia–Pacific Journal of Accounting & Economics*, 23(4), 449–477
- Prakosa, R. A., & Sari, D. (2019). The Effect of Managerial Ability on Corporate Tax Avoidance. *In 3rd Asia–Pacific Research in Social Sciences and Humanities Universitas Indonesia Conference (APRISH 2018). Atlantis Press*
- Rahimpour, A. (2017). Investigation of the impact of women’s representation and participation on board of directors on tax avoidance in listed companies on the Tehran Stock Exchange (TSE). *Specilaity Journal of Accounting and Economics*, 3(2), 12–22.

- Richardson, G., Taylor, G., & Lanis, R. (2016). Women on the board of directors and corporate tax aggressiveness in Australia: An empirical analysis. *Accounting Research Journal* .Vol. 29 No. 3, pp. 313-331.
- Riguen, R., Salhi, B., & Jarboui, A. (2019). Do women in board represent less corporate tax avoidance? A moderation analysis. *International Journal of Sociology and Social Policy* .Vol. 40 No. 1/2, pp. 114-132.
- Ruhs, E. R., & Østerås, O. M. (2019). Managerial ability and tax avoidance evidence from Europe. *Master of Science in Economics and Business Administration, Finance & Business Analysis and Performance Management. NORWEGIAN SCHOOL OF ECONOMICS*.
- Salehi, M., Naeini, A. A. A., & Rouhi, S. (2020). The relationship between managers' narcissism and overconfidence on corporate risk-taking. *The TQM Journal*. 1754-2731
- Schrand, C. M., & Zechman, S. L. (2012). Executive overconfidence and the slippery slope to financial misreporting. *Journal of Accounting and economics*, 53(1-2), 311-329.
- Shahid, M. S., & Shahid, U. (2020). CEO Overconfidence and Corporate Investment: Moderating Role of Corporate Governance Practices. *Review of Applied Management & Social Science*,3(1), 41-52.
- Sumunar, K. I., Jannah, L., & Aulia, D. (2019). CEO overconfidence, tax avoidance, and education foundation. *Jurnal Akuntansi dan Auditing Indonesia*, 23(2), 99-105.
- Sutrisno, P, Pirzada ,K (2020). Are CEO Overconfidence and Audit Firm Size Related To Tax Avoidance? (*No. afr188*). *Global Academy of Training and Research (GATR) Enterprise. Accounting and Finance Review 5(2) 56 – 65 (2020) Acc. Fin. Review 5(2): 56 – 65. [https://doi.org/10.35609/afr.2020.5.2\(3\)](https://doi.org/10.35609/afr.2020.5.2(3))*.
- Vacca, A., Iazzi, A., Vrontis, D., & Fait, M. (2020). The role of gender diversity on tax aggressiveness and corporate social responsibility: evidence from Italian listed companies. *Sustainability*, 12(5), 2007.

- Widuri, R., Tjahjono, P. A., Viana Rosaline Aditama, F., & Fudianto, M. (2020). Female Board Membership and Sustainability: Can they Mitigate Tax Avoidance in Indonesia and Malaysia?. *In 5th International Conference on Tourism, Economics, Accounting, Management and Social Science (TEAMS 2020) (pp. 296–304). Atlantis Press.*
- Yung, K., & Chen, C. (2018). Managerial ability and firm risk-taking behavior. *Review of Quantitative Finance and Accounting*,51(4), 1005–1032.